

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

## DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

**Student's name:**

Abdelnaser N. A. muhna

اسم الطالب: عبد الناصر نظير عبد الله مهنا

**Date:**

2016-05-24

17 شعبان، 1437 هـ

التاريخ:

**Signature:**

التوقيع:



برنامج الدراسات العليا المشترك بين  
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا  
وجامعة الأقصى بغزة



واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين  
والاستراتيجية المقترحة

إعداد الباحث

عبد الناصر نظير مهنا

إشراف

د. علاء الدين عادل الرفاتي

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في إدارة الدولة والحكم الرشيد

1437 هـ - 2016 م



## نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ عبد الناصر نظير عبد الله مهنا، لنيل درجة الماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد، وموضوعها:

"واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 23 جمادي الأول 1437 هـ، الموافق 2016/03/03 م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. علاء الدين عادل الرفاتي	مشرفاً ورئيساً
د. مازن إبراهيم نور الدين	مناقشاً خارجياً
د. محمد إبراهيم المدهون	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد. واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيسة الأكاديمية  
د. محمد إبراهيم المدهون  
أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا  
رئيسة الأكاديمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾

(التوبة: 103)

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

(التوبة: 34)

# الإهداء



إلى شهدائنا الأبرار الذين روت دماؤهم الطاهرة ثرى فلسطين

إلى أسرانا البواسل القابعين خلف قضبان العدو المقيتة

إلى من قال تعالى فيهم ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ (الاسراء: 23)

إلى روح والدائي الكريمين... أسأل الله العليّ القدير أن يرحمهما كما ربياني صغيراً.

إلى زوجتي التي وقفت بجاني، وشاركتني الحياة سراً وأوها وضراً وأوها

إلى فلذات كبدي، وقرّة عيني، ومُهجة قلبي، إلى من أرى نور الحياة فيهم

أبنائي الغوالي (خالد، خلود، وآية).

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وعائلي الكريمة

إلى الذين وقفوا بجاني وشجعوني وأعانوني... أهلي وأحبي وإخواني وأصدقائي

إلى كل من أهدى إلىّ حكمةً استترت بها في دربي وكل من رضي الإسلام شريعةً ومنهاج حياةً

إليهم جميعاً

أهدي هذا الجهد المتواضع، عرفاناً وتقديراً، سائلاً المولى عز وجل أن يُعَلِّمَنَا ما يُنْفَعُنَا، وأن يُنْفَعَنَا بما عَلَّمَنَا، وأن ينفع به غيرنا، ويزيدنا علماً وتقوى وأن تكون هذه الرسالة عوناً على طاعته ومنبراً من منابر

العلم نحو تطبيق الشريعة الإسلامية كمنهاج حياة لإدارة الدولة وتعزيز الحكم الرشيد

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين،  
والحمد لله الذي جعلنا مسلمين، ومن أهل هذا البلد الصامدين المرابطين.  
وأشكر الله العلي القدير أولاً وأخيراً على نعمه وتوفيقه لي بإنجاز هذا العمل وإخراجه  
إلى النور، وما توفيقى إلا بالله العلي القدير، فيطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن  
أتقدم بخالص الشكر والتقدير من الدكتور علاء الدين عادل الرفاتي لتفضله بالإشراف  
على هذه الرسالة، والذي غمرني بتوجيهاته ونصائحه، فجزاه الله خير الجزاء.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم المدهون  
والدكتور مازن إبراهيم نور الدين، لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة، وإثرائها  
بملاحظاتهم السديدة.

واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل  
إلى الدكتور محمد عبد اشتيوي والأستاذ نهاد اسحق أبو هويدي والأستاذ غسان  
أبو منديل وإلى من له فضل عليّ سواء بالدعاء أو التوجيه، أو قدم لي كتاباً أو  
معلومة وساهم في إخراج هذا العمل المتواضع من طور التفكير إلى الواقع العملي  
لكي يرى النور، والذين لا يتسع المقام لذكرهم بأسمائهم، فجزاهم الله عني خير  
الجزاء.

وشكري موصول لأعضاء مجلس إدارة هيئة الزكاة والعاملين فيها وإلى كل من شارك  
في المجموعة البورية وورشة العمل لمساهماتهم في صياغة الاستراتيجية المقترحة.  
إلى أولئك جميعاً، ولسائر أهل الفضل أقدم شكري ودعائي.

وختاماً أسأل الله العلي القدير أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم.

## ملخص الدراسة

### واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين، والكشف عن المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون، وصياغة استراتيجية مقترحة تساهم في تفعيل تطبيق القانون بكفاءة وفاعلية.

وإستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يركّز على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كمياً ونوعياً، فأجريت المقابلات والعديد من اللقاءات مع ذوي الاختصاص، وعقد مجموعة بؤرية وورشة عمل لتقييم وتطوير الاستراتيجية المقترحة، وتم تصميم استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة، والتي وزعت بعد تحكيمها على مجتمع الدراسة المكون من (6) فئات من فئات المجتمع الفلسطيني من ذوي الاختصاص بتطبيق القانون وعددهم (70) فرد، وقد تم استرداد (66) استبانة ما يمثل 94.3% من مجتمع الدراسة.

### وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

أن قانون تنظيم الزكاة في مراحله الأولى ولم يطبق بالدرجة المطلوبة، ولم يتم تفعيل دور الهيئة كجهة رسمية بحكم القانون في تنظيم الزكاة تحصيلاً وصرفاً كونها صاحبة الاختصاص في تطبيقه، وأنها تبذل جهود ملموسة لتفعيل تطبيق القانون رغم عدم توفر الإمكانيات اللازمة، وعدم وجود وعي مجتمعي لدى المجتمع الفلسطيني بمأسسة الزكاة، وأن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون، ومنها عدم وجود استراتيجية للهيئة.

### وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها:

قيام الهيئة بتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير الحكم الرشيد المعمول بها في فلسطين، وتطبيق الإدارة الاستراتيجية عبر تنفيذ الاستراتيجية المقترحة لتحقيق أهدافها وأغراضها والتغلب على كافة المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون. دعم الهيئة في استيعاب الجهات المتعددة القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة تحت مظلة هيئة الزكاة وفق نظام يحدد العلاقة وينظمها بحكم أنها الجهة المختصة في تنظيمها تحصيلاً وصرفاً بحكم القانون، وتفعيل دورها في تحصيل الزكاة من كافة مواردها وفق القانون بتطبيق إلزامية الزكاة في اتجاه مأسسة الزكاة.

ضرورة توحيد الجهود لتنظيم العلاقة بين ضريبة الدخل وهيئة الزكاة لتكون علاقة تكاملية عبر توحيد النصوص القانونية بشكل واضح وصريح، وبما يسمح بحسم مقدار الزكاة المدفوعة من مبالغ الضريبة المستحقة، وضرورة التنسيق الجيد بين هيئة الزكاة ووزارة المالية والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الاختصاص بتطبيق القانون، وتفعيل التعاون والدعم الحكومي لها.

## **Abstract**

### **The reality of the application of Zakat regulating law in Palestine and a proposed strategy.**

The study aimed to identify the reality of the application of Zakat regulating law in Palestine, and detecting the obstacles and difficulties faced during application of the law, and proposing a strategy that contributes to the activation of the application of the law efficiently and effectively.

The researcher used the descriptive analytical method, which focuses on the description of the phenomenon accurately and is expressed quantitatively and qualitatively. In order to achieve the objectives of the study and testing of hypotheses the researcher used primary and secondary data, including interviews conducted with a number of specialists, and focus group and a workshop were held to evaluate and develop the proposed strategy. In addition, the researcher used an arbitrated questionnaire, which was distributed on the population of the study. The population of the study consists of six groups of the Palestinian community who are specialists in the application of the law with a number of seventy persons. Sixty six questionnaires has been collected which constitutes 94.3% of the study population.

The study concluded that the law of regulating Zakat and its application are still in their early stages, and there is no activation of the role of the Zakat institution as an official regulating body, despite the fact that Zakat institution is the specialized authority for applying the law. The study concluded also that the Zakat institution is making concrete efforts to activate the application of the law, despite the lack of necessary resources, and the lack of the Palestinian community awareness regarding the institutionalizing of Zakat. Finally it was concluded that there are many obstacles and difficulties face the application of the law such as lack of having a clear strategy for the institution.

The study has recommended a set of recommendations, including: The need to activate the application of Zakat regulating law in Palestine by specialized authorities according to the standards of good governance. And the need to apply the strategic management through the implementation of the proposed strategy; in order to achieve the objectives of the institution and to overcome all obstacles and difficulties faced while enforcement of the law.

The study recommended also that there is a need for good coordination between the institution of Zakat and other institutions responsible of collecting and distributing Zakat money. According to this coordination, all the multiple entities that collect the money of Zakat should work under the banner of the institution of Zakat according to a system that defines and organizes this relationship. In addition, it is important to activate the responsibility of Zakat institution through applying the obligatory of Zakat towards institutionalization of it.

Finally, the need to consolidate efforts and regulate the relationship between the institution of Zakat and the department of income tax to reach a complementary relationship through the unification of clear and explicit legal texts, especially those related to the deduction of Zakat from the tax. In addition, the necessity of good coordination between the institution of Zakat and the ministry of finance and other governmental institutions specialized in applying the law. And there is need to activate the cooperation with the institution and to activate the governmental support to it



## المحتويات

آية .....	أ
الإهداء .....	ب
شكر وتقدير .....	ج
ملخص الدراسة .....	د
Abstract .....	هـ
قائمة الجداول .....	ح
قائمة الأشكال .....	ي
قائمة الملاحق .....	ي
الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة .....	1
مقدمة: .....	2
أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها .....	3
ثانياً: أهداف الدراسة .....	3
ثالثاً: مبررات وأهمية الدراسة .....	4
رابعاً: حدود الدراسة .....	5
خامساً: مصطلحات الدراسة .....	5
سادساً: الصعوبات .....	6
الفصل الأول مفاهيم عامة حول الزكاة والتشريع المالي .....	7
مقدمة: .....	8
المبحث الأول مفاهيم عامة حول الزكاة .....	9
تمهيد: .....	9
المطلب الأول: ماهية وتعريف الزكاة .....	9
المطلب الثاني: الشروط الواجبة للزكاة .....	12
المطلب الثالث: موارد ومصارف الزكاة .....	14
المبحث الثاني: التشريع المالي في فلسطين .....	28
تمهيد: .....	28
المطلب الأول: واقع التشريع المالي في فلسطين .....	28
المطلب الثاني: الضريبة والزكاة والحكم الرشيد .....	30
المطلب الثالث: الواقع الضريبي في فلسطين وأهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة .....	39
الفصل الثاني الدراسات السابقة .....	44
مقدمة: .....	45
أولاً: الدراسات الفلسطينية .....	45
ثانياً: الدراسات العربية .....	47
ثالثاً: الدراسات الأجنبية .....	49
رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية .....	51

<b>55</b>	<b>الفصل الثالث الدراسة العملية</b>
56	المقدمة
57	المبحث الأول الطريقة ومنهجية الدراسة
57	تمهيد:
57	أولاً: منهجية الدراسة
58	ثانياً: مجتمع الدراسة
58	ثالثاً: أدوات الدراسة
60	رابعاً: خطوات بناء الاستبانة
60	خامساً: صدق الاستبانة
66	سادساً: ثبات الاستبانة
66	سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة
68	المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة
68	تمهيد:
68	أولاً: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية
70	ثانياً: التحليل الوصفي لمجالات الدراسة
89	ثالثاً: تحليل الأسئلة المفتوحة للاستبانة
<b>91</b>	<b>الفصل الرابع واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة</b>
92	مقدمة:
93	المبحث الأول: هيئة الزكاة الفلسطينية خلال الفترة من 2011 وحتى 2015
93	تمهيد:
93	المطلب الأول: نشأة هيئة الزكاة الفلسطينية والإطار القانوني لها
95	المطلب الثاني: واقع الحالة الزكوية في فلسطين في ظل تطبيق قانون تنظيم الزكاة
102	المطلب الثالث: نظرة عامة على الوضع الفلسطيني خلال العام 2015
104	المبحث الثاني: التوجهات المستقبلية للهيئة والاستراتيجية المقترحة
104	تمهيد:
104	المطلب الأول: النظرة الاستراتيجية لتفعيل تطبيق القانون
107	المطلب الثاني: الاستراتيجية المقترحة
<b>135</b>	<b>الفصل الخامس النتائج والتوصيات</b>
136	مقدمة:
136	أولاً: نتائج الدراسة
141	ثانياً: توصيات الدراسة
149	ثالثاً: الدراسات المقترحة
<b>150</b>	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>
151	أولاً: المراجع العربية
154	ثانياً: المراجع الأجنبية:
<b>155</b>	<b>الملاحق</b>

## قائمة الجداول

53	جدول 1: الفجوة البحثية.....
58	جدول 2: فئات مجتمع الدراسة.....
60	جدول 3: درجات مقياس ليكرت الخماسي.....
	جدول 4: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في جانب تحصيل
61	الزكاة " والدرجة الكلية للمجال .....
	جدول 5: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في جانب موارد الزكاة
62	" والدرجة الكلية للمجال .....
	جدول 6: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في جانب إدارة الهيئة
63	نحو تحقيق أهدافها" والدرجة الكلية للمجال .....
	جدول 7: معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون "
64	والدرجة الكلية للمجال .....
65	جدول 8: معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.....
66	جدول 9: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة .....
67	جدول 10: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي .....
68	جدول 11: توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس .....
68	جدول 12: توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر .....
69	جدول 13: توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي .....
69	جدول 14: توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الوظيفي .....
70	جدول 15: توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخدمة .....
	جدول 16: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة
71	في جانب تحصيل الزكاة" .....
	جدول 17: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة
75	في جانب موارد الزكاة" .....
	جدول 18: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة
78	في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها" .....
	جدول 19: المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " المعوقات والصعوبات التي
83	تواجه تطبيق القانون" .....
89	جدول 20: تحليل الأسئلة المفتوحة للاستبانة.....

جدول 21: مؤشرات الوضع القائم لإيرادات الهيئة من الأموال الزكوية والتبرعات والمساعدات خلال الفترة من 2011 وحتى 2015 .....	95
جدول 22: عدد المكلفين بدفع الزكاة بموجب القانون وحجم الأموال الخاضعة للزكاة ومقدار الزكاة الواجب تحصيلها سنوياً .....	96
جدول 23: حجم الأموال الضريبية المحصلة خلال الفترة من 2012 وحتى 2015 .....	98
جدول 24: مؤشرات قياس الوضع القائم لمصارف الزكاة عبر الهيئة خلال الفترة من 2011 وحتى 2015 .....	99
جدول 25: إيرادات ونفقات هيئة الزكاة الفلسطينية خلال الفترة من 2011 وحتى 2015 .....	100
جدول 26: الفرص والتهديدات للبيئة الخارجية للهيئة .....	113
جدول 27: نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية .....	114
جدول 28: أهم المعوقات والصعوبات للبيئة الخارجية للهيئة في تطبيق القانون .....	115
جدول 29: أهم المعوقات والصعوبات للبيئة الداخلية للهيئة في تطبيق القانون .....	116
جدول 30: أصحاب المصلحة (الشركاء من ذوي العلاقة) بالهيئة .....	123
جدول 31: يوضح مدى الارتباط بين الهدف الاستراتيجي الأول بالأهداف الفرعية والمشاريع أو الأنشطة ذات العلاقة به ومستويات التنفيذ خلال فترة الخطة والنتائج المرجوة .....	124
جدول 32: يوضح مدى الارتباط بين الهدف الاستراتيجي الثاني بالأهداف الفرعية والمشاريع أو الأنشطة ذات العلاقة به ومستويات التنفيذ خلال فترة الخطة والنتائج المرجوة .....	125
جدول 33: يوضح مدى الارتباط بين الهدف الاستراتيجي الثالث بالأهداف الفرعية والمشاريع أو الأنشطة ذات العلاقة به ومستويات التنفيذ خلال فترة الخطة والنتائج المرجوة .....	126
جدول 34: الهدف الفرعي للهدف الاستراتيجي الأول .....	128
جدول 35: الهدف الفرعي الثاني للهدف الاستراتيجي الأول .....	129
جدول 36: الهدف الفرعي الثالث للهدف الاستراتيجي الأول .....	129
جدول 37: الهدف الأول للهدف الاستراتيجي الثاني .....	130
جدول 38: للهدفين الفرعيين الثاني والثالث للهدف الاستراتيجي الثاني .....	131
جدول 39: للهدف الفرعي الرابع للهدف الاستراتيجي الثاني .....	131
جدول 40: للأهداف الفرعية الأول والثاني والثالث للهدف الاستراتيجي الثالث .....	132
جدول 41: يوضح موازنة تنفيذ الاستراتيجية .....	133
جدول 42: نتائج وتوصيات الدراسة حول واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في مجالي تحصيل الزكاة ومواردها .....	143
جدول 43: نتائج وتوصيات الدراسة حول واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في مجال إدارة الهيئة .....	145
جدول 44: نتائج وتوصيات الدراسة حول واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في مجال المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون .....	147

## قائمة الأشكال

شكل رقم 1: الرسم البياني لنسب الصرف على المشاريع والمصاريف التشغيلية للهيئة خلال الفترة من نوفمبر

2011 وحتى سبتمبر 2015 ..... 100.

شكل رقم 2: الرسم البياني للإيرادات والمصروفات لهيئة الزكاة خلال الفترة من 2011 وحتى 2015 ..... 101.

شكل رقم 3: منهجية إعداد الاستراتيجية ..... 112.

شكل رقم 4: أهم القيم الجوهرية لهيئة الزكاة الفلسطينية ..... 120.

شكل رقم 5: الأهداف الاستراتيجية والفرعية لهيئة الزكاة الفلسطينية ..... 122.

شكل رقم 6: الهيكل التنظيمي المقترح لهيئة الزكاة الفلسطينية ..... 127.

## قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: المقابلة ..... 156.

ملحق رقم 2: أسماء الذين تم مقابلتهم ..... 158.

ملحق رقم 3: أسماء المشاركين في المجموعة البؤرية ..... 158.

ملحق رقم 4: أسماء المشاركين في ورشة العمل لمناقشة الاستراتيجية ..... 159.

ملحق رقم 5: الاستبانة بشكلها النهائي بعد التحكيم ..... 160.

ملحق رقم 6: أسماء المحكمين ..... 165.

ملحق رقم 7: رسالة إلى مدير عام هيئة الزكاة للحصول على المعلومات ..... 166.

ملحق رقم 8: رسالة إلى وكيل وزارة الاقتصاد للحصول على معلومات ..... 167.

ملحق رقم 9: رسالة إلى مدير عام الزكاة بوزارة الأوقاف للحصول على معلومات ..... 168.

# الفصل التمهيدي

## الإطار العام للدراسة

### مقدمة

أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

ثانياً: أهداف الدراسة

ثالثاً: مبررات وأهمية الدراسة

رابعاً: حدود الدراسة

خامساً: مصطلحات الدراسة

سادساً: الصعوبات

## مقدمة:

إن محور الانطلاق في التشريع الإسلامي في فلسطين لإقامة مجتمع متكافل يسهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة كان قانون تنظيم الزكاة، والذي بموجبه أنشئت هيئة الزكاة الفلسطينية لتقوم على تنظيم الزكاة تحصيلاً وصرفاً، باعتبارها حقاً معلوماً للسائل والمحروم، كما وتعتبر الزكاة ركن هام من أركان الإسلام، فلها دور عظيم في حياة المجتمع، كونها عبادة يتقرب بها المسلم إلى الله، ويستقيم سلوكه، ويتعود من خلالها على البذل والعطاء، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، وبها يتخلص من الأمراض النفسية مثل الشح والبخل، فالزكاة في حقيقتها اقتطاع من مال بلغ نصاباً، سواء أكان هذا المال مستثمراً أو عاطلاً عيناً أو نقداً، وحال عليه الحول، أو استفاد منه صاحبه كالزروع والثمار عند حصادها أو المعدن والركاز عند استخراجها، أو ما في حكمها ويتم تخصيص هذا المال المقطوع بنص القرآن الكريم لثمانية مصارف، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 60)

وتُنظَّم الزكاة علاقة الفرد بخالقه وعلاقة الفرد بمجتمعه، فهي نظام فريد والمؤسسة القائمة على تنفيذها مؤسسة اجتماعية واقتصادية ومالية، لها وظيفتها الهامة في حياة المجتمع، من تحقيق التكافل الاجتماعي وتنمية الخير عند الناس، حتى تصل إلى الغاية التي من أجلها شرع الله تعالى أحكام هذا الركن، فيها نضمن صحة وسلامة نظامنا المالي والتزامنا بما شرعه الله لنا، ويكون نظاماً مالياً موافقاً لفطرتنا ومتفقاً مع مصالحنا في الدنيا والآخرة.

ويمثل الواقع الفلسطيني بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بيئة خصبة تنمو فيها المعوقات والصعوبات التي تؤثر على أداء فريضة الزكاة مما فاقم من مشكلتي الفقر والبطالة؛ فجاء القانون الفلسطيني لتنظيم الزكاة رقم 9 لعام 2008 ملزماً المكلفين بدفع الزكاة وفق الشريعة الإسلامية، واهتم بكيفية تحصيلها، وأوجه إنفاقها، ووجوب دفعها، ومحاسبة غير الملتزمين، كما بيّنه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ (التوبة: 103) وفي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 34)، وهذا الواقع شكل دافعاً كبيراً للباحث في البحث عن واقع تطبيق القانون، وسبل التغلب على المعوقات والصعوبات والتي ستشكل أثراً إيجابياً في صياغة استراتيجية لتطبيقه بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وتطويره بما يعمل على الحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتعزيز إدارة الحكم الرشيد في فلسطين.

### أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تكمن مشكلة الدراسة في تنظيم الزكاة تحصيلاً وصرفاً في فلسطين، لإقامة مجتمع متكافل يسهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة باعتبارها حقاً معلوماً للسائل والمحروم، وأن أخذ الزكاة وجبايتها حق من حقوق الإمام لقوله تعالى «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا» (التوبة: 103)، ولا يكون ذلك إلا بتطبيق القانون بكفاءة وفاعلية، ولذلك شكلت أهمية تطبيق القانون محل الدراسة دافعاً كبيراً للباحث للتعرف على واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة، والكشف عن المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيقه، وصياغة استراتيجية لتفعيل تطبيقه بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، مما حدا بالباحث إلى تلمس مشكلة هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها بالسؤال الرئيس وهو:

### ما واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة لتفعيل تطبيقه؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين؟
2. ما المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة؟
3. ما هي التحديات التي تواجه هيئة الزكاة الفلسطينية كطموحات وآمال لتفعيل تطبيق القانون؟
4. ما هي نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية للهيئة؟
5. ما هي الفرص والتهديدات للبيئة الخارجية للهيئة؟
6. ما الاستراتيجية المقترحة التي تساهم في تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة بكفاءة وفاعلية؟

### ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين.
2. الكشف عن المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون في فلسطين.
3. التعرف على الفروق في استجابات أفراد مجتمع الدراسة تجاه واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين تبعاً للمتغيرات (الجنس - العمر - المستوى التعليمي - المستوى الوظيفي - سنوات الخدمة).
4. صياغة استراتيجية تساهم في تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة بكفاءة وفاعلية عبر الكشف عن التحديات التي تواجه الهيئة كطموحات وآمال وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للبيئة الداخلية والخارجية للهيئة.



### ثالثاً: مبررات وأهمية الدراسة

#### الأهمية العلمية:

تتبع مبررات وأهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية في كونها تعتبر الدراسة الأولى من نوعها، التي تتناول موضوع قانون تنظيم الزكاة من الجانب التطبيقي حسب علم الباحث وإطلاعاً، وكذلك وجود ندرة في الدراسات والمراجع العربية التي تتناول هذا الموضوع، وبذلك جاءت هذه الدراسة في محاولة منها لتوفير مرجع يهتم بذلك ومظهراً للأهمية العلمية من وجودها.

#### الأهمية العملية:

تتبع مبررات وأهمية هذه الدراسة من الناحية العملية في النقاط التالية

1. ترجع إلى ملامستها لواقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين، وإيصال صورة معبرة وشاملة عن واقع تطبيقه وإبراز أهمية الهيئة واستقلاليتها كجهة اختصاص رسمية في تطبيق القانون وتنظيم آلية التحصيل والصرف للزكاة، والكشف عن العلاقة المتضاربة بين الضريبة والزكاة ووضع الحلول المناسبة لها، بالإضافة إلى الكشف عن العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون، خاصة وأنه قانون حديث.
2. تناولها أهم الحلول والمساهمات المتمثلة في صياغة استراتيجية مقترحة تساهم في تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة بكفاءة وفعالية، والذي بدوره يساعد في خدمة شريحة كبيرة من المجتمع الفلسطيني من الفقراء والمحتاجين؛ "حيث بلغت معدلات الفقر والعاطلين عن العمل إلى معدلات مرتفعة فوصلت نسبة الفقر في غزة لعام (2011) إلى (39%) ووصلت نسبة البطالة في غزة لعام (2014) إلى (45.1%)". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).
3. إبراز أهمية تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة في الحد من أثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وإيجاد مجتمع مترابط ومتكافل، وينشر ثقافة التكافل الاجتماعي، وتسهم في تحقيق منظومة العدالة الاجتماعية، وكذلك تشجيع الاستثمار والالتزام بدفع الزكاة بشكل منتظم عبر جهة رسمية.
4. تسلط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة المكونة لعملية تنظيم الزكاة تحصيلًا وصرفًا، بحيث يتم الوصول في نهاية هذا الدراسة إلى المقومات الأساسية اللازمة لنجاح القطاع الزكوي من خلال مؤسسة الزكاة، الأمر الذي يشكل فائدة تعم كافة الجهات ذات العلاقة، والتي من أهمها المؤسسات المالية والتشريعية ذات العلاقة بالقانون، وهيئة الزكاة، والمهتمون والباحثون.

#### رابعاً: حدود الدراسة

1. **الحد الموضوعي:** اقتصرته هذه الدراسة على التعرف على واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة للهيئة نحو تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين.
2. **الحد المكاني:** اقتصر الباحث على إجراء الدراسة في محافظات قطاع غزة والتي يطبق فيها القانون من خلال هيئة الزكاة الفلسطينية، وذلك نظراً لعدم إمكانية تطبيقه على كافة محافظات الوطن نتيجة للظروف السياسية.
3. **الحد الزمني:** منذ بداية تطبيق قانون تنظيم الزكاة في عام 2011م وحتى عام 2015م.
4. **الحد البشري:** شمل مجتمع الدراسة بعدد (70) فرد والممثلة لعدد 6 فئات.

#### خامساً: مصطلحات الدراسة

تحاول الدراسة إعطاء تعريفات إجرائية واضحة ومحددة لبعض المصطلحات الأكثر استخداماً، ومن هذه المصطلحات ما يلي:

1. **قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني:**  
قانون رقم 9 لسنة 2008 لتنظيم الزكاة صادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني في 2008/10/20 وتعديلاته بموجب القانون رقم 5 لسنة 2011 وتوجد له لائحة تنفيذية صادرة بقرار من مجلس الوزراء رقم 249 لسنة 2014.
2. **الهيئة:**  
هيئة الزكاة الفلسطينية وهي مرفق عام مصلحي لا مركزي وهي مؤسسة من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بحكم القانون، وذات شخصية اعتبارية مستقلة، مالياً وإدارياً وقانونياً.
3. **الاستراتيجية:**  
"أسلوب التحرك لتحقيق الميزة التنافسية للهيئة ولمواجهة تهديدات البيئة الخارجية واستغلال الفرص لها، والذي يأخذ في الحسبان نقاط الضعف والقوة للبيئة الداخلية للهيئة سعياً لتحقيق رسالة ورؤية وأهداف المنظمة" (ماهر، 2011: 20).
4. **الإدارة الاستراتيجية:**  
"هو النظام الإداري والمنهج الذي تستخدمه المنظمة في التصميم والتنفيذ والرقابة على الرؤية والرسالة والأهداف والاستراتيجية. وهي مجموعة القرارات والممارسات الإدارية التي تحدد الأداء طويل المدى لمؤسسة ما" (Wheelen & Hunger، 2003، p.14).

والتعريف السابق للإدارة الاستراتيجية يتفق مع المصطلح الإجرائي من وجهة نظر الباحث حيث أن النظام الإداري يعني تعميق روح الولاء، ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للهيئة، وتنمية القوى البشرية فيها، وتعزيز استخدام التقنية الحديثة في تحقيق أهدافها، وتعزيز النظام الإداري والمالي وتعزيز عملية التخطيط ووضع نظام إدارة الجودة الشاملة والتطوير المستمر في إدارتها.

#### 5. الرؤية الاستراتيجية:

"هي تصور لمستقبل المنظمة وما تطمح أن تكون عليه". (ماهر، 2011). إي هي تصور الهيئة لمستقبلها المنشود وما تطمح أن تكون عليه في المستقبل طويل الأجل.

#### سادساً: الصعوبات

ظهر أمام الباحث جملة من الصعوبات من أبرزها:

1. الظروف السياسية القائمة من فرض للحصار على غزة والانقسام الفلسطيني الداخلي والذي بدوره لم يمكن الباحث من إجراء بحثه على كافة التراب الفلسطيني.
2. ندرة الدراسات والأبحاث الفلسطينية والمراجع الحديثة التي تناولت جانب قانون تنظيم الزكاة باعتبار هذا الموضوع من المواضيع التي طرحت حديثاً.
3. الجهل بدرجة كبيرة بوجود القانون والتعرف عليه وعلى الغرض منه من قبل عامة الناس والمختصين بالقانون أو التخصصات الأخرى.
4. اختلاف وجهات النظر في تحديد السياسة العامة للهيئة في تطبيق إلزامية الزكاة أو طوعيتها أو التدرج في تطبيقها وعدم تعاون ومشاركة العديد من جهات الاختصاص في تطبيق القانون مع الباحث في مراحل إعداد الاستراتيجية مما شكل صعوبة في تحديد الأهداف الاستراتيجية للهيئة وكيفية تنفيذها.

## الفصل الأول

### مفاهيم عامة حول الزكاة والتشريع المالي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الزكاة

المبحث الثاني: التشريع المالي في فلسطين

### مقدمة:

لقد جعل الله عز وجل الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام وقرنها مع الصلاة في مواقع كثيرة في القرآن الكريم؛ للدلالة على عظم منزلتها، فوردت لفظة الزكاة في القرآن الكريم ثلاثين مرة لتبين مكانتها وأهميتها، وكذلك نالت اهتماماً كبيراً في توضيح حكمها ومكانتها عبر السنة النبوية، وما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية من آيات وأحاديث تتعلق بالزكاة، يُبين حكم فريضة الزكاة وارتباطها بالصلاة وجزءاً من أداها وصفات المؤمن مؤدي الزكاة ومن يمكنهم الله في الأرض، ففي قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (البقرة: 43)، وقوله تعالى ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ (البينة: 5).

ووردت أحاديث عن رسول الله ﷺ في شأن الزكاة وحكمها منها حديث رسول الله ﷺ عندما بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن، فقال (ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) [صحيح البخاري 1395:104/2].

فهي لها أثر عميق في تربية نفس المسلم، وتمكين المسلمين في الأرض، فهي سبب من أسباب النصر كما البعد عنها سبب من أسباب الهزيمة، وهي نماء وطهارة للمال وحافضة وحصن له من الشر والبلاء، كما هي طهارة للمسلم من الشح والبخل، وهي كذلك إنفاق في سبيل الله وعبودية لله لزاماً على المؤمنين أن يؤدوها بإخلاص، فهي من أعظم العبادات وأجلّ الفرائض.

إن الزكاة نظام لا تصلح الحياة الاجتماعية إلا به، ولا يكون تنمية اقتصادية للدولة وحل مشاكلها الاقتصادية إلا به، ولا تكون عزة وقوة للمسلمين إلا به، فتكون الدولة قوية قادرة على حماية مواطنيها من العدو الخارجي وتحقيق الأمن الداخلي ليعيش المواطنون فيها بأمن وسلام، من خلال تطبيق هذا النظام الرباني الذي شرعه الله عز وجل رحمة للمؤمنين في الدنيا والآخرة.

وفي هذا المبحث سيتم عرض المفاهيم العامة حول الزكاة؛ لإبراز أهميتها وعظم منزلتها في الإسلام.

## المبحث الأول

### مفاهيم عامة حول الزكاة

#### تمهيد:

الزكاة لها أهمية ومنزلة عظيمة في الإسلام، فهي شعيرة من شعائره، وهي واجبة كوجوب الصلاة، وهي فرض عين على من توفرت فيه شروط وجوبها، وثبت ذلك بالقرآن والسنة وإجماع المسلمين، وهي من أهم الموارد المالية للدولة الإسلامية ونظام اقتصادي كامل متكامل، وقد كتب العلماء عن الزكاة مرات عديدة في حكمتها، وفي فضائلها ومنزلتها وأهميتها، وفي التحذير من منعها، وسوف يستعرض هذا المبحث ثلاثة مطالب في ماهية الزكاة وتعريفاتها، والشروط الواجبة لها، وموارد ومصارف الزكاة، دون التوسع والإبحار في التفاصيل، مشيراً إلى أن قانون تنظيم الزكاة في فلسطين استند بشكل رئيس على أن الزكاة لا بد وأن تؤخذ ولا تُعطى مصداقاً للآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ... ﴾ (التوبة: 103) فجاء التوجيه الإلهي يخاطب النبي عليه الصلاة والسلام لا على أنه نبي ورسول، بل على أنه ولي أمر المسلمين، والأمر بالزكاة أمر بدفع المال، لذلك فإن الإنسان يتأكد صدقه في إيمانه من دفع ماله، وهنا الأمر للنبي عليه الصلاة والسلام في الآية الكريم بأن يأخذ الزكاة ولا ينتظر أن يدفعوها له، فيجب أن يأخذ منهم؛ لأن هذا النظام يتعلق به مصالح المسلمين، وبذلك لا يترك أداؤها للمسلم في أن يؤديها أو لا يؤديها، ومن هنا جاء قانون تنظيم الزكاة في فلسطين لينظم الزكاة تحصيلًا وصرفًا حتى تحقق الزكاة مقاصدها.

## المطلب الأول

### ماهية وتعريف الزكاة

#### أولاً: تعريف الزكاة:

##### 1- الزكاة لغةً:

"معنى الزكاة والتزكية التطهير، وتستعمل التزكية للمبالغة في التطهير، وتأتي أيضاً بمعنى النماء والبركة والمدح وبمعنى الطاعة والإخلاص" (البخاري، 2001)، وجاء في لسان العرب "وأصل الزكاة في اللغة: الطهارة والنماء والبركة والمدح. وكله قد استعمل في القرآن والحديث". (المصري، 2000)

##### 2- الزكاة اصطلاحاً:

لقد اجتهد الكثير من علماء المسلمين في تعريف الزكاة ولكن المتمعن بهذه التعريفات يجدها تتفق مع بعضها البعض بشكل واضح في المعنى، ومن هذه التعريفات:

تعريف محمد الخطيب الشربيني: "بأنها اسم لقدر مخصوص من مال مخصوص يجب صرفه لأصناف مخصوصة بشرائط" (هنية، والأغا، 2014: 21)، وقد عرفها ابن عثيمين بأنها "هي التَّعَبُّدُ لله تعالى، بإخراج جزءٍ واجبٍ شرعاً، في مالٍ معيَّن، لطائفةٍ أو جهةٍ مخصوصة". (التويجري، 2009)، وعرفها (رضوان، 2014: 1) بأنها "جزء معلوم من مال معلوم إلى مستحقه عبادة لله وطاعة وتركية للنفس والمال والمجتمع"، وعرفها (زيادة، 2014: 59) بأنها "لفظ لما يبذله المؤمن من ماله لفئات مخصوصة وفق شروط مخصوصة طاعة لله وحقا للعباد، فالزكاة تجب على كل مسلم حر مالك للنصاب إذا حال الحول على ما يملك من المال سوى الزروع فإنه تجب الزكاة فيه يوم حصاده".

وقد استعرضنا تعاريف الزكاة شرعاً بما توافق مع ما جاء بالقرآن الكريم في قوله تعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (المعارج: 24-25)، ولذلك فهي ليست هبة أو منة من الغني على الفقير، فقد وضع الفقهاء الأحكام والمبادئ التي تضبطها، هذا وقد جاءت في آيات من القرآن الكريم بلفظ صدقة لقوله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (التوبة: 103)، ويتضح الفرق بين الزكاة والصدقة في أن الزكاة صدقة، ولكن ليس كل صدقة زكاة، وأن الزكاة صدقة فرضية، تعبداً لله تعالى بإخراج القدر الواجب شرعاً، أي مخصصة من أموال المُرْكِي لطائفة أو جهة مخصوصة، وهم المستحقين لها الذين سماهم في كتابه الكريم ووفق الشروط المحددة، بينما الصدقة هي التعبد لله بالإِنْفَاق من المال من غير إيجاب من الشرع، وقد تطلق الصدقة على الزكاة الواجبة.

إن معنى الزكاة في الشرع يتوافق مع معناها في اللغة من حيث النماء والزيادة وإن كان ظاهرها النقص-نقص كمية المال-لكن آثارها زيادة المال، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (سبأ: 39)، وقال النبي ﷺ (لا يَنْقُصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ فَتَصَدَّقُوا، وَلَا يَعْفُو عَبْدٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [مسند أحمد ط الرسالة 1674: 208/3]. كما يمكن تعريفها بأنها إعادة توزيع الثروة بنقل بعض دخل وثروة الأغنياء إلى الفقراء وفق الأحكام الشرعية والمبادئ الضابطة لها، وهي مصدر من مصادر إيرادات الدولة الموجهة نحو مصارف محددة شرعاً على خلاف ما هو متعارف عليه في السياسات المالية الوضعية فلا يحق لها التصرف فيها حسب الوجهة التي تريد وحسب الوضع الاقتصادي للدولة.

ثانياً: حكم الزكاة ومسئولية الدولة عن تحصيلها

### 1- الزكاة فريضة:

فهي فريضة من فرائض الإسلام، فرضت في العام الثاني من الهجرة، لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ﴾ (البقرة: 43) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ \* لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (المعارج: 24-25) وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، وعمود من أعمدة الدين التي لا يقوم إلا بها، لقوله ﷺ (بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان) [صحيح البخاري 11:8/1] "وقد أجمع المسلمون في جميع الأمصار على وجوبها، واتفق الصحابة على قتال مانعيها، فثبت بذلك فرضية الزكاة بالكتاب والسنة والإجماع" (عويضة، وكردية، 2014:130).

### 2- حكم مانع الزكاة:

حذر الرسول ﷺ مانعي الزكاة تحذيراً شديداً بالعذاب الغليظ له في الآخرة والعقوبة له في الدنيا. فعلى صعيد العذاب في الآخرة " قَالَ تَعَالَى «وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (آل عمران: 180) وروى مسلم أن النبي ﷺ قال: (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها إلا جعلت له يوم القيامة صفائح، ثم أُحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبهته وظهره، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضى بين الناس فيرى سبيله، إما إلى الجنة وإما إلى النار. وما من صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا أُتِيَ بها يوم القيامة تطؤه بأظلافها، وتنطحه بقرونها، كلما مضى عليه أخراها رُدَّتْ عليه أولاًها، حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون. ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار) [صحيح مسلم 987:680/2]. فعلى صعيد العقوبة الدنيوية يقول رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا). [سنن ابن ماجه 2/1332:4019]. وأما على صعيد العقوبة الشرعية لمانع الزكاة: يتولى الحاكم أو ولي الأمر تنفيذ العقوبة الشرعية كما ورد عن رسول الله ﷺ (من أعطاها مؤتجراً فله أجره، ومن منعها فإنما آخذوها وشطر ماله، عزمة من عزمات ربنا، لا يحل لآل محمد منها شيء) [سنن النسائي 2444:15/05] ويتضمن هذا الحديث ثلاث مبادئ هامة في الزكاة: المبدأ الأول: أن الأصل في الزكاة أن يعطيها المسلم مؤتجراً -أي طالباً الأجر- ومحتسباً الثواب عند الله تعالى، والمبدأ الثاني: أن من منع الزكاة لم يترك وشأنه؛ بل تؤخذ منه قهراً، بسلطان الشرع، وقوة الدولة، بل وزيد على ذلك عوقب بأخذ نصف ماله تعزيراً " (القرضاوي، 2006)، وأما المبدأ الثالث: أن هذا التشديد في أمر الزكاة إنما هو لرعاية حق الفقراء والمستحقين الذين فرض الله لهم الزكاة.



لم يقف الإسلام عند العقوبة بالغرامة المالية لمانع الزكاة، أو بغيرها من العقوبات التعزيرية، بل أوجب سل السيوف وإعلان الحرب على كل فئة ذات شوكة تنمرّد على أداء الزكاة، ولم يبال في سبيل ذلك بقتل الأنفس، وإراقة الدماء التي جاء لصيانتها والمحافظة عليها؛ لأنّ الدم الذي يراق من أجل الحق لم يضع هدراً. ودليل حكم مانع الزكاة من الكتاب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ (التوبة: 5)، ومن السنة حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم) [صحيح البخاري 25:14/1] وما رواه الجماعة عن أبي هريرة قال: لما توفي رسول الله ﷺ، وكان أبو بكر، ... فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها". [صحيح البخاري 93:7284/9]

وخلاصة الأمر إن من امتنع عن أدائها مع اعتقاده وجوبها فإنه يأثم بامتناعه دون أن يخرج ذلك عن الإسلام، وعلى الحاكم أن يأخذها منه قهراً ويعزّره ولو امتنع قوم عن أدائها مع اعتقادهم وجوبها وكانت لهم قوة ومنعة فإنهم يقاتلون عليها حتى يعطوها أي يُقاتلُ مانعها.

## المطلب الثاني

### الشروط الواجبة للزكاة

فُرِضَت الزكاة في المال ووضعت لها شروط لا بد من توافرها ليكون المال محلاً لوجوب الزكاة، وهذه الشروط شرعت للتيسير على صاحب المال (المزكي)، فتتحقق الأهداف السامية التي ترمي إليها فريضة الزكاة. وقد تناول قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني الشروط الواجبة لزكاة المال في المادة (3) لها على النحو التالي:

#### أولاً: الملك التام

"يقصد به قدرة المالك على التصرف بما يملك تصرفاً تاماً دون تعلق حق الغير بهذا المال، وهذا الشرط متفق عليه بين الفقهاء فلا بد من تمام الملك المراد تركيته" (عويضات، 2014:511) ولأن الزكاة فيها معنى التملك والإعطاء لمستحقيها فلا يتحقق ذلك إلا من المالك القادر على التصرف.

#### ثانياً: النماء حقيقة أو تقديرًا

"أن يكون المال نامياً حقيقة أو تقديرًا في بداية الحول أما في نهايته فيشترط أن يكون المال الواجب إخراج الحق منه بالغاً للنصاب" (القرضاوي، 2006)، ويقصد بالنماء الحقيقي الزيادة بالتوالد والتناسل والتجارة، ويقصد بالتقديري قابلية المال للزيادة، وذلك في الذهب والفضة

والعملات، فإنها قابلة للنماء بالمتاجرة بها فتزكى مطلقاً، أما عروض القنية فلا تزكى لعدم النماء لا حقيقة ولا تقديرًا.

### ثالثاً: بلوغ النصاب

"النصاب مقدار من المال معين شرعاً لا تجب الزكاة في أقل منه، أي هو المال المقدر الذي إذا بلغ تملكه، وجبت فيه الزكاة، وينطبق على النقود والذهب والفضة وعروض التجارة والأنعام والزروع والثمار ويختلف النصاب من مال إلى مال بحسب طبيعته" (القرضاوي، 2006).

### رابعاً: حولان الحول

هو "أن ينقضي على بلوغ المال نصاباً اثنا عشر شهراً بحساب الأشهر القمرية، لما ثبت في الحديث: (لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)" [سنن ابن ماجه 571/1: 1792] (القرضاوي، 2006)، وإذا تعسر مراعاة الحول القمري - بسبب ربط الميزانية بالسنة الشمسية - فإنه يجوز مراعاة السنة الشمسية على أن تزداد النسبة المئوية الواجب إخراجها وهي: 2.5% لتصبح 2.577% مراعاة نسبة عدد الأيام التي تزيد بها السنة الشمسية عن السنة القمرية، ولا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار لقوله تعالى: ﴿وَأَنُؤُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأنعام: 141) كما لا يشترط كذلك الحول في زكاة المعادن والركاز باتفاق الفقهاء.

### خامساً: الزيادة عن الحاجات الأصلية

وذلك لأن المشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم، فهناك من الفقهاء من أضاف إلى شرط النماء في المال أن يكون النصاب فاضلاً عن الحاجة الأصلية لمالكة - كما قرر ذلك الحنفية في عامة كتبهم لأن به يتحقق الغنى ومعنى النعمة، وهو الذي به يحصل الأداء عن طيب النفس، إذ المحتاج إليه حاجة أصلية، لا يكون صاحبه غنياً عنه، ولا يكون نعمة، ومن الفقهاء من اعتبر شرط النماء مغنياً عن هذا الشرط، وذلك أن الأشياء التي يُحتاج إليها حاجة أصلية لا تكون في العادة نامية ولا مُعدة للنماء، كما يتضح ذلك في دار السكنى، ودابة الركوب، وثياب اللبس، وسلاح الاستعمال، وكتب العلم، وآلات الاحتراف ونحوها، فكلها من الحاجات الأصلية، وهي مع ذلك غير نامية، والحق أن شرط النماء لا يغني عن هذا الشرط، لأنهم اعتبروا النقود نامية بطبيعتها، لأنها مخلوقة للتداول والاستثمار وإن لم ينمها صاحبها بالفعل، فلولا هذا الشرط لا عثر الذي معه نصاب من النقود محتاج لطعامه أو كسوته أو سكناه أو علاجه، أو لحاجة أهله وولده، ومن يجب عليه عوله - غنياً يجب عليه الزكاة، مع أن المحققين من العلماء اعتبروا المشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم والتأكيد على الحاجة الأصلية، لأن حاجات الإنسان كثيرة ولا تكاد تنتهي، والحاجات الأصلية ما لا غنى للإنسان عنه في بقائه، كمأكله وملبسه ومشربه ومسكنه، وما يعينه على ذلك من كتب علمه وفنه، وأدوات حرفته ونحو ذلك، وهي التي للمكلف بالزكاة، ومن يعوله من الزوجة والأولاد - مهما بلغ عددهم - والوالدين والأقارب الذين تلزمه نفقتهم، فإن حاجتهم من حاجته، وهي قد تتغير وتتطور بتغير الأزمان والبيئات والأحوال. والأولى أن تُترك لتقدير أهل الرأي واجتهاد أولي الأمر، وبهذا الشرط سبق الفقه الإسلامي - بقرون طويلة - أحدث ما وصل إليه الفكر الضريبي الحديث، الذي نادى بإعفاء الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة، والتخلص من النظرة "العينية" القديمة التي تنظر إلى "عين المال" دون "شخص صاحبه"، وظروفه وحاجاته

ودينونه وأعبائه العائلية، واعتبروا النظر إلى "شخصية الممول" وظروفه الخاصة تطوراً وارتقاءً في عالم الفكر والتشريع الضريبي، هذا مع أن كثيراً من رجال المالية لا يطبقون تلك النظريات في كثير من البلدان. (القرضاوي، 2006)

### سادساً: السلامة من الدين

أن من تمام الملك أن يكون النصاب سالماً من الدين، فإذا كان المالك مدينًا بدَّينٍ يستغرق نصاب الزكاة أو ينقصه، فإن الزكاة لا تجب عليه فيه، غير أن الفقهاء اختلفوا في ذلك، وخاصة فيما يتعلق بديون الأموال الظاهرة، والسبب في اختلافهم يرجع إلى تكييفهم للزكاة ونظرتهم إليها واختلافهم في ذلك، كما ذكر ابن رشد هل الزكاة عبادة، أو حق مرتب في المال للمساكين؟ فمن رأى أنها حق لهم قال: لا زكاة في مال من عليه الدين، لأن حق صاحب الدين متقدم بالزمان على حق المساكين. وهو في الحقيقة مال صاحب الدين، لا الذي المال بيده، ومن قال: هي عبادة، قال: تجب على من بيده المال، لأن ذلك هو شرط التكليف، وعلامته المقتضية للوجوب على المكلف، سواء أكان عليه دين أم لم يكن، وأيضاً فإنه قد تعارض هنالك حقان، حق الله، وحق الآدمي، وحق الله أحق أن يُقضى، وقال ابن رشد: والأشبه بغرض الشرع إسقاط الزكاة عن المدين، وما رجحه ابن رشد هو ما تعطيه نصوص الشريعة وروحها ومبادئها العامة بالنسبة للأموال كلها ظاهرة وباطنة، والأدلة على ذلك ما يأتي:

1. إن ملكية المدين ضعيفة وناقصة، لتسلط الدائن المستحق عليه، ومطالبته بدَّينه. ولذا يأخذه الغريم إذا كان من جنس دينه من غير قضاء ولا رضا، كما هو مذهب الحنفية وغيرهم وقد بيَّنَّا أن الشرط الأول في المال الذي تجب فيه الزكاة تمام الملك.
2. إن رب الدين مطالب بتزكيته، لأنه ماله وهو مالكة وصاحبه، (وهذا هو قول الجمهور) فلو زكاه المدين، لوجب الزكاة في مال واحد مرتين، وهو ازدواج ممنوع في الشرع.
3. إن المدين ديناً يستغرق النصاب أو ينقصه، ممن يحل له أخذ الزكاة، لأنه من الفقراء، ولأنه من الغارمين، فكيف تجب عليه الزكاة وهو ممن يستحقها؟
4. وهو من تمام اشتراط تمام الملك، لأن حق صاحب المال متقدم على حق مستحقي الزكاة، وهذا المال في الحقيقة هو مال الدائن لا مال من بحوزته المال (القرضاوي، 2006).

### المطلب الثالث

#### موارد ومصارف الزكاة

#### أولاً: موارد الزكاة من أنواع الأنشطة الاقتصادية المختلفة:

لقد ورد في قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني في المادة (8) في الفقرات من 1-4 بأنه "تجب الزكاة في أوراق النقد الوطنية والأجنبية والأسهم والحصص في الشركات والسندات والصكوك وسائر الأوراق التي تقوم مقام النقود والأموال المدخرة منها والودائع النقدية لدى المصارف، بشرط ألا تكون لمنشأة تجارية أو صناعية سبق وأن دخلت في وعائها الزكوي الخاضع للزكاة المستحقة عليها، كما يشترط لوجوب الزكاة في الأموال المذكورة في الفقرة السابقة أن يبلغ المال النصاب المحدد وأن يحول عليه الحول، ونصاب الزكاة في النقود هو قيمة ما وزنه (85) خمسة وثمانون جراماً من الذهب ويُقدَّر بالعملة المتداولة قانوناً في فلسطين، ويكون مقدار زكاة النقود وما يقوم مقامها هو ربع العشر (2.5%)."

وعلى ضوء ما ورد أعلاه في القانون نستعرض بشكل مختصر هذه الأموال لإظهار الاتساع والشمول في الأموال التي تجب فيها الزكاة؛ حتى يتمكن المسلم إدراك وجوبها وتوسيع قناعاته بقدرة الزكاة على حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني بشكل كبير لخصوصية الحالة السياسية والتي يتمثل أهمها في الفقر والبطالة وما يترتب عليها من آثار اجتماعية.

فما جاء به فقه موارد الزكاة في العديد من موارد الزكاة، يمكن عرضها في النقاط التالية:

### 1- زكاة النقود (الذهب والفضة والعملات) والحلي وما في حكمهما

#### أ. زكاة النقود

- **تعريف النقود:** "هي ذلك الشيء الذي يلقي قبولا عاماً لدى الأفراد كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة" (كنوز <http://konouz.com> 2010: "نت") والمراد بها هنا جميع العملات الورقية والمعدنية سواء كانت عملة بلد المزكي أم عملة بلد آخر.
- **حكم الزكاة في النقود:** حكم الزكاة فيها واجبة والدليل على وجوبها من الكتاب قوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (التوبة: 34-35) وأما دليل وجوبها من السنة قوله ﷺ: (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صُفِّحت له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره) [صحيح مسلم 680:987/2]. وأجمع المسلمون في كل العصور على وجوب الزكاة في النقدين (الذهب والفضة) وقس على ذلك سائر العملات، لأنها ثبتت لها أحكام الذهب والفضة.

وبخصوص حكم زكاة الحلي من الذهب والفضة "اختلف أهل العلم في زكاة الحلي المعد للاستعمال على أقوال، أقواها قولان: الأول: تجب زكاة الحلي، وهذا مذهب الحنفيّة، وقول للشافعيّ، ورواية عن أحمد، وبه قال طائفة من السلف، والثاني: لا تجب الزكاة في الحلي المعد للاستعمال، وهذا مذهب جمهور الفقهاء من المالكيّة، والشافعيّة على الأصحّ، والحنابلة". (الدرر <http://www.dorar.net/enc/feqhia/2202> 1436هـ: "نت")

أما ما يخص المقتنيات من الذهب والفضة وإن حرمت تجب الزكاة فيها، ومثال على ذلك ما اتخذ الرجل من الزينة المحرمة كسوار الذهب للساعة أو قلم ذهبي أو ساعة ذهبية أو خاتم ذهبي، وحلي المرأة من الذهب والفضة التي تتخذها تشبهاً بالرجال،

وكذلك آنية الذهب والفضة ونحوها، ويضم الذهب بعضه إلى بعض وتضم الفضة بعضها إلى بعض فإن بلغ النصاب وجبت الزكاة.

#### ب. زكاة المال التي هي بحكم زكاة النقود والحلي:

زكاة المال التي هي بحكم زكاة النقود والحلي هي كالأسهم والسندات وهي على النحو التالي:

■ **الأسهم:** يمثل السهم مستند ملكية له قيمة إسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، وتتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم، وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية، والقيمة السوقية هي القيمة التي يباع بها السهم في سوق المال وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الدفترية أو القيمة الإسمية، وتكون الأسهم بمثابة رأسمال الشركات المساهمة بحيث يمثل كل سهم حصة متساوية وهي من وجهة نظر الشركة المساهمة وسيلة التمويل الرئيسة (الهندي، 1997).

■ **السندات:** "تعد السندات صورة من صور الإقراض الربوي بفائدة ثابتة ومحددة مسبقاً دون النظر إلى الكسب أو الخسارة، ومن ثم فإنها ربا ومحظور إسلامياً التعامل بها" (حسنونة، 2009: 41) فالسند صك بمديونية البنك أو الشركة أو الحكومة لحامله بمبلغ محدد بفائدة معينة فمالك السند مالك دين مؤجل، ولكنه يصير حالاً عند نهاية الأجل فتجب زكاته حينئذ لمدة عام إن مضى على ملكيته عام أو أكثر، وهذا مذهب مالك وأبى يوسف، أما إذا لم يحل أجله فلا يجب إخراج زكاته، لأنه دين مؤجل، وكذلك إذا لم يمض على ملكيته عام، لاشرط مرور الحول في وجوب الزكاة.

#### 2- زكاة عروض التجارة والصناعة وعروض القنية:

##### أ. عروض التجارة وعروض القنية

عروض التجارة هي جميع الأموال التي اشترت بنية المتاجرة بها، سواء بالاستيراد الخارجي أم الشراء من السوق المحلية، فهي العروض المعدة للبيع، وتعرف في المحاسبة بالأصول أو الموجودات المتداولة، وهي التي ينوي التاجر أو الصانع عند شرائها المتاجرة بها، وسواء كانت عقاراً أم مواد غذائية أم زراعية أم مواشي أم غيرها مثل: البضائع، والسلع، والآلات، والسيارات، والأراضي التي تُشترى بنية المتاجرة بها، وقد تكون بضائع في محل تجاري لفرد أو لمجموعة من الأفراد، وهذه الأموال يطلق عليها عروض التجارة، وأما ما يُقصد بعروض القنية تلك العروض المعدة للاقتناء والاستعمال الشخصي، أو التي ليست للبيع والتجارة، وتعرف في المحاسبة بالأصول الثابتة، وهي التي ينوي التاجر أو الصانع أو غيرهم عند شرائها الاحتفاظ بها إما للاستعمال الشخصي أو لأنها أدوات

إنتاج، مثل الآلات والمباني، والسيارات، والمعدات، والأراضي الغرض منها ليس بيعها والمتاجرة بها، وكذلك الأواني، والخزائن، والرفوف التي تعرض فيها البضاعة، وكذلك المكاتب والأثاث إلخ، فجميع هذه الموجودات الثابتة لا زكاة عليها، ولا تدخل في وعاء الزكاة، وأما عروض التجارة، فإنها تجب فيها الزكاة إذا ما استوفت شروط وجوب الزكاة، حيث تتمثل شروط وجوب الزكاة في عروض التجارة وفق ما وردت بقانون تنظيم الزكاة الفلسطيني في المادة (9) الفقرة (1) " تجب الزكاة في العروض التجارية بما في ذلك الأراضي والعقارات ومنافعها والزروع والثمار والأنعام والدواجن المعدة للبيع بقصد التجارة بالشروط التالية: توافر النصاب، مرور الحول، توافر نية التجارة " (قانون تنظيم الزكاة) واستناداً للمادة (10) منه والتي تنص على "تسري أحكام زكاة عروض التجارة على كل مال صار للتجارة، ويعامل معاملتها من حيث الخضوع وتحديد الوعاء الزكوي وكذا النصاب". (قانون تنظيم الزكاة)

ونطاق زكاة عروض التجارة يتمثل في مختلف صور المتاجرة في السلع والخدمات مثل: "عمليات البيع والشراء بهدف الربح، التي يقوم بها الأفراد، أو شركات الأشخاص، أو شركات الأموال، وعمليات الوساطة والوكالة، أعمال الصرافة، وأعمال المنشآت الصناعية، وأعمال منشآت الخدمات مثل المصارف وشركات الاتصالات". (الحولي، 57:2006)

#### ب. زكاة الصناعة

يُطبَّق على النشاط الصناعي أحكام زكاة عروض التجارة؛ لأن النشاط الصناعي أقرب إلى النشاط التجاري، ولا تُعدّ أدوات النشاط الصناعي التي يستعملها من عروض التجارة، وكذلك الحال في الشركات التي تخصص في أعمال المقاولات لصالح الغير فهي تُعدّ صناعية.

وكذلك أيضاً فإن كل شركة تعمل في الصناعة للآخرين، مثل شركات الحديد والصلب، تُعدّ شركات صناعية، مثل محل الحدادة والنجارة، ولكن لو اشترت هذه الشركات الصناعية بضائع ومواد بقصد بيعها بعد تصنيعها، فإن هذه المواد تعتبر عروضاً تجارية، وتركى قيمتها خالية من الصناعة، هذا وتنقسم أنشطة الصناعة إلى قسمين من البضاعة:

- **القسم الأول:** البضاعة التي تشتري مصنوعة بقصد المتاجرة بها، فهذه البضاعة تُقيّم بنية البيع بالقيمة السوقية، ويضاف إليها النقد الذي لدى المزكي، والديون الجيدة المستحقة له على الغير، ويسقط ما عليه من الديون ثم يزكي الباقي.

■ **القسم الثاني:** البضاعة التي تصنع من قبل المزكي بغرض البيع، أي يدخل عليها بمجهوده على المادة المشتراة صنعة لها قيمة، فهذا القسم من البضائع تكون الزكاة على المادة الخام فقط والمواد المضافة التي تبقى عيها، أي على الحال التي اشترت عليها، ويؤخذ في الاعتبار أن المواد الخام المستخدمة في الصناعة إذا حال عليها الحول أو ضُمَّت إلى حول نصاب مشابه، كالنقود أو عروض التجارة - كأقمشة خام لدى مصنع ملابس مضى عليها ستة أشهر مثلاً ثم صنعت ملابس - فإنها تتركى بالحول السابق ولا يبدأ حساب حول جديد، والقدر الواجب إخراجها من الوعاء الخاضع للزكاة في كل من القسمين هو (2.5%).

**أما بالنسبة إلى زكاة الشركات التجارية والصناعية** باعتبارها شخصاً اعتبارياً، يتم جباية الزكاة منها في الحالات التالية:

- صدور نص قانوني ملزم بتزكية أموالها.
  - أن يتضمن النظام الأساسي ذلك.
  - صدور قرار الجمعية العمومية للشركة بذلك.
  - رضا المساهمين شخصياً (أي بتوكيل المساهمين لإدارة الشركة في إخراج زكاتها).
- وهذا الاتجاه استند على الأخذ بمبدأ الخلطة الوارد في السنة النبوية الشريفة بشأن زكاة الأنعام، والذي رأت تعميمه في غيرها بعض المذاهب الفقهية المعتمدة، وأخذ بذلك مؤتمر الزكاة الأول والطريق الأفضل أن تقوم الشركة بإخراج الزكاة ضمن الحالات الأربع المذكورة، فإن لم تفعل فينبغي للشركة أن تحسب زكاة أموالها ثم تُلحق بميزانيتها السنوية بياناً بما يجب في حصة السهم الواحد من الزكاة، تسهيلاً على من أراد من المساهمين معرفة مقدار زكاة أسهمه.
- وتحسب الشركة زكاة أموالها بنفس الطريقة التي يحسب بها الشخص الطبيعي، فتخرج زكاتها بمقاديرها الشرعية بحسب طبيعة أموالها ونوعيتها سواء أكانت نقوداً، أم أنعاماً (مواشي) أم زروعاً، أم عروضاً تجارية، أم غير ذلك، هذا ولا زكاة في الأسهم التي تخص مال الدولة (الخزانة العامة)، أو الأوقاف الخيرية، أو مؤسسات الزكاة، أو الجمعيات الخيرية.
- وبموجب قانون تنظيم الزكاة المادة (3) الفقرة 4 والتي تنص على " تلزم جميع الشركات والمصارف والمؤسسات والأشخاص الاعتباريين ومن في حكمهم بدفع الزكاة جبراً لهيئة الزكاة طبقاً للنظام الذي يصدره مجلس الأمناء، ويكون دفع الزكاة للهيئة من الأشخاص الطبيعيين والجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية جوازيّاً (طوعاً) وعليه فإنه لا بد من تحصيل الزكاة منها إلزامياً بحكم القانون.

### 3-زكاة الزروع والثمار

ورد في الفصل الخامس من قانون تنظيم الزكاة ما يحدد وجوب الزكاة ومقدارها كما توضح اللائحة التنفيذية للقانون بالتفصيل زكاة الزروع والثمار، وفيما يلي بعض النقاط التي لا بد من توضيحها لمزيد من المعرفة.

أ. **ما تجب فيه الزكاة من الزروع والثمار:** حيث تجب الزكاة في كل ما يستتبت من الأرض، أي في جميع الزروع والثمار التي يقصد بزراعتها استثمار الأرض ونماؤها طبقاً لمذهب أبي حنيفة وغيره من الفقهاء الذين أخذوا بعموم النصوص في ذلك من القرآن كقوله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (البقرة: 267). ولا تجب الزكاة فيما نبت دون فعل، كالحطب والأعشاب والقصب المجوف غير قصب السكر ونحو ذلك، إلا إذا قصد به التجارة، فيزكى زكاة عروض التجارة.

ب. **زكاة منتجات الثروة النباتية** الزكاة على منتجات الثروة النباتية؛ حيث لا تجب الزكاة في أعيانها والمقصود بها الأرض والآلات والمعدات وكل عين يسبب إنتاج الثروة النباتية إلا إذا قصد بها التجارة، وبالتالي فإنها تزكى زكاة عروض التجارة.

ج. **نصاب زكاة الزروع والثمار** جاء في الحديث الصحيح: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) [صحيح مسلم 116:1447/2]، والخمسة أوسق تعادل ما وزنه 653 كيلو جراماً من القمح ونحوه، وتراعى فروق الكثافة في المواد الأخرى، وفي الحب والتمر الذي من شأنه التجفيف، يعتبر التقدير السابق بعد الجفاف لا قبله.

د. **وقت وجوب زكاة الزروع والثمار:** لا يراعى الحول في زكاة الزروع والثمار، بل يراعى الموسم والمحصول لقوله تبارك وتعالى ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: 141).

هـ. **مقدار الواجب في زكاة الزروع والثمار** يختلف مقدار الواجب في زكاة الزروع والثمار بحسب الجهد المبذول في الري على النحو التالي:

- في حالة الري دون كلفة يكون الواجب هو العشر (10%).
- في حالة الري بوسيلة فيها كلفة، يكون مقدار الواجب نصف العشر (5%).
- في حالة الري المشترك بين النوعين يكون الحكم للغالب، وعند التساوي يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر (7.5%).

و. **زكاة زروع وثمار الأرض المؤجرة** إذا كان الزرع أو الثمر ناتجاً من أرض مؤجرة، أي أن مالك الزروع والثمار (المستأجر) فإن الزكاة تجب عليه، لأن الزكاة واجبة في الزرع فكانت على مالكه أما مالك الأرض المؤجرة فإنه يضم صافي القيمة الإيجارية إلى



أمواله النقدية ويزكيه معها في حوله بنسبة (2.5%)، وإذا كانت الزروع والثمار ناتجة عن عقد المزارعة أو عقد المساقاة (وهي مشاركة بين صاحب أرض وعامل، بأن يزرعها أو يسقيها بحصة من الناتج لكل من صاحب الأرض والعامل فيها) فإن الزكاة على كل واحد من الطرفين في المحصول الناتج المستحق له، إذا بلغ نصاباً.

#### 4- زكاة الأنعام والثروة الحيوانية

الأنعام هي الإبل والبقر والغنم، ولوجوب زكاة الأنعام شروط تتحقق بها مصلحة الفقراء والمساكين وغيرهم من أهل استحقاق الزكاة، وتتمثل هذه الشروط في أن تبلغ النصاب، وأن يحول عليها الحول، وأن تكون سائمة، وألا تكون عاملة، ولتكميل نصاب زكاة الأنعام تضم الذكور والإناث، وتحسب الصغار مع الكبار، ونصت المادة 6 من قانون تنظيم الزكاة بأنه لا زكاة في سائر الحيوانات غير ما نص عليه في المواد 4 ، 5 من القانون ، ما لم تكن مخصصة للتجارة، كما وبيّنت اللائحة التنفيذية للقانون في المادة (16) على أن تجمع الأنعام المتحدة الجنس المملوكة لشخص واحد ولو كانت في أماكن متفرقة، ويحسب من مجموعها مقدار الزكاة الواجبة، ونصت المادة (17) أيضاً على أن يؤخذ في الأنعام الوسط، لا من خيارها ولا من رديئها، ويجوز أخذ الأعلى مما تجب فيه الزكاة برضى المزكي، كما يجوز أخذ الأفضل أو الأدنى عن الواجب بقيمته ونصت المادة (18) على أنه لا تجب الزكاة في أعيان المنتجات الحيوانية كاللبن والحليب، ومصنوعاتها، والصوف والحريز وغيرها من المشتقات إلا إذا اتخذت للتجارة، سواء وجبت الزكاة في عين الأنعام المستخرجة منها أو لم تجب، كما نصت المادة (19) على أنه تجب الزكاة في صغار الأنعام ولو مستقلة عن أمهاتها، وحولها حول أمهاتها، وتضم الصغار مع الكبار في استكمال النصاب.

#### 5- زكاة الثروة المعدنية

##### أ. زكاة المعادن

تشمل الثروة المعدنية سواء أكانت المعادن سائلة كالنفط أم جامدة كالملح أم غازاً كالبيوتان، أو كانت تتطبع بالحديد أم لا تتطبع بالكبريت، والتي تستخرج من اليابسة أو من البحر مما وجد في باطن قاعه.

والنصاب في زكاة المعادن فهو ما تبلغ قيمته نصاب الزكاة في الذهب، أي ما قيمته تعادل قيمة 85 جراماً من الذهب، ويراعى النصاب فيما استخرج دفعة واحدة، كما يراعى فيما استخرج تباعاً دون ترك على سبيل الإهمال. ومقدار زكاة المعادن هو (2.5%) أي ربع العشر طبقاً لمذهب جمهور الفقهاء.

ولا يشترط مرور الحول في زكاة المعادن، حيث تجب الزكاة بمجرد الاستخراج للمعدن وتصفيته لأن الحول يعتبر لتكميل النماء، والنماء هنا يتكامل دفعة واحدة كالزروع والثمار فلا يعتبر الحول فيهما.

#### ب. زكاة الركاز

الركاز هو كل ما يدفن في الأرض من الكنوز ولا يشترط لزكاته حلول الحول ولا نصاب والقدر الواجب إخراجه الخمس (20%) باتفاق الفقهاء لحديث (وفي الركاز الخمس) [صحيح البخاري 3/2355:110].

وفي حين أن قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني في المادة (20) لم يميز في مقدار الزكاة بين المعادن والركاز حيث نص على أنه " يجب الخمس (20%) في الركاز والمعادن المستخرجة من باطن الأرض أو البحر أياً كانت حالتها الطبيعية جامدة أو سائلة إذا خرجت تلقائياً من باطن الأرض أو عثر عليها بسهولة دون إجراءات بحث وتقيب مع خصم التكاليف إذا لم تستخرج إلا ببحث وتقيب". (قانون تنظيم الزكاة) كما يتضح من اللائحة التنفيذية أنها لم تحدد مقدار الزكاة في المعادن والركاز.

#### 6- زكاة المستغلات

"يقصد بالمستغلات المصانع الإنتاجية والعقارات والسيارات والآلات ونحوها من كل ما هو معد للإيجار وليس معداً للتجارة في أعيانه، واتفقت الآراء على أنه لا زكاة في أعيانها وإنما تزكى غلتها، وقد تعددت الآراء في كيفية زكاة هذه الغلة: فرأى الأكثرية أن الغلة تضم (في النصاب والحول) إلى ما لدى مالكي المستغلات من نقود وعروض التجارة، وتزكى بنسبة ربع العشر (2.5%) وتبرأ الذمة بذلك، ورأى البعض أن الزكاة تجب في صافي غلتها الزائدة عن الحاجات الأصلية لمالكيها بعد طرح التكاليف ومقابل نسبة الاستهلاك وتزكى فور قبضها بنسبة العشر (10%) قياساً على زكاة الزروع والثمار" (الزحيلي، 2009).

فالمستغلات هي أموال لم تُعدَّ للبيع ولم تُتخذْ للتجارة وهي كل شيء تجددت منفعته مع بقاء عينه، وهي الأموال المستثمرة في أصول بقصد تحقيق الكسب والنماء فهي التي لا تتخذ للتجارة، فتغّل لأصحابها كسباً بواسطة تأجير عينها أو بما تنتجه من محاصيل فيستفيد أصحابها من منافعها لا من أعيانها، ومثال ذلك العقارات والمباني السكنية ذات الإيراد من تأجيرها، والسيارات والبواخر والطائرات المؤجرة، فهذه المستغلات لا زكاة في أعيانها، أي في نفس العمارة أو السيارة، لأنها في حكم عروض القنية (الأصول الثابتة) التي ليست فيها نية التجارة، والرأي الراجح في هذه المسألة، والله أعلم هو القول القاضي بوجوب الزكاة في غلة المستغلات دون أصولها.

## 7- زكاة الأنشطة الأخرى:

### أ. زكاة كسب العمل والمهن الحرة مثل

وتتمثل موارد زكاة كسب العمل وفق ما ورد في قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني ب"المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة، الورش المصنعة، مكاتب المحامين، المكاتب الهندسية، مكاتب المحاسبين القانونيين، المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة، المصارف وشركات التأمين ومحلات الإلتجار بالعقارات ومحلات الصرافة، وما في حكمها، يحصل نصاب الزكاة من صافي أرباح الشركات الفلسطينية المسجلة وفق الأصول، الرواتب والأجور والمكافآت والمعاشات لكافة العاملين بالدولة والقطاعات الأخرى، أرباح أصحاب المهن الحرة والحرف التي يقرها مجلس الأمناء وتحسب الزكاة على ما اجتمع من دخولهم في نهاية العام بعد احتساب التكاليف والنفقات الخاصة بها، وعلى أن تخصم الزكاة من الضريبة المطلوبة منهم، ومقدار الزكاة عليها كمقدار زكاة التجارة مع توفر النصاب" (قانون تنظيم الزكاة، المادة 19)

### ب. زكاة عسل النحل والمنتجات الحيوانية والمائية

"تجب الزكاة في عسل النحل إذا بلغ نصابه (70) سبعين كيلوجراماً، فإذا بلغ هذا المقدار فما فوق وجب فيه الزكاة نصف العشر (5%) يؤخذ من صافي إيراد العسل بعد خصم التكاليف والنفقات وليس فيما دون ذلك زكاة، كما وتجب الزكاة في المنتجات الحيوانية المعدة للتجارة كالألبان ومشتقاتها وبيض الدجاج وحرير دودة القز وغيرها، وتعامل هذه المنتجات معاملة عروض التجارة بعد خصم التكاليف والنفقات، وأيضاً تجب الزكاة في كل ما استخرج من البحر كالسمك واللؤلؤ والعنبر وغيره، وفيها ربع العشر (2.5%) إذا بلغت النصاب". (قانون تنظيم الزكاة، المواد من 16-18).

### ج. زكاة المال الحرام

"لا زكاة في المال الحرام الذي يحوزه صاحبه بطرق خبيثة، مثل المال المسروق والمغصوب ومال القمار والمال الساقط في البحر والمال الذي أخذه السلطان بمصادرته، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ (من كسب طيباً خبثه منع الزكاة ومن كسب خبيثاً لم تطيبه الزكاة) [ضعيف الترغيب والترهيب 1/471:241]. "ويؤيد الباحث فيما جاء من تعاريف للمال الحرام والتي يلخصها الباحث في أن المال الحرام هو كل مال حظر الشرع اقتنائه أو الانتفاع به سواء كان لحرمته لذاته بما فيه من ضرر أو خبث كالميتة والخمر، أم لحرمته لغيره، لوقوع خلل في طريق اكتسابه، لأخذه من مالكه بغير إذنه، كالغصب، أو لأخذه منه بأسلوب لا يقره الشرع ولو بالرضا،

كالربا والرشوة، فحائز المال الحرام لخلل في طريقة اكتسابه لا يملكه مهما طال الزمن، ويجب عليه رده إلى مالكه أو وارثه إن عرفه، فإن يئس من معرفته وجب عليه صرفه في وجوه الخير للتخلص منه ويقصد الصدقة عن صاحبه. ويظهر مما سبق أن المال الحرام لذاته ليس محلاً للزكاة، لأنه ليس ما لا متقوماً في نظر الشرع، والمال غير المتقوم الذي لا يباح الانتفاع به وجب التخلص منه بالطريقة المقررة شرعاً، أما المال الحرام لغيره والذي وقع خلل شرعي في كسبه، لا تجب الزكاة فيه على حائزه، لانتفاء تمام الملك المشترك لوجوب الزكاة، فإذا عاد إلى مالكه وجب عليه أن يزكيه لعام واحد ولو مضى عليه سنين على الرأي المختار.

### ثانياً: مصارف الزكاة

لقد بيّن الإسلام مصارف الزكاة في أوجه محددة شرعاً، فلا تغيير ولا تبديل فيها، حيث حدد الله عز وجل مصارف الزكاة وحصرها في ثمانية مصارف فقط كما ورد في كتابه الكريم بقوله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 60) وبهذا تعطى الزكوات الواجبة للمحتاجين الذين لا يملكون شيئاً، وللمساكين الذين لا يملكون ما يكفيهم ويسد حاجتهم، وللسعاة الذين يجمعونها، وللذين تؤلف قلوبهم بها ممن يُرجى إسلامه أو قوة إيمانه أو نفعه للمسلمين، أو تدفعون بها شرّاً أحد عن المسلمين، وتعطى في عتق رقاب الأرقاء والمكاتبين، وتعطى للغارمين لإصلاح ذات البين، ولمن أثقلتهم الديون في غير فساد ولا تبذير فأعسروا، وللغزاة في سبيل الله، وللمسافر الذي انقطعت به النفقة، هذه القسمة فريضة فرضها الله وقدرها. والله عليم بمصالح عباده، حكيم في تدبيره وشرعه، وسنوضح مصارف الزكاة الثمانية بموجب ما ورد في القانون بنص المادة (39) ومواد اللائحة التنفيذية للقانون في المواد من (73) إلى المادة (86) وفقاً لما يلي:

#### 1- مصارف الفقراء:

الفقراء هم أهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفي لسد حاجاتهم الأساسية، وعند جمهور الفقهاء هم من لا يملكون ما لا ولا كسباً حلالاً، أو يملكون ما هو دون النصاب الشرعي للزكاة عند الحنفية، وهم أسوأ حالاً من المساكين، ويعطى الفقير من الزكاة ما يكفي لسد حاجاته الأساسية عاماً كاملاً، لأن الزكاة تتكرر كل عام، ومعيار الحاجات الأساسية التي توفرها الزكاة للفقير هو أن تكون كافية لما يحتاج إليه من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد له منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا تقتير، للفقير نفسه ولمن يقوم بنفقته.

## 1- مصرف المساكين:

المساكين هم أهل الحاجة الذين لا يجدون ما يكفي لسد حاجاتهم الأساسية، على ما جرت به العادة والعرف، وهم من يملك أو يكتسب من الكسب اللائق ما يقع موقعا من كفايته، ولكن لا تتم به الكفاية، وهذا عند جمهور الفقهاء، أو من لا يملك شيئا، وهذا عند أبي حنيفة، وهم أسوأ حالا من الفقراء عند الحنفية والمالكية، وعكسه عند الشافعية والحنابلة. وتطبق على المساكين الأحكام الواردة في مصرف الفقراء.

## 2- مصرف العاملين على الزكاة:

هم كل من يقوم بعمل من الأعمال المتصلة بجمع الزكاة وتخزينها وحراستها وتدوينها وتوزيعها، أي هم القائمين على جمع أموال الزكاة وتوزيعها، وهم كل من يعينهم أولياء الأمور في الدول الإسلامية أو يرخصون لهم أو تختارهم الهيئات المعترف بها من السلطة أو من المجتمعات الإسلامية للقيام بجمع الزكاة وتوزيعها وما يتعلق بذلك من توعية بأحكام الزكاة، وتعريف بأرباب الأموال والمستحقين، ونقل وتخزين وحفظ وتنمية واستثمار الزكاة ضمن الضوابط والقيود الشرعية، وتعتبر المؤسسات واللجان القائمة في العصر الحديث صورة عصرية من ولاية الصدقات المقررة في النظم الإسلامية ولذا يجب أن يراعى فيها الشروط المطلوبة في العاملين على الزكاة، والمهام المنوطة بالعاملين على الزكاة منها ما له صفة ولاية التفويض لتعلقها بمهام أساسية وقيادية، ويشترط فيمن يشغل هذه المهام شروط معروفة عند الفقهاء منها: الإسلام، والذكورة، والأمانة، والعلم بأحكام الزكاة في مجال العمل، وهناك مهام أخرى مساعدة يمكن أن يعهد بها إلى من لا تتوفر فيه بعض تلك الشروط، مثل أعمال الحاسب الآلي والمخازن وصيانة الموجودات الثابتة ونحو ذلك، ويستحق العاملون على الزكاة عن عملهم من سهم العاملين ما يفرض لهم من الجهة التي تعينهم على أن لا يزيد عن أجر المثل ولو لم يكونوا فقراء، ينص القانون في المادة (85) على أنه يحدد مجلس الأمناء نسب الصرف على الأصناف المستحقة للزكاة حسب الأوضاع القائمة وتحديد الأولويات لهذه الأصناف، كما نص في المادة (86) على أن تصرف الزكوات الشهرية للفئات المشمولة بالمادة (73) وفق تعليمات تصدر عن مجلس الأمناء، وهنا يؤيد الباحث الرأي الذي يتجه نحو الحرص على أن لا يزيد مجموع ما يدفع إلى جميع العاملين والتجهيزات والمصاريف الإدارية عن ثمن حصيلة الزكاة (12.5%) ولم يحدد الشرع نسب محددة لمصارف الزكاة فهي خاضعة للاجتهاد ومتغيرة بتغير المكان والسكان وتوجهاتهم ودياناتهم.

### 3- مصرف المؤلفة قلوبهم:

- مصرف المؤلفة قلوبهم هو أحد المصارف الثمانية للزكاة وهو من التشريع المحكم الذي لم يطرأ عليه نسخ، وهذا مذهب الجمهور، ولا يمنع الغنى من الصرف إلى المؤلفة قلوبهم وهم أشخاص غير مسلمين تدفع لهم الزكاة لترغيبهم بالإسلام ولم تعد هذه الفئة موجودة في زماننا هذا، ومن أهم المجالات التي يصرف عليها من هذا السهم ما يأتي:
- **المرغبون في الإسلام:** وذلك بتأليف من يرجى إسلامه، أو تأثيره في إسلام من فيه صلاح المسلمين.
  - **المرغبون لنصرة المسلمين:** وذلك بتأليف أصحاب النفوذ من الحكام والرؤساء ونحوهم من الأفراد أو الجهات للإسهام في تحسين ظروف الجاليات والأقليات الإسلامية ومساندة قضايهم، أو بتأليف أصحاب القدرات الفكرية والإسلامية لكسب تأييدهم ومناصرتهم لقضايا المسلمين، ومن ذلك الصرف في الكوارث لغير المسلمين إذا كان ذلك يؤدي إلى تحسين النظرة للإسلام والمسلمين.
  - **المهتدون للإسلام ممن لم يمس عليهم في الإسلام سنة:** وهؤلاء كانوا بحاجة إلى المؤازرة في ظروفهم الجديدة ولو لغير النفقة، وذلك بإعطائهم مباشرة أو بإيجاد المؤسسات العلمية والاجتماعية لرعايتهم وتثبيت قلوبهم على الإسلام وتوفير كل ما يمكنهم من إيجاد المناخ المناسب معنوياً ومادياً لحياتهم الجديدة.
- ويراعى في الصرف من هذا السهم الضوابط التالية:**
- أن يكون محققاً للمقاصد ووجوه السياسة الشرعية.
  - أن يكون الإنفاق بقدر لا يضر بالمصارف الأخرى، وألا يتوسع فيه إلا بمقتضى الحاجة.
  - أن تتوخى الدقة والحذر في أوجه الصرف، لتفادي الآثار غير المقبولة شرعاً أو ما قد يكون له ردود فعل سيئة في نفوس المؤلفة قلوبهم وما يعود بالضرر على الإسلام والمسلمين.
  - ينبغي استخدام الوسائل والأسباب المتقدمة الحديثة والمشاريع ذات التأثير الأجدى واختيار الأنفع والأقرب لتحقيق المقاصد الشرعية من هذا المصرف.

### 4- مصرف الرقاب:

لم يعد هذا المصرف موجوداً في زماننا؛ إلا أن هناك اجتهادات جديدة تجعل هذا السهم لحركات التحرر من الاستعمار فنصت اللائحة التنفيذية للقانون على أنه "يعتبر من الصرف في هذا المجال الصرف في فداء الأسرى المسلمين" (اللائحة التنفيذية، المادة 80).

## 5- مصرف الغارمين:

- الغارمون: هم المدينون الذين لا يستطيعون إيفاء ديونهم ويدخل بهذا المصرف ما يلي:
- المدينون لمصلحة شخصية لا يستغنى عنها، بشرط ألا يكون الدين ناشئاً عن معصية، وأن يكون الدين مما يحبس فيه، وألا يكون المدين قادراً على السداد، أن يكون الدين حالاً، أو مستحق الأداء وقت إعطاء المدين من الزكاة.
  - المدينون لمصلحة اجتماعية، وهم من استدان لإصلاح ذات البين، بتحمّله الديات أو قيم المتلفات الواجبة على الغير للإصلاح بينه وبين مستحقيها، ويعطى هؤلاء من الزكاة ولو كانوا أغنياء قادرين على السداد.
  - المدينون بسبب ضمانهم لديون غيرهم، مع إعسار الضامن والمضمون عنه.
  - المدين بدية قتل خطأ، يعان إذا ثبت عجز العاقلة عن تحملها وعدم قدرة بيت المال على تحملها.

## 6- مصرف سبيل الله:

- اختلف العلماء في تفسير "سبيل الله" والمقصود منه على ثلاثة أقوال:
- الغزاة في سبيل الله: وهذا القول هو قول جمهور أهل العلم من أهل التفسير، والحديث، والفقهاء.
  - الغزاة، والحجاج، والعمار: وقد قال بهذا القول مجموعة من أهل العلم من علماء التفسير، والحديث، والفقهاء.
  - جميع وجوه البر: من تكفين الموتى، وبناء الجسور، والمدارس، والمساجد، والجمعيات الخيرية، وغير ذلك.
- والتوسع في ذلك جيد حسب مصلحة الزمان والمكان، والضابط في سبيل الله أن يكون العمل مما يحتاج إليه في نصرته الدين والإسلام والتوحيد وأن يكون في سبيل الله أي على منهاج القرآن والسنة والضوابط الشرعية.

## 7- مصرف ابن السبيل:

- ابن السبيل: هو المتغرب الذي لا يملك ما يبلّغه وطنه، فهو عابر سبيل يمر بالبلاد لا يملك المال فيدفع له من الزكاة بهذه الصفة بالشروط التالية:
- أن يكون مسافراً عن بلد إقامته، فلو كان في بلده وهو محتاج فإنه يُطبق عليه مصرف الفقراء أو المساكين.
  - ألا يكون سفره لأمر غير مشروع، لئلا تكون إعانة له على المعصية.

ألا يملك في الحال ما يتمكن به من الوصول إلى بلده وإن كان غنياً في بلده، فلو كان له مال مؤجل أو على غائب أو مُعسر أو جاحد لم يمنع ذلك الأخذ من الزكاة.

### خلاصة المبحث الأول:

أوضح المبحث الأول ماهية الزكاة، وتعريف الزكاة العام لغة واصطلاحاً، وبيّن حكمها بأنها فريضة، وبيّن مسؤولية الدولة عن تحصيلها بأنها من مسؤولية ولي الأمر والراعي للبلاد لقوله تعالى ﴿خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾ (التوبة: 103) حيث رب العزة خاطب الرسول صلى الله عليه وسلم ليست بصفته نبي ورسول بل بصفته مسئول وولي أمر المسلمين، كما بيّن حكم مانعيها بأنهم بالعذاب الغليظ بالآخرة والعقوبة لهم بالدنيا بالحرمان من الخيرات من الله وبركاته، وأما العقوبة الشرعية لمانعيها فيتولاها الحاكم أو ولي الأمر بحيث لم يترك شأنه بل تؤخذ منه قهراً بسلطان الشرع، وقوة الدولة، بل ويزيد على ذلك بأخذ نصف ماله تعزيراً، ولم تقف هذه العقوبة عند هذا الحد بل أوجب سل السيوف لها وإعلان الحرب على كل فئة تتمرد عن أداء الزكاة، ويأتي ذلك لرعاية حق الفقراء والمستحقين لها، كما أوضح المبحث الشروط الواجبة للزكاة، والمتمثلة في الملك التام، والنماء حقيقة أو تقديرًا، وبلوغ النصاب، وحولان الحول، والزيادة عن الحاجات الأصلية، وأخيراً السلامة من الدين، ثم بيّن المبحث موارد الزكاة من أنواع الأنشطة المختلفة، والتي تم إجمالها في سبعة موارد وهي: زكاة النقود (الذهب والفضة والعملات) والحلي وما في حكمهما، وزكاة عروض التجارة وعروض القنية، وزكاة الزروع والثمار، وزكاة الأنعام والثروة الحيوانية، وزكاة الثروة المعدنية، وزكاة المستغلات، وزكاة الأنشطة الأخرى كزكاة كسب العمل والمهن الحرة، وزكاة عسل النحل والمنتجات الحيوانية والمائية، وزكاة المال الحرام، ثم بيّن مصارفها التي حددها الله بنص القرآن الكريم بقوله تبارك وتعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 60)



## المبحث الثاني التشريع المالي في فلسطين

### تمهيد:

التشريع وسن القوانين هو المهمة الرئيسة للعمل البرلماني، إلى جانب مراقبة تنفيذ البرامج الحكومية، ومنها السياسات العامة المالية، والتي تمثل الدعامة المركزية لنشاط الدولة، لكونها ترسم التوجهات الاقتصادية والمالية للبلاد، وتحديد طبيعة ومبالغ الموارد والتكاليف التي تؤهل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي، والتشريع المالي في مرحلته الأولى تتولاه الحكومة، حيث تقوم وزارة المالية بتقديم المقترح وعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه، ومن ثم يتم عرضه على المجلس التشريعي، فيتاح لممثلي الأمة والشعب إمكانية مناقشته ودراسته وقد يصل الحال إلى رده أو إدخال بعض التعديلات على بنوده، وسوف يستعرض هذا المبحث ثلاثة مطالب في واقع التشريع المالي في فلسطين، والضريبة والزكاة والحكم الرشيد، وأخيرا الواقع الضريبي في فلسطين وأهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة، مبينا واقع التشريعات المالية والإجراءات التي يمر بها إقرار هذه التشريعات مدى العلاقة بين الضريبة والزكاة وأثر كل منهما في تعزيز الحكم الرشيد وصولا لإبراز أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة من خلال تحليل الواقع الضريبي في فلسطين وعدم نجاحه في تحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي.

### المطلب الأول

#### واقع التشريع المالي في فلسطين

إن انفراد السلطة التنفيذية بالمبادرة في التشريع المالي، عادة ما يُبرّر بقدرتها على مراعاة الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى، كونها تملك الخبرة والقدرة والفعالية لإنجاز الدراسات وتنفيذ السياسات، ومن هنا تبرز أهمية طرح وتبني السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية لمشاريع القوانين المالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحكومة تعتبر امتداد للمجلس التشريعي في الدولة الديمقراطية، ويبرز دور السلطة التنفيذية كشريك أساسي في إنتاج القوانين المالية، الهادفة إلى تحقيق التوازن المالي والاقتصادي، حيث تقوم بتحديد الموارد والتكاليف المتعلقة بالدولة، والشروط المتعلقة بتحصيل الإيرادات ومراقبة استعمال الأموال العامة، وفي فلسطين فإن قانون الموازنة العامة هو الذي يقوم بهذا الدور فيعتبر وسيلة لتحقيق السياسات العامة، التي تحددها الحكومة المتمتعة قانونيا بحرية كاملة في تنظيم ومتابعة الوضع المالي عبر وزير المالية، وصلاحيات الحكومة، ومن هذا الموضوع تبرز بعض النقاط الهامة ذات العلاقة بالتشريع المالي الفلسطيني والتي تتمثل فيما يلي:

### أولاً: إجراءات إقرار القانون المالي

يمر القانون المالي بالعديد من الإجراءات القانونية لإقراره كغيره من القوانين وفق نصوص الدستور، والسلطة التشريعية في فلسطين وفقاً للقانون الأساسي عبر المجلس التشريعي، وهو المخوّل بإقرار التشريعات، حيث يتم مناقشة مشروع القانون في القراءة الأولى والثانية والثالثة إن لزم الأمر، ومن ثم يصدر عن الرئيس، وينشر في الجريدة الرسمية (جريدة الوقائع الفلسطينية) ويسبق هذه المراحل مرحلة الاقتراح لمشروع القانون.

### ثانياً: التشريع المالي الموروث

نتج توريث التشريع المالي بسبب قرار الرئيس ياسر عرفات باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ 5 يونيو 1967 م في الأراضي الفلسطينية، حيث كان ذلك بدافع منع حصول فراغ قانوني، وبذلك توفر لوزارة المالية الغطاء القانوني لجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة وإعداد الموازنات وإصدار التعليمات التي تنظم العمل المالي.

### ثالثاً: التشريعات المالية التي تحول دون تحصيل الإيرادات العامة

لا يمكن للتشريع المالي أن يصل إلى المثالية، فمهما حاول المشرع إتقانه فلا بد أن تظهر بعض الثغرات القانونية، وهذه الثغرات القانونية تعتبر من أهم المحددات التي تعمل على إعاقة الدولة أو حرمانها من تحصيل كامل إيراداتها، ويظهر هذا جلياً في موضوع الضرائب والاستثمار، وذلك لأن القوانين التي تتعلق بالجانب المالي تحتوي على ثغرات عديدة وسلبات كثيرة منها ما يلي:

#### 1. غموض القوانين المالية

هناك بعض النصوص التي يكتنفها الغموض في التشريعات والقوانين المالية، والذي بدوره قد يؤدي إلى الحد من حجم الإيرادات العامة، بسبب عدم فهمها بشكل واضح وبالتالي عدم تطبيقها بالشكل الذي يلبي الغرض منها.

#### 2. ارتفاع نسب الضرائب

إن الارتفاع في نسبة الضرائب أو وجود تفاوت في الشرائح التصاعدية أو المغالاة في معدلات الضريبة في التشريعات الضريبية تشكل أسباباً رئيسة للحد من حجم الإيرادات العامة.

#### 3. وجود بعض التعقيدات في القواعد التشريعية

إن وجود بعض التعقيدات في القواعد التشريعية والتي تتضمنها، خاصة في مجال الضرائب سواء عند التقدير، أو عند الحساب، يدفع المكلفين إلى البحث عن الثغرات القانونية للإفلات من دفع ما يستحق عليهم.

#### 4. وجود فجوات وثغرات قانونية

حيث أن القانون المالي موروثاً عن الاستعمار وعدم ملائحته زماناً ومكاناً أوجد فجوات وثغرات قانونية أدت إلى تدني الإيرادات الضريبية تم استغلالها من المكلفين.

#### 5. عدم وجود سياسة مالية متجانسة ومتوازنة

لم تراعي السياسة المالية كل القواعد الفنية والأصولية في كيفية تحصيل الإيرادات العامة وصرفها وشكلت حالة من عدم التجانس والتوازن.

#### 6. قَدَم التشريعات المالية

أدى قدم التشريعات المالية إلى عدم وضوحها وعدم ملائمتها للواقع الاقتصادي والسياسي، ومجاعة التغيرات في الجوانب السياسية والاجتماعية، وغياب جهاز مكافحة التهرب الضريبي، وضعف الإجراءات العقابية بحق المتهربين يدعم زيادة التهرب الضريبي يقلل الإيرادات.

ويتضح من هذا الواقع أنه لابد للسلطة الفلسطينية من تطوير التشريعات المالية واستكمالها، فعندما أصدرت السلطة الفلسطينية قوانين ذات علاقة مباشرة بالوضع المالي، خاصة بجانب الإيرادات، وهما: قانون ضريبة الدخل، وقانون تشجيع الاستثمار، أدى ذلك إلى التأثير الإيجابي على الإيرادات العامة، حيث أقرت السلطة الفلسطينية تعديلات على قانون ضريبة الدخل، شملت تعديل الشرائح الضريبية، تمثلت في تقليص عدد الشرائح الضريبية، وتخفيض المعدلات لضريبة الدخل، ثم أصدرت بعد ذلك قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2004 فلسطيني الهوية. وإصدار قانون تشجيع الاستثمار، الذي كان الهدف منه زيادة العجلة الاقتصادية وتنمية الصناعات، مما يترتب عليه زيادة في الدخل القومي والنتائج القومي ورفع حصيلة الإيرادات العامة، وكان أمام السلطة الفلسطينية العديد من التشريعات والتعديلات على القوانين المالية إلا أن ممارسات الاحتلال العدوانية في تقييد الاقتصاد الفلسطيني والسيادة الفلسطينية، والتي كان آخرها تكريس الانقسام بين أبناء الشعب الفلسطيني والذي تولد عنه تعطيل عمل السلطة التشريعية؛ حال دون النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وبالتشريع المالي، ورغم ذلك أصدرت مجموعة من القوانين المنظمة للجانب المالي وآخرها قانون تنظيم الزكاة رقم 2008/9 الصادر في غزة، والذي هو محل الدراسة.

### المطلب الثاني

#### الضريبة والزكاة والحكم الرشيد

تعتبر المقارنة بين الضريبة والزكاة في هذه الدراسة ذات أهمية؛ بحكم العلاقة التي بينهما، وبهدف إظهار التمييز بينهما، ومفهومهما وفق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فالزكاة شرعها الله،

بينما الضريبة نتاج الأنظمة الوضعية الحديثة، إذ أنّ مفهوم الضريبة في الإسلام ومعالجتها للأمور المالية يختلف عن مفهومها في الأنظمة الوضعية في العصر الحديث، ويختلف عن مفهوم الزكاة، وأن الإسلام عالج أموراً عديدة بما فيها نظام الضرائب لم تستطع الأنظمة الوضعية معالجتها، وذلك قبل أربعة عشر قرناً، فالأصل أن تكون موارد بيت مال المسلمين التي حددها الشرع، والتي ترد بشكل دائم كافية لإدارة شؤون الرعية ورعاية مصالحها؛ مما يغني عن فرض الضرائب، ومع هذا لم يحرم الشرع أو يمنع فرض ضرائب؛ وذلك من باب الضرورة التي قد تُضطر الدولة لها لتأمين احتياجات الأمة، حيث قسم الشرع حاجات الأمة إلى قسمين:

**القسم الأول:** حاجات فرضها الشرع على بيت المال، والتي تمثل عبئاً على الموارد الدائمة لبيت المال.

**القسم الثاني:** الحاجات التي فرضها الشرع على المسلمين كافة وجعل للدولة الحق في أن تُحصل المال من المسلمين لقضاء تلك الحاجات، وتمثل هذا في مفهوم الضريبة في الإسلام بالمعنى الذي فرضه الله على المسلمين لقضاء مصالحهم، وجعل الإمام والياً عليهم، يُحصل المال وينفقه على الوجه الذي يراه، ويسمى هذا المال الذي يجمعه الحاكم أو الوالي ضريبة أو توظيف في أموال الأغنياء، وكذلك في مفهوم الزكاة في الفكر الاقتصادي والذي يُبين دور الدولة في إدارتها لمال الزكاة بما يحقق قضاء حاجات المسلمين ويتضح ذلك فيما يلي:

#### أولاً: مفهوم الضريبة في الفقه الإسلامي

"هو مقدار محدد من المال تفرضه الدولة في أموال الممولين لضرورة طارئة مستندة في ذلك إلى قواعد الشريعة العامة، دون أن يقابل ذلك نفع معين للممول، تستخدمه الدولة في تغطية النفقات العامة للمواطنين، وتمتاز هذه الضرائب بأنها مؤقتة بالظروف التي فُرضت من أجلها، وليست تشريعاً دائماً أصيلاً، بل هي استثنائية تنتهي بانتهاء الظروف التي استوجبت تحصيلها" (العمرى، 2009) ويختلف هذا المفهوم اختلافاً جزئياً عن مفهوم الضريبة في الفكر الاقتصادي، والتي هي فريضة نقدية، يلزم الفرد بأدائها للدولة، أو إحدى الهيئات العامة المحلية التي ينتمي إليها، وبلا مقابل ووفق قواعد محددة وبشكل دوري، وذلك لتمتلك الدولة من القيام بواجباتها، فهي في ظاهرها تعمل على إعادة توزيع الدخل، لكن لا تحقق العدالة بين السكان، وهي تشكل عائق أمام الاستثمار وتدفع المكلف من التهرب منها وهنا يؤيد الباحث تطبيق الزكاة بجانب الضريبة بمفهومها الفقهي وليس بمفهومها الاقتصادي وتعديل القوانين بما يتوافق مع هذا التوجه.

#### ثانياً: مفهوم الزكاة في الفكر الاقتصادي

"فهي فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسراً وبصفة نهائية ودون أن يقابلها نفع معين، تفرضها الدولة طبقاً للمقدرة التكلفة للممول،

وتستخدمها في تغطية نفقات المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية" (عناية، 1991: 25).

ويظهر مما سبق أن حقيقة الزكاة، بوصفها فريضة مالية ذات طابع خاص وفلسفة خاصة، تختلف عن مفهوم الضريبة في الإسلام، اختلافاً جذرياً في الطبيعة والأساس، والموارد والمصارف، والأنظمة والمقادير فالزكاة عالجت أموراً كثيرة لم تستطع الضرائب الحالية بمفهومها الوضعي معالجتها، ويبدو لنا ذلك أكثر فيما سيظهره أوجه الاتفاق والاختلاف بين كل من الضريبة والزكاة، والعلاقة بينهما وصولاً إلى الإجابة على التساؤل الشائع هل يغني دفع الضريبة عن الزكاة؟ وللإجابة على هذا التساؤل لا بد من توضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بين كل من الضريبة والزكاة، كما يلي:

### ثالثاً: أوجه الاتفاق بين الضريبة والزكاة

يوجد نقاط اتفاق عدة بين الضريبة والزكاة تعزز العلاقة بينهما، وهي علاقة تكاملية بينهما، الأصل في الموارد المالية للدولة في الإسلام هو مورد الزكاة، وفي حالة عدم كفاية هذا المورد لمواجهة نفقات الدولة فيتم اللجوء للمورد الثانوي وهو الضريبة، فمورد الزكاة هو المورد الأصل، والذي بمقدوره أن يفي بحاجات المواطنين في مصارفه الخاصة الثمانية المحددة بل ويزيد؛ مما لا يستدعي فرض ضرائب في هذه الحالة، إلا أن تطور الدول وتطور حاجيات مواطنيها وكذلك عشوائية جمع وصرف الزكاة وعدم تنظيمها بقانون وفقاً لتشريع منظم وملزم لها، جعل لفرض الضرائب ضرورة، وتتمثل أوجه الاتفاق بينهما فيما يلي:

#### 1. من حيث القسر والجبر والإلزام

فالضريبة فريضة قسرية، وفيها صفة الإلزام بالدفع، وتقتطع من الأفراد على سبيل الجبر، وذلك انطلاقاً من فكرة السيادة التي تمارسها الدولة على مواطنيها وعلى رعاياها الذين يسكنون إقليمها، وتتمثل قسرية الضريبة في عدم مشورة الأفراد الممولين لها أو موافقتهم، وكذلك في انفراد الدولة بوضع النظام القانوني للضريبة، كتحديد سعرها ووعائها ونصابها ومواعيد تحصيلها، بالإضافة إلى وضع العقوبات التي تراها الدولة مناسبة لكل من تجاوز القانون أو التهرب منها، على الرغم من ما يرافق ذلك من القهر والتسلط والظلم، أما بالنسبة للزكاة فجمهور الفقهاء يقرون التحصيل الجبري للزكاة أيضاً من كل ممتنع عن أدائها.

#### 2. من حيث كون كل منهما عملاً تتولاه الدولة

إن الضريبة من الأعمال التي تتولاه الدولة باعتبارها صاحبة السلطان في المجتمع، بحيث تقوم السلطة التنفيذية "وزارة المالية" بإعداد مشروعات القوانين وعرضها على المجلس التشريعي لإقرارها ثم تقوم بتنفيذها، وكذلك الزكاة فهي في الأصل عمل تقوم به الدولة باعتبارها السلطة الحاكمة وصاحبة الولاية وقد كان الرسول ﷺ ومن ورائه الخلفاء الراشدون

من بعده يقومون بأخذ الزكاة وتوزيعها ثم تولاها الولاة والحاكمون بعد الخليفة عثمان حتى حدثت الخلافات في تحصيلها وتوزيعها وظهرت الضرائب وأهمل أمر تحصيلها وترك للأفراد إنفاقها بمعرفتهم.

### 3. من حيث كون كل منهما دون مقابل

ليس هناك نفع مقابل ومحدد يحصل عليه الممول مقابل ما يدفعه من ضريبة، وتتنتفي العلاقة بين فرضها والنفع منها، فالجميع مكلفون بدفع الضريبة كأعضاء في مجتمع واحد تربطهم روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية واحدة، وكذلك بالنسبة للزكاة وإن كانت كالضريبة تفرض دون مقابل إلا أن دافع الزكاة وإن لم يحصل على منفعة مادية في الدنيا لكنه سيحصل على مقابل عظيم يرجوه من الله سبحانه وتعالى.

### 4. من حيث الأهداف العامة لكل منهما

إذا كان للضريبة في الاتجاه الحديث أهدافاً اقتصادية واجتماعية أخذت طريقها تدريجياً منذ أوائل العقد الرابع من القرن العشرين للميلاد إلى جانب أهدافها المالية، والتي تدور أساساً حول تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج والتشغيل وتقليل الفوارق المادية بين الطبقات فإن للزكاة أيضاً أهدافاً اقتصادية واجتماعية ولكنها أبعد مدى وأعمق جذوراً منها في الضريبة، وتقررت قبل أكثر من ثلاثة عشر قرناً من الزمان.

### 5. من حيث كون كل منهما فريضة مالية

فالضريبة تجبى نقداً وعدا بعض الحالات القليلة التي تجبى فيها بعض الدول الضرائب العينية، أما بالنسبة للزكاة فتجبى عيناً أو نقداً، وقد أجاز العلماء إخراج قيمة الزكاة العينية بالمال النقدي.

### رابعاً: أوجه الاختلاف بين الضريبة والزكاة

تتمثل أوجه الاختلاف بين الضريبة والزكاة في النقاط التالية:

#### 1. من حيث الأساس الذي بني عليه كل منهما

إن الضرائب تختلف أنواعها ومقدارها وسعرها حسب ظروف كل دولة، وتعتبر مصدر تمويل لموازنة الدولة، وتفرض بموجب سلطات الدولة على أراضيها طبقاً لمبدأ الأهلية بقانون تصدره السلطة التشريعية قد يتغير بتغير الظروف، أما الزكاة فهي فريضة مالية تحصل عيناً أو نقداً، كما قد توجه إلى مصارفها في شكل نقدي أو في شكل خدمات مباشرة أو سلع عينية، وتستحق الزكاة على الأموال النامية أو القابلة للنماء بمقدار وسعر محدد وثابت، فالقرآن والسنة أساس التحديد لوعاء الزكاة ومصارفها، ولا تسقط عن المكلف إلا بأدائها، حتى لو لم تقم الدولة بتحصيلها، فالدولة مسؤولة عن تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية، وباتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لتحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها المحددة شرعاً.

## 2. من حيث جهة التكليف والتحديد والقياس

الضريبة تحدد وتقاس في معظم الأحوال تحديداً تقديرياً من قبل موظف الضرائب بحكم القانون الذي يفرضها وينظم عملية جبايتها؛ فيضطر المكلفون إلى الاعتراض والتظلم في أغلب الأوقات، بخلاف الزكاة فهي تكليف من المولى عز وجل، وقد روعي فيها العدالة الإلهية، وبالتالي فلا اعتراض ولا تظلم لأن أساسها التكليف من الله عز وجل.

## 3. من حيث أوجه الإنفاق

الذي يقوم بتحصيل الضريبة وإنفاقها هو الدولة، وتقوم بالإنفاق منها على مرافقها العامة وشؤونها المختلفة الداخلية والخارجية وتغطية أوجه الإنفاق المتطورة، أما حصيللة الزكاة فإن أوجه إنفاقها محدد بالمصارف الثمانية للزكاة التي حددها القرآن الكريم، وتخصص مصارف الزكاة ضمن موازنة مستقلة عن الموازنة العامة للدولة.

## 4. من حيث النصاب والمقدار

إن الضرائب قد ترتفع أو تنخفض بل قد تلغى أصلاً حسب سياسة الدولة والقوانين الوضعية المفروضة، أما مقادير الزكاة محددة بنص لا تزيد ولا تنقص عما حدده الشرع بنسبة (2.5%) للنقد و(العشر أو نصفه) بالنسبة للزروع والثمار.

## 5. من حيث الوعاء

وعاء الضريبة هو الدخل الصافي أو (الربح) أما وعاء الزكاة فهو رأس المال والنماء (في التجارة) ورأس المال في الأنعام والمحصول في الزروع والثروة فيما في باطن الأرض ولذلك فأنرها في تحقيق العدالة في توزيع الثروة أقوى وأوضح.

## 6. من حيث الثبات وعدم التغير والاستمرار

إن الضريبة تتغير مع تغير الظروف مما يسبغ عليها صفة التقنين في التعديل والإلغاء تبعاً لأهواء السلطة أما الزكاة باعتبارها عبادة لا بد أن تتمتع بصفة الثبات وعدم التغير والاستمرار فالزكاة ليس فيها مجال للرأي والتعديل والإلغاء فهي فريضة أبدية.

## 7. من حيث الشروط

تختلف الشروط العامة للزكاة تماماً عن شروط أداء الضرائب، حيث يشترط لأداء الزكاة الفضل عن الحوائج الأصلية للإنسان، أما الضرائب فلا يشترط فيها ذلك، فصغار الموظفين والعمال يقومون بدفع الضرائب. ومن هذه الشروط أيضاً اشتراط النية في الزكاة شأنها في ذلك شأن الصلاة والصوم، وهذا يجعل النفس طيبة بدفع الزكاة، أما الضرائب فلا تثار مشكلة النية بشأنها على الإطلاق؛ ولذلك قلما أن تجود بها النفس الطائعة مختارة.

## 8. من حيث مفهوم الزكاة والضريبة وسمو دلالة الزكاة

من معاني الزكاة النمو والبركة، وأيضاً الطهارة فالمال المزكى يطهر من دنس الحرام، بإخراج الجزء المستحق فيه لأصحابه من المصارف الثمانية، وتطهر نفس الإنسان المزكى من الشح، وهي بمعنى الفلاح والمضاعفة في الرزق، وهكذا فإن مفهوم الزكاة في الدلالة يتناول معاني السمو في الطهارة والبركة والحصانة والفلاح للمال والإنسان، أما دلالة الضريبة على النقيض من دلالة الزكاة فدلالة الضريبة تعني: المغرم والنقص والعبء والذل والمهانة والصغار.

## 9. من حيث الاستحقاق

في نظام الزكاة يشترط أن يحول الحول على النقود وعروض التجارة والأنعام وبلوغ النصاب؛ لقول النبي ﷺ (لا زكاة في مال حتى يحول الحول) [سنن ابن ماجه 571/1: 1792] باستثناء زكاة الزروع فلا يشترط فيها الحول وكذا المال المستفاد، أما الضريبة فإنها تستحق ولو على جزء من السنة وتخضع الأرباح العرضية والرأسمالية وإيرادات الصفقة الواحدة للضريبة ولو لم يمض عليها سنة.

### خامساً: هل تغني الضريبة عن الزكاة؟ وهل يمكن احتساب الضريبة من الزكاة؟

يدفع أصحاب الأموال للحكومة من الضرائب النسبية والتصادفية مقادير ربما كانت فوق مقادير الزكاة التي فرضتها الشريعة بأضعاف مضاعفة، وهذه الأموال تذهب إلى خزانة الدولة التي تتفققها في مصارفها المبيّنة في ميزانيتها، ولا شك أن بعض أبواب النفقات في الميزانية، تعد من مصارف الزكاة، فهل تغني هذه الضرائب التي يدفعها المسلم عن الزكاة؟ وتصبح الحكومة هي المسؤولة عن سد حاجات الفقراء وتغطية مصارف الزكاة بوجه عام؟ وهل يمكن احتساب الضرائب من الزكاة؟

على الرغم من أن بعض أبواب الموازنة العامة للدولة الإسلامية تقوم بإعانة المحتاجين، وتشغيل العاطلين ونحو ذلك، مما تقوم عليه وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها، كتنسيير التعليم والعلاج للفقراء مجاناً، وهي أبواب تعد من مصارف الزكاة، لكن احتساب الضرائب من الزكاة يعني أسبقية الضرائب على الزكاة، وهذا لا ينسجم مع مكانة الزكاة، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، فهي فريضة فرضها الله سبحانه وتعالى، لا بد أن تؤخذ باسمها ورسمها ومقاديرها وبشروطها وتصرف في مصارفها التي عينها الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز، ويتضح ذلك جلياً بالنظر إلى الأسس التي قامت عليها الضرائب، والأسس التي بنيت عليها فريضة الزكاة؛ فنجد أن هناك اختلافاً كبيراً بين الزكاة والضريبة التي تفرضها الحكومات الآن، ويتبيّن ذلك من خلال المقارنة



بين الضريبة والزكاة التي سبق ذكرها من أوجه اختلاف واتفاق، الأمر الذي يقطع بأنه لا يمكن أن تغني هذه الضرائب عن أداء الزكاة، ولا يجوز أن تصنف الزكاة كضريبة، فالفكر المالي الإسلامي يؤصل الزكاة على أسس ومفاهيم ونظريات شرعية تتبني أصلاً على النصوص القرآنية والنبوية؛ بحيث يجعلها تختلف دائماً عن الضريبة التي تقوم على أسس ومفاهيم وأفكار وضعية، بحيث يصنف الزكاة كعبادة مالية، وفريضة إلهية وركن من أركان الإسلام، وحكمها حكم أركان الإسلام وفرائض الإسلام الأخرى، فلا تكتمل شواهد الإسلام إلا بها، ولا تتحقق معالم الإيمان إلا بتأديتها؛ لمؤديها الثواب، والأجر من الله، ولجاحدها القتل والعذاب، وللمتهرب المسلم من دفعها الإجماع عليها حتى ولو بمحاربتها، أما سائر الضرائب، فإن الحاكم هو الذي يفرضها عند الضرورة، وللحاكم أن يسقط تلك الضريبة التي يفرضها، أو يخففها، أو يعد لها حسبما يتطلب مصلحة الأمة لكي يتضح ذلك جلياً لا بد من توضيح النقاط الثلاثة التالية:

### 1. متى تصح الزكاة؟

لا تصح الزكاة إلا بتوفر الأركان الثلاثة التالية:

- أ. **المقدار المخصوص:** وهو الذي عينه الشرع من عشر إلى نصف عشر إلى ربع عشر، بخلاف الضرائب التي قد ترتفع، أو تتخفف، أو تلغى بالكليّة.
- ب. **النية المخصوصة:** وهي قصد التقرب إلى الله وامتنال أمره بأداء فرض الزكاة.
- ج. **المصرف المخصوص:** وهو الأصناف الثمانية التي حدّدها القرآن الكريم بخلاف الضرائب فإنها قد لا تصرف إلى هذه المصارف بل تذهب إلى المصالح العامة، ولهذه الأسباب فلا يصح أن تقوم الضريبة مقام الزكاة، ولا تغني عنها.

وهذا هو رأي جمهور الفقهاء القدامى والمعاصرين بأن الضرائب لا تغني عن الزكاة لأسباب كثيرة، من أهمها أن الزكاة تشريع إلهي أمر به الله ﷻ وتولى بنفسه توزيعه على مصارف محددة وبين الرسول ﷺ أحكامه التفصيلية، بينما الضرائب تشريع بشري، ولا يلغي التشريع البشري التشريع الإلهي الذي يجب أن تكون له الأولوية في التطبيق، ولا ريب أن الزكاة المفروضة والتي تربط بين الغني ومجتمعه برابط متين، والتي من حق الدولة جبايتها وتوزيعها على مصارفها الثمانية المحددة شرعاً، لا تمنع من أداء الضرائب المعتادة التي تحددها الدولة للوفاء بالخدمات التي تؤديها وتحقيق الأهداف التي فرضت لأجلها مادام هناك ضرورة لفرضها، وكان القائمون بالأمر عادلين، فالضرائب أمر لازم ودين واجب الأداء بجوار الزكاة الواجبة أيضاً وليست بدلاً لها أو مغنية عنها ولا تحسب منها، فالزكاة شيء يغاير الضريبة ومصارفها المحددة شرعاً تختلف عن مصارف الأموال التي تحصلها الدولة باسم الضرائب، وبذلك لا يكون هناك خلط بين حصيلّة الزكاة وموارد الدولة المتأتية من الضرائب، فأساس فرض الضريبة الإنفاق في المصالح

العامة التي تعود إلى الممولين، وإن كان بصورة غير مباشرة، في شكل حراسة الدولة لهم، وإقامة المنشآت، وتشبيد المساجد، وشق الطرق وتعبيدها، بينما أساس فرض الزكاة هي أمر من الله بوجوبها على المؤمن وتكليفه بها، وأن يقوم بأدائها؛ حيث هي من حق أخيه المؤمن عليه وقوامها البر والإيثار والرحمة، وأداء الضريبة علاقة بين المكلف والسلطة الحاكمة التي تفرضها وتطالب بها وتحدد نسبتها وتملك أن تتفققها أو تتنازل عنها أو عن جزء منها، أما الزكاة فهي علاقة بين المكلف وربه الذي منحه المال وجعله مستخلفاً فيه وكلفه بأن يؤدي فيه زكاته امتثالاً لأمره، وبناء عليه يكون للدولة أن تفرض من الضرائب في حدود المصلحة العامة وليس هذا بكاف مطلقاً عن إخراج الزكاة، حيث لا تغني الأولى عن الثانية ولا تستبدل بها ولا تنقص من حيزها.

"أن الزكاة ضريبة وعبادة معاً، فهي ضريبة لأنها حق مالي معلوم تشرف عليه الدولة، وتأخذها كرهاً إن لم تؤد طوعاً، وتتفق حصيلتها في تحقيق أهداف تعود على المجتمع بالخير، وهي قبل ذلك عبادة وشعيرة. يتقرب بأدائها المسلم إلى الله، ويشعر حين يؤديها أنه يحقق ركناً من أركان الإسلام، وشعبه من شعب الإيمان، وأنه يعين بها من يعطيه على طاعة الله تعالى، ومن هنا كان إيتاؤها طاعة وصلاً، ومنعها فسقاً صراحاً، وجحودها كفراً بواحاً، فهي حق الله الذي لا يسقط بتأخر الجابي، ولا بإهمال الحاكم، ولا بمرور السنين وليست كالضريبة تجب بطلب الحكومة لها، وتسقط بعدمه." (القرضاوي <http://www.qaradawi.net> 2015: "نت")

## 2. دوافع فرض الضريبة بجانب الزكاة

"من دوافع فرض الضريبة بجانب الزكاة مجموعة من العوامل، تتمثل بالقحط والجذب والفقير، والجهاد، ورواتب الجند، وزيادة النفقات العامة، وهذا في حالة خلو بيت المال، ومن المعلوم بأن الأصل في تمويل النفقات العامة للدولة من إيرادات الأملاك العامة وغيرها من الموارد المالية المشروعة، فإذا لم تكف هذه الموارد جاز لولي الأمر أن يفرض التزامات مالية بصورة عادلة لمقابلة نفقات الدولة التي لا يجوز الصرف عليها من حصيلة الزكاة، ويطلق الفقهاء على الالتزامات المالية التي قد تفرضها الدولة إلى جانب الزكاة كالضرائب ونحوها اسم (التوظيف)" (الملتقى الفقهي <http://fiqh.islammessage.com> 2012: "نت")

هذا وقد ذكر العديد من الباحثين ومنهم الباحثة رجاء بنت صالح باسودان خلال بحثها بعنوان الزكاة والضريبة بأن الفقهاء قيدوا فرض الواجبات المالية كالضرائب ونحوها إلى جانب الزكاة بالشروط التالية: (الملتقى الفقهي 2012 <http://fiqh.islammessage.com>: "نت")

■ أن تكون هناك حاجة حقيقية للدولة إلى المال، مع عدم وجود موارد أخرى، فهي تفرض لظروف طارئة تعجز الدولة عن مواجهتها، وليست تشريعاً أصيلاً بل استثنائياً.

■ استنفاد الدولة لكل الوسائل اللازمة لسد العجز وتكون الضريبة آخر وسيلة.

- أن يخضع فرض الضرائب وصرفها لجهة رقابية موثوقة ومتخصصة حتى يتم التحقق من أن الضريبة تصرف في المصالح العامة للأمة لا في الأغراض الشخصية للحكام والمسؤولين وذويهم.
- مراعاة العدالة بمعيارها الشرعي في توزيع أعباء الضرائب وفي استعمال حصيلتها.
- أن يكون فرض الضريبة مؤقتاً ومقيداً بالحاجة، حتى لا تغطي الضريبة على الزكاة، وتصبح هي الأصل.

### 3. الزكاة والحكم الرشيد

إن تحقيق الحكم الرشيد في ظل وجود قوانين ضريبية لا تأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر الإسلامية وفق قواعد الشريعة العامة وقانون تنظيم الزكاة الفلسطيني، والذي لم ينظم العلاقة بين الضريبة والزكاة بشكل واضح وصريح؛ قد لا يوصل إلى آليات الحكم الرشيد، والمتمثلة في الكفاءة والعدل والمساواة والشفافية والمساءلة والرؤية الاستراتيجية والإجماع والمشاركة وسيادة القانون واللامركزية، وهذا يتطلب إعادة النظر من قبل السلطة التشريعية في كافة القوانين المالية؛ بما يحقق الانسجام التام بينها، في سبيل تحقيق أهداف الدولة في رعاية مصالح المجتمع، وتأمين الأمن الاجتماعي، والأمن الوظيفي، والأمن السياسي، وبما يضيق من الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية، لتسود المحبة بين أفراد المجتمع، وتتحقق أسباب الترابط الاجتماعي؛ والذي فيه تتحقق قوة الدولة، فالزكاة ليست الحق الوحيد في المال، بل هناك حقوق أخرى ملزمة في حالات وأوقات معينة، وأن التصنيف القائل بأن الزكاة تشبه الضريبة (الوضعية) من حيث العناصر المشتركة بينهما تصنيف باطل، وهذا يتضح من خلال المقارنة التي تمت بينهما في هذا المطلب ولكون أن الزكاة وضعت على أسس ونظريات شرعية مبنية على النصوص القرآنية والنبوية، فإنه لا يمكن أن تكون الضريبة بديلة للزكاة، ولكن من الممكن "أن تكون الضريبة بجانب الزكاة؛ وذلك لضرورة طارئة، مستندة في ذلك إلى قواعد الشريعة العامة، دون أن يقابل ذلك نفع معين للممول، وتستخدمها الدولة في تغطية النفقات العامة للمواطنين، حيث تمتاز هذه الضرائب بأنها مؤقتة بالظروف التي فرضت من أجلها، وليست تشريعاً دائماً أصيلاً، بل هي استثنائية تنتهي بانتهاء الظروف التي استوجبت تحصيلها" (العمرى، 2009)

### المطلب الثالث

#### الواقع الضريبي في فلسطين وأهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة

##### أولاً: الواقع الضريبي في فلسطين

إن الواقع الضريبي في فلسطين يشمل الكثير من فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على التجارات المحلية والخارجية، والرسوم على المعاملات التي يقدمها المواطن للدولة لنيل حقوقه ومصالحه، وعلى العقارات، والخدمات الصحية، والتعليمية وحتى المرتبات الشهرية لم تسلم. ومع تقديرنا لما يقع على عاتق الدولة من مسؤوليات، وحاجتها إلى فرض ضرائب لتستعين بها على تقديم الخدمات العامة وتحقيق المصالح، وأيضاً لخصوصية وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني الناتج عن تبعية الاحتلال والانقسام؛ إلا أننا في ظل التوجه نحو تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة أملين تحقيق أهداف ومكانة الزكاة؛ فإن هذه الضرائب المتعددة والمتنوعة والمفروضة وفقاً لتشريع موروث عن الانتداب البريطاني أو عن دول الجوار أو وفقاً لاتفاقيات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال والتي تعتبر قديمة فلم يتم تكيفها بما يناسب مع الوضع الاقتصادي والسياسي ومراعاة الظروف المعيشية للمواطنين فبعضها لا نجد له مبرراً من الوجهة الشرعية ولا مبرراً من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا الكم الهائل من الضرائب بحاجة إلى إعادة نظر ودراسة عميقة في ضوء الواقع المعيشي للناس وإمكاناتهم ومراعاة ذلك ما أمكن، فما كان ضرورياً لا بد منه لحاجة الدولة، فعلى المكلف أن يؤدي هذا الالتزام، ويحتسب ثواب ذلك عند الله لأن ما يؤخذ ينفق في مصالح الأمة، وما يمكن الاستغناء عنه أو أنه ليس له ضرورة ملحة فيجب على الدولة أن تقدر الضرورة بقدرها، مراعاة لحال الناس ما أمكن، مع الأخذ بعين الاعتبار ترشيد النفقات أو ضبطها تشريعياً وقانونياً والالتزام بتوجيهات الإسلام في سياسة المال وتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي ما أمكن، وأن تتبنى الدولة مشروعات تنموية في شتى المجالات الصناعية والزراعية ونحوها واستغلال الثروات الطبيعية لتساعد في زيادة إيرادات الدولة، وأن تهئ فرص عمل للعاطلين ما أمكن، وتشجع على العمل المباح بأنواعه لزيادة القوة الإنتاجية في الدولة، ومن أهم القوانين التي يتوجب إعادة النظر بها: قانون ضريبة الدخل وقانون تنظيم الزكاة؛ لبحث مدى إمكانية توحيدهما والذي بموجبه يتم إنشاء مصلحة الضريبة والزكاة لتنظم عمل جباية الضريبة والزكاة، وفق المفهوم الإسلامي للضريبة والقواعد الشرعية العامة، وبما يحقق مبادئ الحكم الرشيد وآلياته.

## ثانياً: أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة

تتبع أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني في فلسطين بكفاءة وفاعلية في ظل النظام الزكوي المنظور من أن للزكاة أهمية كبيرة ودور فاعل في إدارة الدولة وتعزيز الحكم الرشيد، كما يعزز المشاركة بين كل من الدولة والفرد المسلم على حد سواء في تأدية هذه الفريضة من خلال إعادة توزيع الدخل في الاقتصاديات المعنية بها، وتحويل أموالها من أغنياء المسلمين إلى فقرائهم، مما يتيح لهم فرص العيش الكريم، وخلق مجتمع متكافل، تسود فيه أخوة الإسلام، وتزول فيه الشحناء والضعينة بين طبقات المجتمع المسلم، ليتم تشييد المجتمع المسلم المتراحم أملاً في رضا الخالق عز وجل أولاً، ثم إدارة دولة ذات حكم رشيد ثانياً.

وكذلك فإن الزكاة تعمل على زرع ثقافة التلاحم والتراحم، وتناسق المجتمع المسلم وانتزانه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال القضاء على مظاهر الفقر، ومطاردة شبغ البطالة بتوفير فرص عمل من خلال استحداث مناصب عمل دائمة بديلاً عن العمل الوظيفي الحكومي، والذي به تغني صاحب الحاجة وتجعل منه فرداً نافعاً ومنتجاً في مجتمعه، ومساهماً في العجلة الاقتصادية لمجتمعه من خلال دفعه للزكاة بدل من تعاطيها. ومن خلال تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين عبر هيئة الزكاة الفلسطينية يمكن أن تمتد هيئة الزكاة الفلسطينية يد العون للفقراء، بإعانتهم مباشرة بتوزيع مبالغ مالية عليهم، أو عن طريق منحهم قروض حسنة لتمويل مشاريعهم، وبالتالي المساهمة في الحد من البطالة التي أضحت تؤرق فئة الشباب الفلسطيني المقبل على العمل، وبهذا نستطيع أن نحد من مظاهر الفساد في الدولة وإدارة الدولة رشيدة من خلال تعزيز آليات الحكم الرشيد.

ولبيان أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة وبالأخص في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سنعرضها في النقاط التالية:

### 1. أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة في الجانب الاقتصادي

تتبع أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة في الجانب الاقتصادي " كون الزكاة ركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامي، حيث تدفع الأموال إلى مجال التنمية والاستثمار، فالزكاة تهدف إلى الوصول بالمجتمع المسلم إلى حد الكفاية وتحقيق الرفاه لأفراده، وذلك برفع مستوى المعيشة للمجتمع كله. إن الإنسان إذا أشبعت حاجاته الأساسية سيسعى إلى إشباع حاجاته الروحية، وهذا الفرق بين الأنظمة الوضعية التي جل ما تهدف إليه إشباع النواحي المادية فقط في حياة الفرد، فالرفاهية والسعة هدفها الأخير " (حسونة، 2009: 25)

ويعتبر قانون تنظيم الزكاة القانون الأول في فلسطين المستمد من الشريعة الإسلامية ومطبقاً لها، فتبرز أهمية تطبيقه المالية والاقتصادية في إبراز أهم الآثار للزكاة المتمثلة في الاستهلاك الكلي، والاستثمار، والعمل وزيادة التوظيف والحد من البطالة، والتي نوضحها فيما يلي:

### أ. أثر تطبيق قانون تنظيم الزكاة على الاستهلاك الكلي للمجتمع

"تعتبر الزكاة مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، فهي تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، أما الفقراء فعلى العكس يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، وبترتب على ذلك نتيجة هامة، وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج، ولكن الزيادة في الإنتاج المتوقعة تكون لزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية التي يستخدمها الفقراء والمساكين، وعليه وبموجب هذا الأثر على الاستهلاك، ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي أعلى منها في المجتمعات غير الإسلامية" (بلعدل، 2013: 56)

### ب. أثر تطبيق قانون تنظيم الزكاة على الاستثمار

إن دفع أصحاب الأموال غير المستثمرة الزكاة عليها يجعلها تتآكل تدريجياً مما يجعله يعمل على تمثيل هذه الأموال بهدف الحصول على عائد منها يغطي مقدار الزكاة والمحافظة على قيمة الأموال. كما أن "الإنفاق من حصيلتها لفئة الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة تساهم في الأعمال الاقتصادية بما يعود على المجتمع بمزيد من الإنتاج الذي من شأنه تزيد فرص الاستثمار. وأن سداد ديون الغارمين "المدينين" يضمن للدائن سداد دينه، وبذلك يتجنب الإفلاس وما يؤدي إليه من حرمانه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وكذلك المقرض لما يطمئن إلى سداد دينه فإنه لا يحجم عن الإقراض.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن القانون الفلسطيني لتنظيم الزكاة أجاز استثمار أموال الزكاة وتوافق ذلك مع ما ورد في دراسة عماوي بأن "استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية ذات ريع مسألة حديثة لم تكن معروفة عند الفقهاء في العصور الماضية، حيث إن الأمر السائد عندهم أن تُجمع الزكاة ثم توزع على مستحقيها من مصارف الزكاة. أما في عصرنا الحاضر فقد ظهر اهتمام كبير بمسألة استثمار الزكاة، خاصة بعد ظهور المشاريع الاستثمارية الكبرى وما تدره هذه المشاريع من أرباح. ولعل من المسوغات لهذا التوجه تناقص أموال الزكاة وعدم كفايتها بسبب ضعف الوازع الديني عند كثير من المسلمين." (عماوي، 2010: 86) وبرغم إجازة استثمار أموال الزكاة إلا أن العلماء لم يتركوها على الإطلاق بل أسسوا لها قواعد وضوابط تسيّر عليها.

### ج. أثر تطبيق قانون تنظيم الزكاة على العمل وزيادة التوظيف والحد من البطالة

تلعب الزكاة دوراً مهماً في محاربة البطالة لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على التشغيل وحجم العمالة، فمن حيث التأثير المباشر على العمالة فإن مصرف "والعاملين عليها" يعتبر من أهم مصارف الزكاة في مجال التشغيل، ذلك أن هذا الصنف من مصارف الزكاة استحق نصيبه في الزكاة مقابل جهده المبذول، وليس لأي اعتبار آخر كالفقر مثلاً، ومع اتساع نطاق تطبيق قانون تنظيم الزكاة فلك أن تتخيل حجم الجهاز اللازم لتحصيل الزكاة على المستوى الكلي للدولة والموارد الخاصة بالزكاة، وكذلك ما يمكن أن يتطلب ذلك من يد عاملة، أما التأثير غير المباشر للزكاة على سوق العمالة فيتمثل في إنعاش الطلب الفعال الذي يعمل على زيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على اليد العاملة.

### 2. أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة الاجتماعية

تساهم الزكاة في تحقيق الأمان الاجتماعي، وتخفيف تكاليف محاربة الجريمة بما توفره من فرص عمل وتوظيف ومن كفاية لأفراد المجتمع، والمتمثل في أثرين الأول الأثر الموضوعي في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة لما لهما من تبعيات سلبية على الحياة الاجتماعية والأخلاقية، أما الثاني الأثر الذاتي من خلال استئلال دواعي الحسد والضغينة من نفوس الفقراء حين يرون أن خير الأغنياء واصل إليهم، فهي إذاً آلية تعزز التكافل الاجتماعي وتنتهي الصراع الطبقي، لقوله ﷺ (تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاخُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، كَمَثَلِ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى) [ صحيح البخاري 10/8: 6011] فيتحقق معنى الأخوة في الإسلام بين أفراد المجتمع في تعظيم التكافل بين أفرادهم، وهذا ما أكدته المولى عز وجل في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: 10) فهذه الروح التي تسود هذا المجتمع من روح الأخوة والمحبة بين أفرادها والتي هي شرط لاستحقاق النصر منه سبحانه وتعالى للمسلمين لقوله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج: 41).

### 3. أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة السياسية

الزكاة تمثل مصدر تمويل للفكر السياسي الإسلامي؛ حيث تتفق الزكاة في عدة نواحي تؤدي إلى تحقيق السياسة العليا للدولة الإسلامية، كما في الإنفاق على المؤلفة قلوبهم مما يساعد على نشر الدعوة في الدول الأخرى، ومساندة الدول الإسلامية ودرء الشر عنها، وفي الرقاب كما في فك أسرى المسلمين الذين يتعرضون للاسترقاق في الحرب، وفي سبيل الله كما في بناء القوات المسلحة وتجهيزها بالعتاد لمحاربة أعداء الإسلام والدفاع عن المقدسات الإسلامية، والقضاء على محاولات الغرب نشر المسيحية، وجميع الأفكار الغربية الباطلة، كما تساعد في القضاء على الجريمة بشتى صورها في المجتمع، وهذا بدوره يعمل على تحقيق العزة السياسية والثقافية

ونشر المعاني الأخلاقية وإشاعة القيم الإنسانية في المجتمع، كما أن الزكاة لها أهمية في التربية الخلقية بحيث تغرس عند المزكّي فضيلة الإخلاص والصدق والأمانة والبذل والعطاء والرحمة والتراحم وتعزز ثقافة التعاون والمحبة والأخوة بين أفراد المجتمع وبذلك يكون المجتمع كالبنيان المرصوص معتصم بحبل الله غير متفرق وهذا يعطى الدولة قوة وهيبة سياسية.

### خلاصة المبحث الثاني:

بيّن المبحث الثاني التشريع المالي في فلسطين، من خلال استعراض المطالب الثلاثة، حيث المطلب الأول استعرض واقع التشريع المالي في فلسطين من حيث إجراءات التشريع، وإقرار القوانين المالية، ثم بيّن التشريع المالي الموروث الناتج عن توريثها بقرار الرئيس ياسر عرفات باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ 5 يونيو 1967 م في الأراضي الفلسطينية، بدافع منع حصول فراغ قانوني، ثم وضّح التشريعات المالية التي تحول دون تحصيل الإيرادات العامة، والتي تمثلت في غموضها وارتفاع نسب الضرائب فيها، ووجود بعض التعقيدات في القواعد التشريعية، ووجود الفجوات والثغرات القانونية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسة مالية متجانسة ومتوازنة، وقدم التشريعات المالية، واستعرض المطلب الثاني الضريبة والزكاة والحكم الرشيد، فبيّن مفهوم الضريبة في الفقه الإسلامي، ومفهوم الزكاة في الفكر الاقتصادي، وذلك تمهيدا للمقارنة بينهما من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، ثم بيّن الزكاة والحكم الرشيد في ظل وجود قوانين ضريبية لا تأخذ بعين الاعتبار وجهة النظر الإسلامية وفق قواعد الشريعة العامة، ووجود قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني، والذي لم ينظم العلاقة بينهما بشكل واضح وصريح، وبما لا يوصل إلى آليات الحكم الرشيد، والمتمثلة في الكفاءة، والعدل والمساواة، والشفافية، والمساءلة، والرؤية الاستراتيجية، والإجماع، والمشاركة، وسيادة القانون، واللامركزية، مما يتطلب من السلطة التشريعية إعادة النظر في كافة القوانين المالية؛ لتحقيق الانسجام التام بينها، في سبيل تحقيق أهداف الدولة في رعاية مصالح أفراد المجتمع، وتأمين الأمن الاجتماعي والأمن الوظيفي والأمن السياسي لهم، وبما يضيق من الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية، وأخيرا المطلب الثالث والذي بحث الواقع الضريبي في فلسطين وأهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي والجانب السياسي.



## الفصل الثاني

### الدراسات السابقة

مقدمة

أولاً: الدراسات الفلسطينية

ثانياً: الدراسات العربية

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

### مقدمة:

تم تقسيم الدراسات السابقة وفق الموضوع الحالي إلى دراسات محلية وعربية وأجنبية، والتي تناولت مواضيع متعددة في الزكاة من حيث إدارة وتنظيم الزكاة وأثر الضريبة والزكاة على التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في سلوك دافعي الزكاة، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: الدراسات الفلسطينية

#### 1- دراسة عماوي (2010): "دور الزكاة في التنمية الاقتصادية"

هدفت الدراسة إلى إظهار دور الزكاة في التنمية الاقتصادية، وتوضيح الدور الإيجابي للزكاة في حل مشاكل الفقر والبطالة والاكنتاز، وغيرها من المشاكل التي تزيد من معاناة الفرد، فاستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والتحليلي وصولاً للإجابة على أسئلة الدراسة، فقد قامت بتتبع آراء الفقهاء وأدلتهم من كتبهم المعتمدة والموازنة بين هذه الآراء ومناقشتها والترجيح بينها كلما لزم ذلك بناء على ثبوت الدليل وقوته، والإفادة من الدراسات الحديثة بهذا الخصوص.

#### وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- إن الأثر الأعظم للزكاة في الجانب الاقتصادي يتمثل في حل مشكلة الفقر، وتتجه الزكاة إلى محاربة الفقر بمحاربة مسبباته من بطالة واكتناز، وسوء توزيع الثروات في المجتمع.
- أنه لكي تؤتي الزكاة أكلها، وتؤدي النتائج المؤملة منها؛ لا بد أن ينهض بها جهد جماعي مؤسسي منظم، سواءً أكان جهداً حكومياً أم شعبياً.

#### كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

إنشاء مؤسسة للزكاة، يقوم عليها القطاع الخاص، والعلماء ومن هم محل ثقة الناس، خاصة عند تقاعس الدول عن القيام بواجبها تجاه هذه الفريضة. ودعت إلى التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مؤسسات ولجان الزكاة، داخل الدولة الواحدة، وعلى مستوى الدولة.

#### 2- دراسة حسونة (2009): "أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بيان ماهية كل من الزكاة والضريبة واختلاف دور كل منهما عن الآخر، وبيان أثر كل منهما في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، وكيفية استخدامهما وتوضيح آلية الاستخدام، مع إظهار كيفية مساهمة الزكاة في إحداث التنمية وحل المشكلات الاقتصادية في حال تم تطبيقها حسب قواعد الشريعة الإسلامية، وأهمية هذا المورد المالي المهمل أي الزكاة، استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية لهذه الدراسة بشكل يجمع بين القديم والحديث، من خلال عرض مجهودات علمائنا القدامى وكتابات علمائنا المحدثين، والربط بين الفقه الإسلامي والمشكلات الاقتصادية المعاصرة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أن الزكاة والضرائب من الإيرادات السيادية في الدولة وأن تطبيقهما بطريقة صحيحة يؤدي إلى الاستقرار والنمو الذي يؤدي إلى التنمية.
- أن الزكاة ليست ضريبة، ولا تغني الضرائب عن الزكاة، إنما إذا طبق نظام الزكاة بشكل فعال حسب الشريعة الإسلامية فمن الممكن أن تغني الزكاة عن بعض الضرائب، ومن الممكن أن تفرض الضرائب مع وجود الزكاة ذلك أن الضرائب استثناء للضرورة يرفع في حال انتهاء العارض أما الزكاة فهي دائمة.

كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

- ضرورة زيادة الوعي الزكوي بين المسلمين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بقصد تعريف المواطنين بأهميتها وكيفية أدائها ودورها الهام في اقتصاديات الدولة الإسلامية.
- إنشاء مؤسسة تشرف على جميع المؤسسات الزكوية داخل الدولة وتعمل على التعاون فيما بينها وتشرف على سيرها حسب الشريعة الإسلامية.
- عدم ترك دفع الزكاة للشخص نفسه حتى تتم السيطرة على هذا المورد وتوجيهه إلى مصارفه وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منه.
- أن تقوم دائرة الضريبة بإلغاء بعض الضرائب غير المهمة حتى تخفف عن كاهل المواطن ويستطيع دفع ما يستحق عليه من الزكاة، وأن تقوم الدولة بعمل جسر من الثقة بينها وبين المواطن حتى يدفع الضريبة دون تذمر.

### 3- دراسة عليوة (2007): "إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال إدارتها لمصارف الزكاة، كما هدفت إلى تقديم مقترح لإدارة وتنظيم أموال الزكاة بكفاءة، ومن أجل تحقيق الهدف للرسالة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم إعداد استبانة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق هدف الرسالة، ولتحقيق أعلى درجة من الوضوح في البيانات اعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل إذ قام بتوزيع الاستبانة على جميع أفراد المجتمع.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أن المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة بقطاع غزة على مستوى جيد من الكفاءة الإدارية والتنظيمية، وأنها تسعى للحد من ظاهرة الفقر من خلال إعداد دراسات ميدانية تبنى على أسس علمية ولمعرفة حجم الاحتياجات ومدى جديتها ووضعها ضمن الأولويات.

كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

- ضرورة توحيد وتنسيق عمل هذه المؤسسات من خلال إنشاء ديوان للزكاة يتكون من المؤسسات العاملة في مجال الزكاة وتشرف على وضع السياسات العامة والتخطيط والرقابة على أموال الزكاة.
- وضع خطط استراتيجية وخطط بديلة لمواجهة الظروف السياسية المتردية حفاظا على استمرار العمل في ظل هذه الظروف، وخلصت الدراسة بتقديم مقترح لإدارة وتنظيم الزكاة من خلال تشكيل ديوان الزكاة.

ثانياً: الدراسات العربية

### 1- دراسة بلعدل (2013): "محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر للفترة 2003 - 2009"

هدفت الدراسة إلى العديد من الأهداف، من أهمها مدى مسايرة الزكاة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ومحاكاتها للضريبة في سيرورة العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى مساهمة الضريبة والزكاة في دفع عملية التنمية ومحاربة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على إبراز مسايرة الزكاة ومحاكاتها للضريبة من خلال دراسة نموذج الجزائر. استخدمت الدراسة منهج الاعتماد على الأسلوب التحليلي المقارن بين الضريبة والزكاة، وكذلك الأسلوب الاستدلالي النظري لإظهار العلاقة بين الزكاة والضريبة وأوجه الشبه والاختلاف بينهما مع التركيز دائما على إظهار مدى محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- هنالك الكثير من التشابه بين الضريبة والزكاة، إلا أن الاختلاف جوهري بينهما كون منطلق الضريبة مادي بحت، ومنطلق الزكاة إنساني بحت، وأن محور التنمية في الإسلام هو الإنسان في حد ذاته، بينما في النظم الوضعية فمشكلة التمويل أهم متطلباتها، وكيف أن الموارد نادرة على عكس النظرة الإسلامية التي ترى أن نعم الله لا تعد ولا تحصى، وأن الإنسان هو المقصر في بذل الجهد لتحديدها واكتشافها.
- إن بساطة الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق الزكاة مقارنة بنظيره في مصلحة الضرائب، جعل عمليات التحصيل والإنفاق تبقى محدودة.
- التشريع باب كبير، ولعل أهم وسائل نجاح الضريبة هو التشريع الكبير والتقنين الواضح والصارم أحيانا في تطبيق أركانها والالتزام بها دون تملص أو تهرب، أما في الزكاة فإن

ترك الأمر مشاعاً دون تشريع واضح وملزم كما هو الحال في الضرائب انعكس سلباً على الحصيلة الزكوية وبالتالي على تحقيق أهدافها التنموية.  
كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

- تعجيل إنشاء ديوان الزكاة، كدليل على أهمية الهيكلية التنظيمية الواسعة واعتبارها سبباً من أسباب نجاح النظم الضريبية في تحقيق الأهداف العامة المنشأة لأجلها.
- إنشاء منظومة قانونية وتشريعية، تستطيع من خلالها الدولة الإلزام بالأشخاص المكلفين بدفع الزكاة ومنع التهرب الزكوي، وأن يكون طابع الإلزام من بين خصائص تلك المنظومة.
- العمل على تكوين الكفاءات والأطر العاملين في هيئة الزكاة للرفي بها جمعاً وتحصيلاً وانفاقاً وإدارة.
- انه يمكن إدماج مصلحة الضرائب مع هيئة الزكاة.

## 2- دراسة خريس (1998): "العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة، حالة الأردن"

هدفت الدراسة إلى التعرف على سلوك المكلفين بدفع الزكاة في الأردن، والأسباب التي تمنع من تأديتها، والصعوبات والمعوقات التي تعترض تأديتها على الوجه الأمثل وعلاقة بعض المتغيرات والعوامل كالعوامل العقيدية، والثقة بالجهات الرسمية، والإلزامية الزكاة وغيرها على تأديتها. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستنباطي عن طريق استخدام أسلوبين، الأول مسح أكاديمي للأبحاث والدراسات المتعلقة بالزكاة، والثاني دراسة ميدانية عن طريق استبانة ثم تحليل النتائج إحصائياً واقتصادياً.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أن أغلب العينة البحثية كانت على علم بأن الزكاة فريضة، ولكن تجهل أهمية الزكاة الاقتصادية والاستثمارية وتترك البعد الإنساني فقط للزكاة.
- أن تطبيق إلزامية الزكاة سيؤدي إلى زيادة حصيلتها، وأن من أهم العوامل والصعوبات التي تعترض تأدية الزكاة عدم الثقة.

كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

- العمل على زيادة الالتزام الديني، أو العناية بفريضة الزكاة وتطبيق أحكامها إلزامياً لا طوعاً وإنشاء مؤسسة مستقلة للزكاة.

### ثالثاً: الدراسات الأجنبية

#### 1- دراسة Zakaria (2014)

##### "The Influence of Human Needs in the Perspective of Maqasid al-Syari'ah on Zakat Distribution Effectiveness"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى تأثير الاحتياجات البشرية من منظور مقاصد الشريعة وهي الدين، الذات المادية، المعرفة، الأسرة والثروة على فعالية توزيع الزكاة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي حيث تم توزيع 350 استبانة لمتلقي الزكاة من برنامجين للزكاة. تم تلقي إجابات من 320 شخصاً، وقد بلغت نسبة الاستجابة 91.43%. وقد تم تحليل البيانات باستخدام المعادلات الهيكلية نموذج أموس (تحليل هيكل اللحظة) نسخة 20. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أن جميع احتياجات الإنسان من منظور مقاصد الشريعة وهي الدين والمعرفة والنفس المادية والأسرة والثروة تؤثر إيجابياً على فعالية توزيع الزكاة. إلا أن درجة التأثير تتفاوت من عنصر إلى آخر. وقد أظهرت الدراسة أن أقوى العناصر تأثيراً هو عنصر الثروة. كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

- أن على مؤسسات الزكاة التركيز على البرامج التي تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية لمتلقي الزكاة. أي أن هدف مؤسسات الزكاة يجب أن لا يقتصر على الوفاء بالاحتياجات الضرورية للمستفيدين من الزكاة وإنما يجب أن يتعداه إلى العمل على تحريرهم من الفقر وجعلهم قادرين بدورهم على دفع الزكاة.

#### 2- دراسة (Mohsin) (2013)

##### "Potential of Zakat in Eliminating Riba and Eradicating Poverty in Muslim Countries (Case Study: Salary Deduction Scheme of Malaysia)"

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إظهار كيف نجحت ماليزيا في إحياء وإعادة مؤسسة الزكاة في ظل النظام الحالي، مثلاً من خلال نظام الخصم من الراتب. بالإضافة إلى الأهداف الثانوية المتمثلة في النظر إلى قدرة الزكاة في القضاء على الربا والقضاء على الفقر وتقديم بيانات إحصائية فيما يتعلق بالكمية الهائلة من الأموال التي يمكن جمعها في البلدان الإسلامية المختلفة من هذه المؤسسة للتغلب على مشاكل تلك الدول.

استخدمت هذه الدراسة أسلوب دراسة الحالة والمتعلقة بنظام الخصم من الراتب في ماليزيا، واعتمدت الدراسة على مصادر بيانات أولية وثانوية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أنه على الرغم من أن الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، إلا أنه تم إهمال هذه المؤسسة لفترة طويلة. هذا بدوره أجبر الدول الإسلامية إلى الاقتراض بالربا الأمر الذي كان سببا في نشر الفقر في تلك الدول.
- ومن جهة أخرى قدمت الدراسة أدلة إحصائية تتعلق بالكمية الهائلة من الأموال التي يمكن جمعها كزكاة إذا اتبعت تلك الدول الممارسة الحالية لنظام الخصم من الراتب المتبوع في ماليزيا.

كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث المتعلقة بالزكاة وبمؤسسة الزكاة خاصة الأبحاث التي تساعد على إظهار المبلغ الفعلي من الأموال التي يمكن جمعها من كافة أنواع الثروات الخاضعة للزكاة ومن جميع المسلمين المكلفين بدفع الزكاة.

3- دراسة (Yaacob، et. al، 2013)

**"Zakat Disbursement via Capital Assistance: A Case Study of Majlis Agama Islam Johor" Accounting Research Institute (ARI) of UITM.**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على إدارة الزكاة في ولاية جوهور في ماليزيا، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الزكاة على المستفيدين من المساعدات المالية المشتركين في برامج التنمية الاجتماعية. كما هدفت لدراسة أثر تلك البرامج على إنجازاتهم خاصة بعد تلقي المساعدات المالية المتعلقة ببدء مشاريع تجارية صغيرة خاصة بهم.

وقد استخدمت الدراسة البيانات الأولية والثانوية. فقد تم جمع البيانات الأولية من المقابلات مع مأموري الزكاة في ولاية جوهور، أما البيانات الإحصائية فقد تم الحصول عليها من وثائق مختلفة مثل التقارير والسجلات المالية، والكتيبات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أظهرت تحسنا محمودا في إدارة الزكاة في ولاية جوهور خلال الفترة من 2007 وحتى 2012.

كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

- ضرورة تحسين آليات صرف الزكاة من خلال تحسين مستوى الإشراف والتعاون والإجراءات المتبعة في برامج مساعدة المستفيدين الفقراء والمحتاجين.

#### 4- دراسة (Siswantoro & Nurhayati، 2012)

##### "Factors Affecting Concern about Zakat as a Tax Deduction in Indonesia"

هدفت الدراسة إلى تحليل بعض العوامل التي تؤثر على تفضيل الزكاة باعتبارها مخصومة من الضرائب في إندونيسيا. كما هدفت أيضا إلى دراسة مدى فعالية القانون المتعلق بإعفاء الزكاة من الضرائب.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مناهج بحثية متعددة مثل تحليل مستندات واستبيانات عبر الإنترنت وإجراء مقابلات هاتفية مع خدمة العملاء في مكتب الضرائب. وقد تم أخذ عينات من المستندات من أبريل وحتى يونيو 2012.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أن عاملي الدافع والثقة أثرا على تفضيل الزكاة المعفية من الضرائب، كما أن عوامل العمر والتعليم ومستوى الدخل تلعب دورا إيجابيا في مدى القدرة على دفع الزكاة.
- أنه لم يكن معظم موظفي الضرائب على بينة من الاهتمام الشعبي بالزكاة باعتبارها خصم من الضرائب.

كما نتج عن الدراسة عدد من التوصيات، أهمها:

- على الحكومة الإندونيسية فرض الزكاة وخصمها من الضرائب على أن تقوم الحكومة بتولي مسؤولية جمعها وصرفها للمستفيدين.
- يجب أن يكون هناك تنسيق جيد بين وزارة المالية ووزارة الشؤون الدينية والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تتعامل مع هذه المسألة.
- إشراك إدارات الموارد البشرية في الشركات التي يخصم من دخلها الخاضع للضريبة.
- تعزيز الوعي بهذه القضية بين مأموري الضرائب كحل لهذه المشكلة.

#### رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

##### 1- التعقيب على الدراسات السابقة

في ضوء الدراسات التي تم الاطلاع عليها، اشتمل العرض السابق لدراسات فلسطينية وعربية وأجنبية تناولت موضوع الزكاة، حيث ركزت على مجموعة من الأهداف، فبعضها هدف إلى التعرف على دور المؤسسات العاملة في مجال الزكاة في الحد من ظاهرة الفقر، وتوضيح الدور الإيجابي للزكاة في حل مشاكل الفقر والبطالة والافتقار وغيرها من المشاكل التي تزيد من معاناة الفرد، ومنها ما هدف إلى تقديم مقترح لإدارة وتنظيم أموال الزكاة بكفاءة، ومنها ما سلط الضوء على بيان ماهية كل من الزكاة والضريبة واختلاف دور كل منهما عن الآخر، وبيان أثر كل منهما في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، وإظهار دور الزكاة



فيها، وكيفية استخدامها وتوضيح آلية الاستخدام، وكذلك التعرف على مدى مسايرة الزكاة للواقع الاقتصادي والاجتماعي، ومدى مساهمة الضريبة والزكاة في دفع عملية التنمية ومحاربة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وإبراز مسايرة الزكاة ومحاكاتها للضريبة، والتعرف على سلوك المكلفين بدفع الزكاة، والأسباب التي تمنع من تأديتها، والصعوبات والمعوقات التي تعترض تأديتها على الوجه الأمثل وعلاقة بعض المتغيرات والعوامل كالعوامل العقيدية، والثقة بالجهات الرسمية، وإلزامية الزكاة وغيرها على تأديتها.

#### أ. أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أنها استكمالا لها في تناولها لموضوع الزكاة ودور المؤسسات العاملة في قطاع غزة في الحد من ظاهرة الفقر، وإلى التعرف على سلوك المكلفين بدفع الزكاة، والأسباب التي تمنع من تأديتها، والصعوبات والمعوقات التي تعترض تأديتها على الوجه الأمثل، وتختلف مع العديد من الدراسات في المنهج المستخدم ودراستها لواقع تنظيم الزكاة من خلال التعرف على واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة والكشف عن الحلول والمساهمات لصياغة استراتيجية مقترحة لمواجهة المعوقات والصعوبات التي تمثل تحديات لتفعيل تطبيق القانون والتي من المتوقع بأن تثمر في تطبيق القانون بدرجة عالية وكفاءة وفاعلية في فلسطين وتعزيز الحكم الرشيد، واختلفت مع الدراسات السابقة في أنها اعتمدت على اختيار العينة القصدية حيث تمثل مجتمع الدراسة في فئات مختارة في حين أن غالبية الدراسات السابقة لم تستخدم الاستبانة في جمع المعلومات باستثناء دراسة عليوة (2007) والتي استخدمت المسح الشامل على مجتمع الدراسة.

#### ب. أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفاد الباحث من الدراسات السابقة العديد من الأمور والتي أهمها:

- اختيار منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي.
- تحديد المتغيرات للدراسة.

#### ج. أوجه التميز للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

- تتميز هذه الدراسة بتناولها لواقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين وتحديد المعوقات والصعوبات التي تمثل تحديات تواجه تطبيق القانون ومن ثم الوصول إلى استراتيجية مقترحة لتفعيل تطبيقه عبر هيئة الزكاة بوجه يحقق الأهداف التي من أجلها تم تشريعه.
- في حدود علم الباحث تعد هذه الدراسة الأولى في فلسطين التي تدرس واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين، وتحديد المعوقات والصعوبات التي تمثل تحديات تواجه تطبيقه، وصولاً إلى صياغة استراتيجية مقترحة لتفعيل تطبيق القانون في فلسطين، والذي يعتبرها الباحث حالة فريدة ومتميزة كونها تعتبر أنموذجاً يقتدى به وخصوصاً لما لهذا

القانون من أهمية بالغة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل واقعنا الفلسطيني الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

## 2- الفجوة البحثية

تم إعداد الجدول رقم (1) والذي يوضح الفجوة البحثية وذلك من خلال الحديث عن متغيرات الدراسات السابقة وعناصرها، والحديث عن متغيرات الدراسة الحالية وعناصرها وما يميزها ومن ثم الحديث عن الفجوة البحثية.

**جدول 1**  
**جدول الفجوة البحثية**

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
<p><b>دراسة عماوي (2010):</b> دور الزكاة في التنمية الاقتصادية وتوضيح الدور الإيجابي للزكاة في حل مشاكل الفقر والبطالة.</p> <p><b>دراسة حسونة (2009):</b> بيان ماهية كل من الزكاة والضريبة واختلاف دور كل منهما عن الآخر، وبيان أثر كل من الضريبة والزكاة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، وكيفية استخدامهما وتوضيح آلية الاستخدام، وأهمية هذا المورد المالي المهمل أي الزكاة.</p> <p><b>دراسة عليوة (2007):</b> دور المؤسسات العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال إدارتها لمصارف الزكاة، وتقديم مقترح لإدارة وتنظيم أموال الزكاة بكفاءة.</p> <p><b>دراسة بلعدل (2013):</b> مدى مساهمة الزكاة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ومحاكاتها للضريبة في سيروية العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى مساهمة الضريبة والزكاة في دفع عملية التنمية ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.</p> <p><b>دراسة خريس (1998):</b> سلوك المكلفين بدفع الزكاة، والأسباب التي تمنع من تأديتها، والصعوبات والمعوقات التي تعترض</p>	<p>ما لم تركز عليه الدراسات السابقة:</p> <p>دراسة واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة وذلك لحدوث إقرار القانون ومما تبين من الدراسات السابقة أيضاً عدم التطرق للبحث في إيجاد الحلول والمساهمات التي تعمل على تطبيق القانون في فلسطين وذلك من خلال المتغيرات التي اعتمدها الباحث وهي كما يلي:</p> <p><b>المتغير المستقل والمتمثل في:</b></p> <p>1. المعوقات والصعوبات كتحديات تواجه تطبيق القانون.</p> <p>2. استراتيجية الهيئة لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة.</p> <p><b>المتغير التابع والمتمثل في:</b></p> <p>- تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين.</p>	<p>ما ستركز عليه الدراسة الحالية:</p> <p>دراسة واقع تطبيق القانون ومن ثم البحث عن الحلول والمساهمات التي تعمل على تطبيق القانون وتعزيز الحكم الرشيد من خلال التركيز على متغيرات الدراسة التابع والمستقل.</p> <p>وستركز على تقديم استراتيجية مقترحة لهيئة الزكاة الفلسطينية والحلول والمساهمات التي تساهم في صياغتها لمواجه المعوقات والصعوبات التي تمثل تحديات لتطبيق القانون والتي تعمل على تحقيق الأهداف والمتمثل أهمها في تفعيل تطبيق القانون وتعزيز الحكم الرشيد.</p>

	<p>تأديتها على الوجه الأمثل وعلاقة بعض المتغيرات والعوامل كالعوامل العقيدية، والثقة بالجهات الرسمية، وإلزامية الزكاة وغيرها على تأديتها.</p> <p><b>دراسة (Zakaria، 2014)</b></p> <p>التحقق من مدى تأثير الاحتياجات البشرية من منظور مقاصد الشريعة وهي الدين، الذات المادية، المعرفة، الأسرة والثروة على فعالية توزيع الزكاة.</p> <p><b>دراسة (Mohsin، 2013)</b></p> <p>إظهار كيف نجحت ماليزيا في إحياء وإعادة مؤسسة الزكاة في ظل النظام الحالي، بالإضافة إلى النظر إلى قدرة الزكاة في القضاء على الربا والقضاء على الفقر وتقديم بيانات إحصائية فيما يتعلق بالكمية الهائلة من الأموال التي يمكن جمعها في البلدان الإسلامية المختلفة من هذه المؤسسة للتغلب على مشاكل تلك الدول.</p> <p><b>دراسة (Yaacob، et. al، 2013)</b></p> <p>إلقاء الضوء على إدارة الزكاة في ولاية جوهور في ماليزيا، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الزكاة على المستفيدين من المساعدات المالية المشتركين في برامج التنمية الاجتماعية. كما هدفت لدراسة أثر تلك البرامج على إنجازاتهم خاصة بعد تلقي المساعدات المالية المتعلقة ببدء مشاريع تجارية صغيرة خاصة بهم.</p> <p><b>دراسة (Siswantoro &amp; Nurhayati، 2012)</b></p> <p>تحليل بعض العوامل التي تؤثر على تفضيل الزكاة باعتبارها مخصصة من الضرائب في إندونيسيا. كما هدفت أيضا إلى دراسة مدى فعالية القانون المتعلق بإعفاء الزكاة من الضرائب.</p>
--	---

المصدر: جُرد بواسطة الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الدراسة العملية

تحليل بيانات واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في  
محافظات غزة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الطريقة ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة

## مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لطريقة ومنهجية الدراسة، وتحليل بياناتها، والمعالجات والأساليب الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة، وتحليل البيانات حول واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة، والذي يعتبر أمر محوري وهام في الدراسة، مما يعطيها القيمة البحثية، ولذلك تم جمع البيانات بدقة عن واقع تطبيق القانون، من ميدان العمل البيئية الداخلية، وذوي العلاقة بتطبيق القانون البيئية الخارجية، مستخدماً أدوات الدراسة المتنوعة، سواء بالمقابلة، أو المجموعة البؤرية، أو ورش العمل، أو بالملاحظة، أو الاستبانة، وتعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها التي استخدمها الباحث محورا رئيساً لإنجاز الجانب التطبيقي، والتي من خلالها تم الحصول على البيانات المطلوبة؛ لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج البحثية حول واقع تطبيق القانون، والتي تم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة التي تم التوصل إليها من تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية التي اشتملت عليها، وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات الواردة في الاستبانة باستخدام برنامج (SPSS)، للوصول إلى النتائج وتحليلها، والتي مكنت الباحث من صياغة التوصيات المتعلقة بنتائجها.

## المبحث الأول الطريقة ومنهجية الدراسة

### تمهيد:

تضمن هذا المبحث عرض لطريقة ومنهجية الدراسة وإجراءاتها، حيث تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيساً لإنجاز الجانب التطبيقي، وتم الحصول على البيانات المطلوبة؛ لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج، التي تم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة لتحقيق الأهداف، كما تناول هذا المبحث وصفاً للمنهج المتبع والأفراد ومجتمع الدراسة، وكذلك أدواتها المستخدمة والتي تتناسب مع منهجها، وكذلك طرق إعدادها وصدقها وثباتها، كما تضمن وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة المستخدمة وتطبيقها، وطريقة إعدادها، وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، باستخدام المعالجات الإحصائية لتحليل البيانات واستخلاص النتائج.

### أولاً: منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف الدراسة، إذا أنه يركز على وصف الظاهرة وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كمياً ونوعياً، كما أنه يتضمن استخدام الأسلوب الميداني في جمع البيانات بواسطة الاستبيان وتحليله إحصائياً بواسطة برنامج SPSS والمقابلات الفردية وتحليلها إحصائياً بطريقة تحليل التنبؤ المفتوح.

فهو "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات". (الحمداني، 2006: 100)

وقد استخدم مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: للحصول على البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: وفي سبيل الحصول على البيانات فيما يتعلق بالمعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة وتحليلها ومناقشتها وإبداء الملاحظات والآراء حولها وتحليل محتواها وتصنيفها ودراسة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية اعتمدت الدراسة طريقة إجراء مقابلات مع أصحاب الاختصاص وكذلك الاستعانة بالمجموعة البؤرية focus group

والمكونة من مجموعة من الخبراء في التخطيط الاستراتيجي وعقد ورشة عمل بالتنسيق مع هيئة الزكاة لتحقيق أهداف الدراسة والتي أهمها صياغة استراتيجية للهيئة لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، وتم إعداد استبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض لجمع البيانات الأولية.

### ثانياً: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من الفئات التالية:

## جدول 2

### يبين فئات مجتمع الدراسة

النسبة %	العدد	مجتمع الدراسة
15.7	11	أعضاء لجان الموازنة والاقتصادية والقانونية بالمجلس التشريعي غزة والمدراء العامون العاملون في هذه اللجان.
10.0	7	العاملون بالإدارة العامة للرقابة على الخدمات بديوان الرقابة المالية والإدارية.
21.4	15	مجلس أمناء هيئة الزكاة.
4.3	3	مجلس إدارة هيئة الزكاة الفلسطينية.
15.7	11	العاملون بهيئة الزكاة في مجال جباية وصرف الزكاة.
32.9	23	كبار دافعي الزكاة من التجار ممثلين بأعضاء مجلسي إدارة الغرفة التجارية وجمعية رجال الأعمال.
100	70	المجموع

وقد استخدم أسلوب الحصر الشامل في الدراسة، حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (70) فرد، وقد تم استرداد 66 استبانة، بنسبة استرداد 94.3%.

### ثالثاً: أدوات الدراسة

موضوع الدراسة يتضمن جانبين الجانب الأول يهدف بشكل رئيس إلى التعرف على واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة والجانب الثاني صياغة استراتيجية مقترحة لتفعيل تطبيق القانون حيث استخدمت أكثر من أداة وتمثلت هذه الأدوات بما يلي:

### 1- المقابلات

إجراء عدد (8) مقابلات شخصية رئيسة وفق الملحق رقم (1) مع أصحاب الاختصاص ثلاثة من مجلس إدارة الهيئة واثنين ممن شارك بصياغة القانون وأحد الباحثين في القانون بالإضافة إلى مقابلة مدير عام بوزارة الشؤون الاجتماعية للاسترشاد عن معدلات الفقر والبطالة ومدير دائرة السجل التجاري للحصول على معلومات تخص الشركات والملحق رقم (2) يبين أسماء الأشخاص الذين تم مقابلتهم، كما تم إجراء العديد من اللقاءات مع العاملين بالهيئة وهذه

المقابلات واللقاءات كونت لدى الباحث صورة واضحة عن واقع تطبيق القانون والكشف عن المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون بالإضافة إلى تحديد الاستراتيجية المناسبة في ضوء هذا الواقع وصولاً إلى صياغة استراتيجية مقترحة لتفعيل تطبيق القانون وتم تحديد أسئلة المقابلة كما تم توثيقها بتسجيلها صوتياً ومن ثم تم تفريغ البيانات والمعلومات التي تساهم في تحليل وتقييم البيئة التنظيمية الخارجية، الفرص والتهديدات وتقييم البيئة التنظيمية الداخلية، نقاط القوة والضعف.

## 2- المجموعة البؤرية

تم تنظيم لقاء لمجموعة من الخبراء في التخطيط الاستراتيجي والملحق رقم (3) يبين أسماء الذين شاركوا في اللقاء الذي أقيم في نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية في 25 أكتوبر 2015 حيث تم توجيه الدعوة لهم قبل موعد اللقاء بأسبوع مرفقاً مع الدعوة الاستراتيجية المقترحة، وقد تم تقديم العديد من المقترحات والتي كانت مفيدة بمجملها وساهمت في تطوير الاستراتيجية بالشكل والمضمون.

## 3- ورش العمل

عقد الورشة في الخامس من ديسمبر 2015 في مقر الهيئة وتم توزيع الاستراتيجية المقترحة بعد إجراء التعديلات حسب توصيات المجموعة البؤرية على كافة المشاركين والملحق رقم (4) يبين أسماء المشاركين بالورشة حيث قام الباحث بعرض أهم محاورها ومن ثم النقاش والتداول والتقييم حيث تم إجراء التعديلات وفقاً للمقترحات المقدمة.

## 4- الاستبانة

تم إعداد استبانة حول "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة" كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

وتتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسين:

**القسم الأول:** يتناول البيانات الشخصية عن المستجيبين (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة في العمل الحالي).

**القسم الثاني:** يتناول البيانات المتعلقة بالدراسة، ويتكون من 67 فقرة، موزع على 4 مجالات:

**المجال الأول:** واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل

الزكاة، ويتكون من (16) فقرة.

**المجال الثاني:** واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة،

ويتكون من (11) فقرة.

**المجال الثالث:** واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة

نحو تحقيق أهدافها، ويتكون من (20) فقرة.



**المجال الرابع:** المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون، ويتكون من (20) فقرة.  
تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي حسب جدول رقم (3):

### جدول 3

#### درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بدرجة قليلة جداً	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

#### رابعاً: خطوات بناء الاستبانة

أهم الخطوات لبناء الاستبانة:

1. الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.
2. استشارة عدد من أساتذة الجامعات لتحديد مجالات الاستبانة وفقراتها.
3. تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
4. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
5. تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.
6. مراجعة وتنقيح الاستبانة من قبل المشرف.
7. عرض الاستبانة على محكمين متخصصين في مجال المشكلة موضوع الدراسة.
8. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (67) فقرة، ملحق (5).

#### خامساً: صدق الاستبانة

صدق الاستبانة يعني "أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه" (الرجاوي، 2010: 105)، كما يقصد به "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001: 179). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

#### 1- الصدق الظاهري

يقصد به "أن يختار الباحث عدداً من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة" (الرجاوي، 2010: 107) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (12) متخصص في مجال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، والمحاسبة، والشريعة وأصول الدين،

والاقتصاد، والقانون، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (6)، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من تعديلات في ضوء المقترحات المقدمة.

## 2- صدق المقياس

### أ. الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه، وقد تم حساب الاتساق الداخلي بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول رقم (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

## جدول 4

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من قبل المكلفين بصرف النظر عن الضريبة.	.378	*0.001
2.	تعامل الهيئة مال الشركاء في العمل باعتباره مالياً واحداً لغرض تكملة نصاب الزكاة وفق القانون.	.666	*0.000
3.	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المكلف بشكل سنوي ومنتظم تمثيلاً مع نص القانون.	.522	*0.000
4.	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة جبرياً من الشركات والشخصيات الاعتبارية المتنوعة.	.424	*0.000
5.	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة طوعاً من الأشخاص الطبيعيين والجمعيات الخيرية والأهلية.	.388	*0.001
6.	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من الأموال المدخرة ومنها الودائع النقدية لدى المصارف وفق أحكام القانون.	.584	*0.000
7.	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المنتجات الصناعية وفق القانون.	.567	*0.000
8.	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من الأسهم والسندات والحصص في الشركات وفق أحكام القانون.	.389	*0.001
9.	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من عروض التجارة المتمثلة بالأراضي والعقارات ومنافعها المعدة للبيع بقصد التجارة بشروطها وفقاً لأحكام القانون.	.545	*0.000
10.	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من مالك الأرض الزراع لها أو مستأجرها وفق القانون.	.736	*0.000
11.	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المستغلات من الأراضي والعقارات والسيارات ووسائل النقل الأخرى أو ما في حكمها وفق القانون.	.737	*0.000

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
12.	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة عسل النحل عند نصاب 70 كيلو جرام بمقدار 5% من صافي الإيراد.	.676	*0.000
13.	تراعي الهيئة تحصيل الزكاة من مستخرجات البحر بقيمة 2.5%.	.691	*0.000
14.	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المنتجات الحيوانية المعدة للتجارة وفق القانون.	.704	*0.000
15.	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة دخول أصحاب الرواتب والأجور لكافة العاملين بالدولة بالقطاعات المتنوعة (خاص - عام) وفق القانون.	.469	*0.000
16.	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة دخول المصارف وشركات التأمين ومحلات الإيجار بالعقارات ومحلات الصرافة الفلسطينية وما في حكمها وفق القانون.	.533	*0.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

يوضح جدول رقم (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في جانب موارد الزكاة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

## جدول 5

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تراعي الهيئة تطبيق القانون في مورد زكاة الأنعام.	.672	*0.000
2.	تراعي الهيئة تطبيق القانون في مورد زكاة الذهب والفضة وما في حكمهما.	.684	*0.000
3.	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة النقود وما يقوم مقامها.	.711	*0.000
4.	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة الزروع والثمار عند حصادها.	.669	*0.000
5.	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة عروض التجارة.	.650	*0.000
6.	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة المستغلات.	.752	*0.000
7.	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة عسل النحل والمنتجات الحيوانية والمائية.	.746	*0.000
8.	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة الركاز والمعادن.	.607	*0.000
9.	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة الفطر.	.692	*0.000
10.	يساعد دليل الزكاة المعد من قبل الهيئة على زيادة استقطاب الأموال الزكوية.	.588	*0.000
11.	تساعد الحملات الإعلامية التي تقوم بها الهيئة في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة.	.398	*0.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

يوضح جدول رقم (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبيّن أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

### جدول 6

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	تسمح الهيئة بدفع زكاة الفطر إلى غيرها من الهيئات.	.293	*0.009
2.	تمارس الهيئة مهام عملها بتطبيق القانون في تحصيل الزكاة على كافة المحافظات بـ فلسطين.	.439	*0.000
3.	تمارس الهيئة تمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها..	.434	*0.000
4.	تهتم الهيئة بفتح فروع لها في كافة المحافظات لتطبيق القانون.	.694	*0.000
5.	تبحث الهيئة عن مصادر تمويل أخرى غير الأموال الزكوية لتفعيل أنشطتها بما يكفل تطبيق القانون.	.596	*0.000
6.	تستثمر الهيئة حقها بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة لها وفق القانون.	.717	*0.000
7.	تستثمر الهيئة الفائض من أموال الزكاة وفقاً للأصول الشرعية.	.684	*0.000
8.	يستثمر المكلفون بالهيئة صفة الضبطية القضائية لتحصيل الزكاة.	.458	*0.000
9.	تقوم الهيئة بالتنسيق الكامل مع الجهات المعنية عند تحصيل الزكاة.	.744	*0.000
10.	تضع الهيئة ما تم تحصيله من أموال زكوية في مكان وحساب خاص بما لا يتعارض مع أحكام القانون.	.510	*0.000
11.	تعمل الهيئة على تسهيل مهام المكلفون بتحصيل الزكاة من قبل جهات الاختصاص وفقاً لأحكام القانون.	.571	*0.000
12.	تعمل الهيئة وفق الإجراءات الخاصة بالإقرارات للمكلفين بدفع الزكاة.	.641	*0.000
13.	تعمل الهيئة وفق الإجراءات الخاصة بتظلمات المكلفين بدفع الزكاة.	.701	*0.000
14.	تلتزم الهيئة بصرف أموال الزكاة على المصارف الثمانية الواردة في الشريعة الإسلامية وفق القانون.	.482	*0.000
15.	تطبق الهيئة العقوبة المحددة وفق القانون على كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه أو يتحايل أو يتهرب عن دفعها.	.690	*0.000
16.	تحصل الهيئة الزكاة والغرامة المفروضة جبراً ممن امتنع أو تحايل أو تهرب عن دفع الزكاة.	.248	*0.023

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
17.	تعاقب الهيئة من يعمل بالهيئة عند إفشائه أسرار أي من المكلفين بدفع الزكاة.	.559	*0.000
18.	يجتمع مجلس إدارة الهيئة بشكل دوري حسب القانون وينشر القرارات الهامة المتعلقة بالعمل.	.697	*0.000
19.	يقوم مجلس إدارة الهيئة بإعداد التقارير المطلوبة ويقدمها لمجلس الأمناء باستمرار.	.578	*0.000
20.	يتم مراقبة عمل الهيئة وفحص حساباتها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	.588	*0.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

يوضح جدول رقم (7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

### جدول 7

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	عدم وضوح بعض مواد القانون واللوائح والأنظمة المتعلقة به.	.470	*0.000
2.	عدم مرونة اللوائح والأنظمة المتعلقة بقانون تنظيم الزكاة.	.350	*0.002
3.	عدم تنظيم العلاقة بين قانون ضريبة الدخل وقانون تنظيم الزكاة بشكل واضح وصريح وخصوصاً خصم الزكاة من الضريبة.	.622	*0.000
4.	عدم توافق الهيئة مع ضريبة الدخل في أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة.	.545	*0.000
5.	عدم توفر التمويل المطلوب لتنمية وتطوير قدرات الهيئة لتطبيق القانون.	.551	*0.000
6.	عدم التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة الضريبة وهيئة الزكاة مما يؤدي إلى ازدواجية العبء المالي على المكلف.	.642	*0.000
7.	تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة في لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد.	.631	*0.000
8.	تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال.	.634	*0.000
9.	استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وآثاره السلبية على تشريع وتطبيق القوانين في فلسطين وخصوصاً قانون تنظيم الزكاة.	.686	*0.000
10.	استمرار الحصار وآثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني.	.667	*0.000
11.	تعدد الحروب على غزة وآثارها على الوضع الاقتصادي للمكلفين.	.666	*0.000

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
12.	عدم تحديد أهداف محددة لاستغلال أموال الزكاة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، واقعية، ذات زمن محدد.	.619	*0.000
13.	عدم وجود آليات واضحة لجمع البيانات الخاصة بموارد ومصارف الزكاة.	.647	*0.000
14.	تعدد الألوان السياسية المؤثرة في اتجاهات وقناعات أفراد المجتمع الفلسطيني.	.697	*0.000
15.	انخفاض درجة ثقة الجمهور في الجهاز الحكومي.	.464	*0.000
16.	قصور المناهج التعليمية بما يكفل نشر الثقافة الزكوية والوعي المجتمعي في تطبيق ركن الزكاة.	.491	*0.000
17.	انخفاض درجة الوعي المجتمعي في تطبيق الشريعة الإسلامية وخصوصاً ركن الزكاة.	.645	*0.000
18.	اعتقاد المسؤولين بأن وضع استراتيجية لتطبيق القانون هو عملية معقدة تستهلك الوقت والجهد دون جدوى.	.485	*0.000
19.	عدم إدراك الهيئة قيمة ممارسة التخطيط لاستثمار أموال الزكاة.	.470	*0.000
20.	عدم تقبل المكلفين لأسلوب تحصيل الزكاة من قبل الهيئة.	.413	*0.000

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

### ب. الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة فهو يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبيّن مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقراتها.

يبيّن جدول رقم (8) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية  $\alpha \leq 0.05$  وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

### جدول 8

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة.	.678	*0.000
واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة.	.777	*0.000
واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها.	.730	*0.000
المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون.	.302	*0.042

\*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

### سادساً: ثبات الاستبانة

"يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضاً إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات مقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة" (الجراوي، 2010: 97).

وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (9).

### جدول 9

#### معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

الصدق الذاتي*	معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المجال
0.885	0.784	16	واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة.
0.925	0.856	11	واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة.
0.938	0.880	20	واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها.
0.946	0.894	20	المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون.
0.929	0.863	67	جميع المجالات

\*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

تبيّن من النتائج في جدول رقم (9) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.784، 0.894) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.863). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.885، 0.946) بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.929) وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية حسب الملحق رقم (5). بعد التأكد من صدقها وثباتها مما يجعلها مناسبة وصالحة لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة.

### سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

#### اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وكانت النتائج حسب جدول رقم (10).

## جدول 10

### يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المجال
0.287	0.984	واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة.
0.393	0.900	واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة.
0.480	0.840	واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها.
0.459	0.854	المعيقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون.
0.797	0.647	جميع مجالات الاستبانة

تبيّن النتائج في جدول رقم (10) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف مجتمع الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. اختبار كولمغوروف - سمرنوف (K-S): Kolmogorov-Smirnov Test لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
5. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
6. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
7. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
8. اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.



## المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة

### تمهيد:

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل بيانات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة، والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية التي اشتملت على (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، سنوات الخدمة في العمل الحالي)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات الواردة في استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج (SPSS) للوصول إلى النتائج وتحليلها.

### أولاً: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية

#### 1- توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

##### جدول 11

##### توزيع مجتمع الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	60	90.9
أنثى	6	9.1
المجموع	66	100.0

يتضح من جدول رقم (11) أن ما نسبته 90.9% من مجتمع الدراسة من الذكور، بينما 9.1% هم من الإناث. ويعتبر الباحث بأن هذه النسبة مقبولة ويعزو ذلك إلى أنها تتناسب مع طبيعة عمل هذه المؤسسات إذ أن النسبة الأكبر هم من التجار ورجال الأعمال.

#### 2- توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

##### جدول 12

##### توزيع مجتمع الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
أقل من 30 سنة	10	15.2
من 30-40 سنة	20	30.3
أكثر من 40 سنة	36	54.5
المجموع	66	100.0

يتضح من جدول رقم (12) أن ما نسبته 54.5% من أفراد مجتمع الدراسة أعمارهم أكثر من 40 سنة، وأن ما نسبته 30.3% تتراوح أعمارهم من 30-40 سنة، بينما ما نسبته 15.2% من مجتمع الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة. ويعزى الباحث ذلك إلى طبيعة فئات مجتمع الدراسة، حيث إن أغلب فئات مجتمع الدراسة متمثلة في أعضاء مجلس الأمناء ومجلس إدارة الهيئة وأعضاء مجلسي إدارة جمعية رجال الأعمال والغرفة التجارية والذين يتم اختيارهم وفقاً لمستوى الخبرة والعمر.

### 3- توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

#### جدول 13

##### توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	العدد	المستوى التعليمي
7.6	5	دبلوم
56.1	37	بكالوريوس
36.4	24	دراسات عليا
100	66	المجموع

يتضح من جدول رقم (13) أن ما نسبته 92.4% من أفراد مجتمع الدراسة من أصحاب من حملة الشهادات بدرجة بكالوريوس فما فوق، وما نسبته 7.6% من مجتمع الدراسة مستواهم التعليمي دبلوم. كما يوجد تنوع في المؤهلات العلمية ويرى الباحث بأن ذلك له مدلوله الإيجابي على جودة المعلومات التي تم الحصول عليها.

### 4- توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الوظيفي

#### جدول 14

##### توزيع مجتمع الدراسة حسب المستوى الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المستوى الوظيفي
22.7	15	مدير عام
19.7	13	مدير
10.6	7	رئيس قسم
16.7	11	موظف
30.3	20	غير ذلك
100.0	66	المجموع

يتضح من جدول رقم (14) أن ما نسبته 22.7% من مجتمع الدراسة مستواهم الوظيفي مدير عام، وأن ما نسبته 19.7% مستواهم الوظيفي مدير، وأن ما نسبته 10.6% مستواهم الوظيفي رئيس قسم، وأن ما نسبته 16.7% مستواهم الوظيفي موظف، بينما 30.3% مستواهم الوظيفي غير ذلك، ويرى الباحث أن هذه النسب تعتبر متناسبة مع طبيعة عمل المؤسسات وتعطي مؤشراً إيجابياً على شمولية وتنوع مصدر المعلومات بصورة منطقية للمستويات الإدارية، أما الفئة الواردة في بند "غير ذلك" فهم فئة التجار وكبار الممولين للزكاة لعدم تعاملهم بالمسميات الوظيفية وطبيعة عملهم يحكمها النشاط الخاص.

#### 5- توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخدمة في العمل الحالي

##### جدول 15

##### توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	19	28.8
5 - أقل من 10 سنوات	14	21.2
أكثر من 10 سنوات	33	50
المجموع	66	100

يتضح من جدول رقم (15) أن ما نسبته 50% سنوات خدمتهم [أكثر من 10 سنوات]، وأن ما نسبته 21.2% تتراوح سنوات خدمتهم من [5 - أقل من 10 سنوات]، بينما ما نسبته 28.8% من مجتمع الدراسة سنوات خدمتهم [أقل من 5 سنوات]، ويعتبر الباحث هذا ما يؤكد بأن المؤسسات تحقق الأمان الوظيفي والمستوى التعليمي، مما يساهم باكتساب أفراد مجتمع الدراسة بالخبرة الخاصة ويدلل على مدى عمق وواقعية نظرة مجتمع الدراسة.

#### ثانياً: التحليل الوصفي لمجالات الدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بمجالات الدراسة الأربعة، من حيث وصف واقع تطبيق القانون في جانب تحصيل الزكاة، وجانب موارد الزكاة، وجانب إدارة هيئة الزكاة، ومن ثم نتطرق إلى التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بمجال المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون، وقد تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

فإذا كانت  $Sig > 0.05$  فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي 3، أما إذا كانت  $Sig < 0.05$  فإن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن

درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

1. تحليل فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة" تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (16).

### جدول 16

يبين المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من قبل المكلفين بصرف النظر عن الضريبة.	3.00	1.36	60.00	0.00	0.500	3
2	تعامل الهيئة مال الشركاء في العمل باعتباره مالا واحداً لغرض تكملة نصاب الزكاة وفق القانون.	3.29	1.31	65.85	1.80	*0.038	1
3	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المكلف بشكل سنوي ومنظم تمثيلاً مع نص القانون.	2.14	1.21	42.73	-5.78	*0.000	5
4	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة جبرياً من الشركات والشخصيات الاعتبارية المتنوعة.	1.45	0.86	29.09	-14.56	*0.000	16
5	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة طوعاً من الأشخاص الطبيعيين والجمعيات الخيرية والأهلية.	3.29	1.34	65.76	1.74	*0.043	2
6	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من الأموال المدخرة ومنها الودائع النقدية لدى المصارف وفق أحكام القانون.	1.73	1.09	34.55	-9.49	*0.000	8
7	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المنتجات الصناعية وفق القانون.	1.95	0.99	39.05	-8.39	*0.000	6
8	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من الأسهم والسندات والحصص في الشركات وفق أحكام القانون.	1.64	0.92	32.73	-12.01	*0.000	10
9	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من عروض التجارة المتمثلة بالأراضي والعقارات ومنافعها المعدة للبيع بقصد التجارة بشروطها وفقاً لأحكام القانون.	2.42	1.25	48.48	-3.73	*0.000	4

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
10	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من مالك الأرض الزراع لها أو مستأجرها وفق القانون.	1.64	0.95	32.73	-11.60	*0.000	10
11	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المستغلات من الأراضي والعقارات والسيارات ووسائل النقل الأخرى أو ما في حكمها وفق القانون.	1.77	0.89	35.45	-11.19	*0.000	7
12	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة عسل النحل عند نصاب 70 كيلو جرام بمقدار 5% من صافي الإيراد.	1.53	0.93	30.61	-12.81	*0.000	14
13	تراعي الهيئة تحصيل الزكاة من مستخرجات البحر بقيمة 2.5%.	1.53	0.83	30.61	-14.44	*0.000	14
14	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المنتجات الحيوانية المعدة للتجارة وفق القانون.	1.58	0.88	31.69	-12.94	*0.000	13
15	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة دخول أصحاب الرواتب والأجور لكافة العاملين بالدولة بالقطاعات المتنوعة (خاص - عام) وفق القانون.	1.71	1.03	34.24	-10.12	*0.000	9
16	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة دخول المصارف وشركات التأمين ومحلات الإيجار بالعقارات ومحلات الصرافة الفلسطينية وما في حكمها وفق القانون.	1.59	0.82	31.82	-13.92	*0.000	12
	جميع فقرات المجال معاً	2.02	0.52	40.32	-15.48	*0.000	

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

يبيّن جدول رقم (16) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تعامل الهيئة مال الشركاء في العمل باعتباره مالا واحداً لغرض تكملة نصاب الزكاة وفق القانون" يساوي 3.29 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 65.85%، قيمة الاختبار 1.80 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.038 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على هذه الفقرة، وهذا يدل على أن الهيئة تعامل مال الشركاء في العمل باعتباره مالا واحداً لغرض تكملة نصاب الزكاة وفق

القانون ويرى الباحث بأن هذه النتيجة طبيعية كونها ذات علاقة بتطبيق الشريعة الإسلامية.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة" تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المكلف بشكل سنوي ومنتظم تمشياً مع نص القانون. "يساوي 2.14 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 42.73%، قيمة الاختبار 5.78- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على هذه الفقرة، مما يعني بأن الهيئة لا تحرص على تحصيل الزكاة من المكلف بشكل سنوي ومنتظم تمشياً مع نص القانون ويعتبر الباحث أن هذا يشكل ضعف في قدرة الهيئة بتحصيل الزكاة من المكلفين سنوياً وبشكل منتظم بما يتوافق مع القانون وعزو ذلك إلى حداثة تطبيق القانون وحداثة نشأة الهيئة التي هي في مراحل نشأتها الأولى.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة" تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من الأموال المدخرة ومنها الودائع النقدية لدى المصارف وفق أحكام القانون. "يساوي 1.73 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 34.55%، قيمة الاختبار 9.49- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، مما يعني بأن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة من الأموال المدخرة وخصوصاً الودائع النقدية لدى المصارف وفق أحكام القانون رغم سهولة حصرها من خلال المصارف، وبالذات المصارف الإسلامية حيث يرى الباحث بأن ذلك جانب من جوانب تعطيل تطبيق القانون ويعزى ذلك إلى عدم توفر الإمكانيات اللوجستية والموارد البشرية اللازمة وعدم توفر قاعدة بيانات تعتمد عليها وصعوبة التعامل مع المصارف في ظل الواقع السياسي القائم.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة" تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من الأسهم والسندات والحصص في الشركات وفق أحكام القانون. "يساوي 1.64 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 32.73%، قيمة الاختبار 12.01- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وهذا يدل على أن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة من الأسهم والسندات والحصص في الشركات وفق أحكام القانون، رغم إمكانية حصرها

والتنسيق مع وزارة الاقتصاد على طريقة التحصيل مما يعتبره الباحث تعطيل لتطبيق القانون من قبل الهيئة في هذا الجانب.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر " تراعي الهيئة تحصيل الزكاة من مستخرجات البحر بقيمة 2.5%." يساوي 1.53 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 30.61%، قيمة الاختبار -14.44- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وهذا يعني بأن الهيئة لا تراعي تحصيل الزكاة من مستخرجات البحر بقيمة 2.5%، رغم سهولة حصرها عن طريق البلديات المحلية التابعة لوزارة الحكم المحلي ويرى الباحث بأن الهيئة لا تطبق القانون في هذا الجانب ويعزو ذلك إلى عدم توفر المعلومات لدى الهيئة عن مستخرجات البحر وحصرها عبر البلديات المحلية.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر " تقوم الهيئة بتحصيل زكاة دخول المصارف وشركات التأمين ومحلات الإيجار بالعقارات ومحلات الصرافة الفلسطينية وما في حكمها وفق القانون." يساوي 1.59 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 31.82%، قيمة الاختبار -13.92- وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، مما يعني بأن الهيئة لا تقوم بتحصيل زكاة دخول المصارف وشركات التأمين ومحلات الإيجار بالعقارات ومحلات الصيرفة الفلسطينية وما في حكمها وفق القانون والذي يعتبره الباحث تعطيل في تطبيق القانون من جانب الهيئة في هذا الجانب ويعزو ذلك إلى الوضع السياسي القائم وتبعيات الانقسام الفلسطيني الداخلي بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات اللازمة لتطبيق القانون من موارد بشرية مؤهلة وعدم وجود دعم وتعاون حكومي مع الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة جبرياً من الشركات والشخصيات الاعتبارية المتنوعة" يساوي 1.45 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 29.09%، قيمة الاختبار -14.56-، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، مما يعني بأن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة جبراً من الشركات والشخصيات الاعتبارية المتنوعة حيث يعتبر الباحث بأن ذلك تعطيل لتطبيق القانون في هذا الجانب

من قبل الهيئة ويعزو ذلك إلى عدم قدرة الهيئة التغلب على المعوقات والصعوبات لتطبيق القانون وتطبيق جبرية الزكاة على الشركات والشخصيات الاعتبارية.

- إجمالاً فإن المتوسط الحسابي يساوي 2.02، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 40.32%، قيمة الاختبار -15.48، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على فقرات هذا المجال. وفي رأي الباحث بأن هذا يعني أن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة وفق القانون سواء كانت إلزامية أو طوعاً بالمستوى المطلوب، ويعزو ذلك إلى حداثة تطبيق قانون تنظيم الزكاة، وحداثة إنشاء هيئة الزكاة الفلسطينية، ومحدودية عدد العاملين فيها، وتعدد الجهات التي تجمع أموال الزكاة في فلسطين من لجان زكاة وجمعيات خيرية، وعدم كفاية ووضوح الجهود المبذولة من الهيئة في تحصيل أموال الزكاة، لاهتمام إدارة الهيئة في سنواتها الأولى في تمكّنها إدارياً ومالياً وقانونياً لتفعيل تطبيق القانون، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (حسونة، 2007) في أنه لا يتم تحصيل الزكاة من كافة مواردها المتنوعة واقتصرها على جزء بسيط من عروض التجارة.

2. تحليل فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة" تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (17).

### جدول 17

يبين المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تراعي الهيئة تطبيق القانون في مورد زكاة الأنعام.	1.71	0.84	34.24	-12.50	*0.000	7
2.	تراعي الهيئة تطبيق القانون في مورد زكاة الذهب والفضة وما في حكمهما.	1.83	1.05	36.67	-9.06	*0.000	6
3.	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة النقود	2.05	1.12	40.91	-6.95	*0.000	5



م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
	وما يقوم مقامها.						
4.	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة الزروع والثمار عند حصادها.	1.61	0.93	32.12	-12.23	*0.000	10
5.	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة عروض التجارة.	2.68	1.13	53.64	-2.30	*0.012	3
6.	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة المستغلات.	1.64	0.90	32.81	-12.12	*0.000	9
7.	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة عسل النحل والمنتجات الحيوانية والمائية.	1.70	0.94	33.94	-11.21	*0.000	8
8.	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة الركاك والمعادن.	1.58	0.90	31.69	-12.69	*0.000	11
9.	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة الفطر.	2.97	1.14	59.39	-0.22	0.415	2
10.	يساعد دليل الزكاة المعد من قبل الهيئة على زيادة استقطاب الأموال الزكوية.	2.59	1.12	51.82	-2.96	*0.002	4
11.	تساعد الحملات الإعلامية التي تقوم بها الهيئة في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة.	3.24	1.07	64.85	1.84	*0.035	1
	جميع فقرات المجال	2.15	0.67	43.07	-10.34	*0.000	

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

من جدول رقم (17) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشر "تساعد الحملات الإعلامية التي تقوم بها الهيئة في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة" يساوي 3.24 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.85%، قيمة الاختبار 1.84، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.035 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على هذه الفقرة، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الحملات الإعلامية التي تقوم بها الهيئة تساعد في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة بكافة مواردها، كما ويرى أن هناك أهمية للجانب الإعلامي في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة نتيجة للتوعية الإعلامية بالزكاة، ويعزو ذلك إلى قدرة الهيئة على

استخدام الوسائل الإعلامية المتعددة للقيام بالحملات الإعلامية، هذا وقد اتفقت هذه النتيجة مع توصية دراسة (حسونة، 2009) بضرورة زيادة الوعي الزكوي بين المسلمين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بقصد تعريف المواطنين بأهميتها وكيفية أدائها ودورها الهام في اقتصاديات الدول الإسلامية

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة الفطر" يساوي 3.24 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.85%، قيمة الاختبار 1.84، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.035 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على هذه الفقرة، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة تحرص على تطبيق القانون في مورد زكاة الفطر.

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة "يساعد دليل الزكاة المعد من قبل الهيئة على زيادة استقطاب الأموال الزكوية" يساوي 2.59 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 51.82%، قيمة الاختبار -2.96، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.002 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن دليل الزكاة المعد من قبل الهيئة يساعد بدرجة متوسطة على زيادة استقطاب الأموال الزكوية، وأنه ذات أثر كبير في توجيه المكلف بدفع الزكاة من خلال الهيئة، في حين لم تظهر هذه الأهمية لأنه لم يتم نشره بالشكل المطلوب بين المواطنين في فلسطين.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة الركاز والمعادن" يساوي 1.58 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 31.69%، قيمة الاختبار -12.69، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لا تقوم بتطبيق القانون في مورد زكاة الركاز والمعادن، ويعتبر الباحث بأن هذا أمر طبيعي لندرة توفر هذا المورد وصعوبة حصره.

- إجمالاً فإن المتوسط الحسابي يساوي 2.15، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 43.07%، قيمة الاختبار -10.34، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة" دال

إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على فقرات هذا المجال، وبإرأي الباحث بأن هذا يعني أن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة من جميع مواردها وفق القانون رغم توفر إمكانية حصر غالبيتها مثل الزراعة والشركات ومخرجات البحر والمصارف الإسلامية، والذي بدوره يعتبره الباحث تعطيل لتطبيق القانون من جانب الهيئة، ويعزو ذلك لعدم تمكن الهيئة من التغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون حيث يرى بأنه لابد من ممارسة الهيئة دورها في التغلب عليها من خلال تطبيق استراتيجية تمكنها من تفعيل تطبيق القانون.

3. تحليل فقرات مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها" تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 النتائج موضحة في جدول رقم (18).

### جدول 18

يبين المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تسمح الهيئة بدفع زكاة الفطر إلى غيرها من الهيئات.	3.49	1.24	69.85	3.20	*0.001	3
2.	تمارس الهيئة مهام عملها بتطبيق القانون في تحصيل الزكاة على كافة المحافظات بـ فلسطين.	2.08	1.30	41.54	-5.71	*0.000	15
3.	تمارس الهيئة تمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها.	3.47	1.15	69.39	3.31	*0.001	5
4.	تهتم الهيئة بفتح فروع لها في كافة المحافظات لتطبيق القانون.	2.30	1.12	46.06	-5.04	*0.000	14
5.	تبحث الهيئة عن مصادر تمويل أخرى غير الأموال الزكوية لتفعيل أنشطتها بما يكفل تطبيق القانون.	2.68	1.24	53.64	-2.08	*0.021	10
6.	تستثمر الهيئة حقها بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة لها وفق القانون.	2.55	1.18	50.91	-3.13	*0.001	12

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
7.	تستثمر الهيئة الفائض من أموال الزكاة وفقاً للأصول الشرعية.	2.72	1.19	54.46	-1.87	*0.033	9
8.	يستثمر المكلفون بالهيئة صفة الضبطية القضائية لتحصيل الزكاة.	1.86	0.97	37.23	-9.50	*0.000	17
9.	تقوم الهيئة بالتنسيق الكامل مع الجهات المعنية عند تحصيل الزكاة.	2.39	1.12	47.74	-4.30	*0.000	13
10.	تضع الهيئة ما تم تحصيله من أموال زكوية في مكان وحساب خاص بما لا يتعارض مع أحكام القانون.	3.83	1.01	76.62	6.64	*0.000	1
11.	تعمل الهيئة على تسهيل مهام المكلفون بتحصيل الزكاة من قبل جهات الاختصاص وفقاً لأحكام القانون.	2.85	1.19	56.92	-1.04	0.150	7
12.	تعمل الهيئة وفق الإجراءات الخاصة بالإقرارات للمكلفين بدفع الزكاة.	1.82	1.18	36.31	-8.06	*0.000	18
13.	تعمل الهيئة وفق الإجراءات الخاصة بتظلمات المكلفين بدفع الزكاة.	1.87	1.13	37.46	-7.93	*0.000	16
14.	تلتزم الهيئة بصرف أموال الزكاة على المصارف الثمانية الواردة في الشريعة الإسلامية وفق القانون.	3.62	1.19	72.31	4.15	*0.000	2
15.	تطبق الهيئة العقوبة المحددة وفق القانون على كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه أو يتحايل أو يتهرب عن دفعها.	1.42	0.83	28.31	-15.45	*0.000	19
16.	تحصل الهيئة الزكاة والغرامة المفروضة جبراً ممن امتنع أو تحايل أو تهرب عن دفع الزكاة.	1.38	0.80	27.69	-16.20	*0.000	20
17.	تعاقب الهيئة من يعمل بالهيئة عند إفشائه أسرار أي من المكلفين بدفع الزكاة.	2.80	1.16	56.00	-1.39	0.085	8
18.	يجتمع مجلس إدارة الهيئة بشكل دوري حسب القانون وينشر القرارات الهامة المتعلقة بالعمل.	3.35	1.13	67.10	2.47	*0.008	6
19.	يقوم مجلس إدارة الهيئة بإعداد التقارير المطلوبة ويقدمها لمجلس الأمناء باستمرار.	3.48	1.11	69.68	3.43	*0.001	4
20.	يتم مراقبة عمل الهيئة وفحص حساباتها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.	2.60	1.24	52.06	-2.54	*0.007	11
	جميع فقرات المجال معاً	2.62	0.62	52.45	-4.98	*0.000	

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

من جدول رقم (18) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة" تضع الهيئة ما تم تحصيله من أموال زكوية في مكان وحساب خاص بما لا يتعارض مع أحكام القانون" يساوي 3.83 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 76.62%، قيمة الاختبار 6.64، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة تلتزم بتطبيق القانون بما يخص إيداع أموال الزكاة في حسابات خاصة بما لا يتعارض مع القانون، مما يعزز استقلاليتها المالية والإدارية، ويعزو ذلك إلى أن المحافظة على مال الزكاة من قبل الهيئة أمر في غاية الأهمية بالنسبة لها، ويرأي الباحث بأن هذا ينعكس على شفافية عمل الهيئة والمحافظة على الأموال الزكوية
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية" تمارس الهيئة مهام عملها بتطبيق القانون في تحصيل الزكاة على كافة المحافظات بفلسطين" يساوي 2.08 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 41.54%، قيمة الاختبار -5.71، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لا تمارس بشكل كامل مهام عملها بتطبيق القانون في تحصيل الزكاة على كافة المحافظات بفلسطين، ويعزو ذلك إلى تبعيات الانقسام السياسي الداخلي والحصار المفروض على قطاع غزة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة" تهتم الهيئة بفتح فروع لها في كافة المحافظات لتطبيق القانون" يساوي 2.30 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 46.06%، قيمة الاختبار -5.04، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لم تقم بفتح فروع لها في كافة المحافظات لتطبيق القانون ويعزو ذلك إلى تبعيات الانقسام السياسي الداخلي والحصار المفروض على قطاع غزة وحدثة نشأة الهيئة وقلة مواردها المالية والبشرية.
- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة" تبحث الهيئة عن مصادر تمويل أخرى غير الأموال الزكوية لتفعيل أنشطتها بما يكفل تطبيق القانون" يساوي 2.68 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 53.64%، قيمة الاختبار -2.08، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.021

لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لم تبحث عن مصادر تمويل أخرى لتفعيل أنشطتها ويعزو ذلك حداثة نشأة الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثامنة "يستثمر المكلفون بالهيئة صفة الضبطية القضائية لتحصيل الزكاة" يساوي 1.86 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 37.23%، قيمة الاختبار -9.50، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لم تستثمر صفة الضبطية القضائية لتحصيل الزكاة ويعزو ذلك إلى تبعيات الانقسام السياسي الداخلي وحداثة نشأة الهيئة، وتعدد وجهات النظر في مجل الأمناء وإدارة الهيئة في تطبيق جبرية الزكاة حيث الغالب منهم يؤيد التدرج في تطبيق جبرية الزكاة هذا بالإضافة إلى محدودية التعاون الحكومي مع الهيئة في تطبيق القانون.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية عشر "تعمل الهيئة وفق الإجراءات الخاصة بالإقرارات للمكلفين بدفع الزكاة" يساوي 1.82 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 36.31%، قيمة الاختبار -8.06، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لا تقم بتفعيل الإجراءات الخاصة بالإقرارات للمكلفين بدفع الزكاة في هذه المرحلة ويعزو ذلك إلى حداثة نشأة الهيئة وعدم توفر الموارد البشرية المناسبة والمؤهلة لذلك وعدم استكمال النظم المنظمة لذلك.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر "تعمل الهيئة وفق الإجراءات الخاصة بتظلمات المكلفين بدفع الزكاة" يساوي 1.87 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 37.46%، قيمة الاختبار -7.93، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لم تقم بتفعيل الإجراءات الخاصة بتظلمات المكلفين بدفع الزكاة ويعزو ذلك إلى حداثة نشأة الهيئة وعدم استكمال النظم المنظمة لذلك وعدم تطبيق جبرية الزكاة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة عشر " تطبق الهيئة العقوبة المحددة وفق القانون على كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه أو يتحايل أو يتهرب عن دفعها" يساوي 1.42 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 28.31%، قيمة الاختبار 15.45-، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لازالت لا تطبق العقوبة المحددة وفق القانون على كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه أو يتحايل أو يتهرب عن دفعها ويعزو ذلك إلى حداثة نشأة الهيئة وعدم استكمال النظم المنظمة لذلك وعدم تطبيق جبرية الزكاة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة عشر "تحصل الهيئة الزكاة والغرامة المفروضة جبراً ممن امتنع أو تحايل أو تهرب عن دفع الزكاة" يساوي 1.38 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 27.69%، قيمة الاختبار 16.20-، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متدنية، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن الهيئة لازالت لا تحصل الزكاة والغرامة المفروضة جبراً ممن امتنع أو تحايل أو تهرب عن دفع الزكاة ويعزو ذلك إلى حداثة نشأة الهيئة وعدم استكمال النظم المنظمة لذلك وعدم تطبيق جبرية الزكاة.
- إجمالاً فإن المتوسط الحسابي يساوي 2.62، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 52.45%، قيمة الاختبار 4.98-، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها" دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة قليلة من قبل أفراد مجتمع الدراسة على فقرات هذا المجال، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن مستوى العمليات الإدارية لم يصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف وتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الهيئة مؤسسة حديثة النشأة، وتأخر إقرار اللائحة التنفيذية المفسرة للقانون حتى نهاية عام 2014 وأن الهيئة لازالت في مراحلها التأسيسية في الجوانب القانونية والإدارية والمالية، حتى تتمكن من تطبيق القانون بشكل فعال، ولأزال إقرار بعض اللوائح والأنظمة التي تنظم عملية تحصيل وصرف الزكاة لم يتم إقرارها، واختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (حسونة، 2009) في أن هناك جوانب قصور في الهيكل التنظيمي، وعدم وجود

موازنات تقديرية، ومدقق داخلي وخارجي للهيئة، وعدم قيام الهيئة بتطوير أداء موظفيها بشكل مستمر.

كما وافقت مع دراسة (بلعدل، 2013) في أن قصور الهيكل التنظيمي يؤدي إلى محدودية تقديم الخدمات والذي ينعكس على تحصيل أموال الزكاة.

4. تحليل فقرات مجال "المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين"، تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (19).

### جدول 19

يبين المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	عدم وضوح بعض مواد القانون واللوائح والأنظمة المتعلقة به.	3.35	1.12	66.97	2.54	*0.007	11
2.	عدم مرونة اللوائح والأنظمة المتعلقة بقانون تنظيم الزكاة.	3.08	1.14	61.52	0.54	0.296	20
3.	عدم تنظيم العلاقة بين قانون ضريبة الدخل وقانون تنظيم الزكاة بشكل واضح وصريح وخصوصاً خصم الزكاة من الضريبة.	3.33	1.11	66.67	2.43	*0.009	13
4.	عدم توافق الهيئة مع ضريبة الدخل في أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة.	3.49	1.05	69.85	3.79	*0.000	10
5.	عدم توفر التمويل المطلوب لتنمية وتطوير قدرات الهيئة لتطبيق القانون.	3.15	1.19	63.03	1.03	0.153	19
6.	عدم التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة الضريبة وهيئة الزكاة مما يؤدي إلى ازدواجية العبء المالي على المكلف.	3.34	1.16	66.77	2.35	*0.011	12
7.	تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة في لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد.	4.12	1.10	82.46	8.25	*0.000	5
8.	تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال.	4.15	1.16	83.08	8.00	*0.000	4
9.	استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وآثاره السلبية على تشريع وتطبيق القوانين في فلسطين وخصوصاً قانون تنظيم الزكاة.	4.26	1.05	85.23	9.69	*0.000	3



م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
10.	استمرار الحصار وآثاره السلبي على الاقتصاد الفلسطيني.	4.38	0.95	87.69	11.79	*0.000	1
11.	تعدد الحروب على غزة وآثارها على الوضع الاقتصادي للمكلفين.	4.35	1.02	86.98	10.51	*0.000	2
12.	عدم تحديد أهداف محددة لاستغلال أموال الزكاة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، واقعية، ذات زمن محدد.	3.32	1.15	66.46	2.27	*0.013	14
13.	عدم وجود آليات واضحة لجمع البيانات الخاصة بموارد ومصروفات الزكاة.	3.18	1.04	63.69	1.43	0.079	17
14.	تعدد الألوان السياسية المؤثرة في اتجاهات وقناعات أفراد المجتمع الفلسطيني.	3.77	0.85	75.31	7.21	*0.000	7
15.	انخفاض درجة ثقة الجمهور في الجهاز الحكومي.	4.05	0.88	80.97	9.42	*0.000	6
16.	قصور المناهج التعليمية بما يكفل نشر الثقافة الزكوية والوعي المجتمعي في تطبيق ركن الزكاة.	3.68	1.06	73.54	5.14	*0.000	8
17.	انخفاض درجة الوعي المجتمعي في تطبيق الشريعة الإسلامية وخصوصاً ركن الزكاة.	3.68	1.05	73.54	5.21	*0.000	8
18.	اعتقاد المسؤولين بأن وضع استراتيجية لتطبيق القانون هو عملية معقدة تستهلك الوقت والجهد دون جدوى.	3.15	1.05	63.08	1.18	0.121	18
19.	عدم إدراك الهيئة قيمة ممارسة التخطيط لاستثمار أموال الزكاة.	3.23	1.13	64.62	1.65	0.052	16
20.	عدم تقبل المكلفين لأسلوب تحصيل الزكاة من قبل الهيئة.	3.28	1.07	65.54	2.09	*0.020	15
	جميع فقرات المجال معاً	3.61	0.61	72.18	8.17	*0.000	

\* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ .

من جدول رقم (19) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة "استمرار الحصار وآثاره السلبي على الاقتصاد الفلسطيني" يساوي 4.38 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.69%، قيمة الاختبار 11.79 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن استمرار الحصار وآثاره السلبية على الاقتصاد

الفلسطيني يعتبر من معيقات تطبيق قانون الزكاة الهامة، والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "عدم تنظيم العلاقة بين قانون ضريبة الدخل وقانون تنظيم الزكاة بشكل واضح وصريح وخصوصاً خصم الزكاة من الضريبة" يساوي 3.33 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.67%، قيمة الاختبار 2.43 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.009 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة، وفي رأي الباحث من خلال إجابات المبحوثين بأن هناك ضعفاً في توحيد الجهود وتنظيم العلاقة بين ضريبة الدخل وهيئة الزكاة لتكون علاقة تكاملية عبر توحيد النصوص القانونية بشكل واضح وصريح وخصوصاً خصم الزكاة من الضريبة مما يعتبره من معيقات تطبيق قانون الزكاة الهامة، والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "عدم توافق الهيئة مع ضريبة الدخل في أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة" يساوي 3.49 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.85%، قيمة الاختبار 3.79 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة، وفي رأي الباحث بأن وجود تعارض بين الهيئة وضريبة الدخل في أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة يعتبر من معيقات تطبيق قانون الزكاة الهامة، والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "عدم توفر التمويل المطلوب لتنمية وتطوير قدرات الهيئة لتطبيق القانون" يساوي 3.15 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 63.03%، قيمة الاختبار 1.03 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.153 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة، وفي رأي الباحث بأن إجابات المبحوثين بأنها ترى ضعفاً في التمويل المطلوب لتنمية وتطوير قدرات الهيئة لتطبيق القانون يعتبر من معيقات تطبيق قانون الزكاة التي لابد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "عدم التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة الضريبة وهيئة الزكاة مما يؤدي إلى ازدواجية العبء المالي على المكلف" يساوي 3.34 (الدرجة الكلية من

(5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.77%، قيمة الاختبار 2.35 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.011 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة، وفي رأي الباحث بأن إجابات المبحوثين بأنها ترى ضعفاً في التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة ضريبة الدخل وهيئة الزكاة مما يؤدي إلى ازدواجية العبء المالي على المكلف يعتبر من معيقات تطبيق قانون الزكاة الهامة، والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة " تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة في لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد " يساوي 4.12 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.46%، قيمة الاختبار 8.25 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة ، وفي رأي الباحث بأن إجابات المبحوثين بأنها ترى أن تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة في لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد تعتبر من أهم المعوقات نحو تطبيق قانون الزكاة التي لابد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة " استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وآثاره السلبية على تشريع وتطبيق القوانين في فلسطين وخصوصاً قانون تنظيم الزكاة " يساوي 4.26 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 85.23%، قيمة الاختبار 9.69 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً، وفي رأي الباحث بأن إجابات المبحوثين بأنها ترى أن استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وآثاره السلبية على تشريع وتطبيق القوانين في فلسطين وخصوصاً قانون تنظيم الزكاة تعتبر من المعوقات الهامة نحو تطبيق قانون الزكاة والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشرة " تعدد الحروب على غزة وآثارها على الوضع الاقتصادي للمكلفين " يساوي 4.35 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 86.89%، قيمة الاختبار 10.51 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة

الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً، وفي رأي الباحث بأن إجابات المبحوثين بأنها ترى أن تعدد الحروب على غزة وآثارها على الوضع الاقتصادي للمكلفين تعتبر من معيقات تطبيق قانون الزكاة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشرة " عدم وجود آليات واضحة لجمع البيانات الخاصة بـموارد ومصارف الزكاة " يساوي 3.18 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 63.69%، قيمة الاختبار 1.43 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.079 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة، وفي رأي الباحث بأن إجابات المبحوثين بأنها ترى أن ضعفاً في آليات وإجراءات جمع البيانات الخاصة بـموارد ومصارف الزكاة يعتبر من معيقات تطبيق قانون الزكاة الهامة والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة عشرة " انخفاض درجة الوعي المجتمعي في تطبيق الشريعة الإسلامية وخصوصاً ركن الزكاة " يساوي 3.68 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.54%، قيمة الاختبار 5.21 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة، وفي رأي الباحث بأن إجابات المبحوثين بأنها ترى أن مستوى الوعي المجتمعي في تطبيق الشريعة الإسلامية وخصوصاً ركن الزكاة ومأسسة الزكاة يعتبر من معيقات تطبيق قانون الزكاة الهامة والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " عدم مرونة اللوائح والأنظمة المتعلقة بقانون تنظيم الزكاة " يساوي 3.08 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 61.52%، قيمة الاختبار 0.54 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.296 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة، وفي رأي الباحث بأن هذا يدل على أن عدم مرونة اللوائح والأنظمة المتعلقة بقانون تنظيم الزكاة يعتبر من معيقات تطبيق قانون الزكاة التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار من قبل الهيئة.

- إجمالاً فإن المتوسط الحسابي يساوي 3.61، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 72.18%، قيمة الاختبار 8.17 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون " دال إحصائياً عند مستوى دلالة

$\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة. مما يؤكد وجود معيقات وصعوبات تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة لابد من أخذها بعين الاعتبار في إعداد الاستراتيجية المقترحة وكما يتطلب من الهيئة والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون البحث عن حلول لها، تساهم في تفعيل تطبيق القانون، واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة (حسونة، 2007) في أن الظروف السياسية تمثل عائقاً أساسياً أمام تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين، وضعف التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال الزكاة في فلسطين والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون، وأن الزكاة والضرائب من الإيرادات السيادية في الدولة وأن تطبيقهما بطريقة صحيحة كأن يسود مبدأ التكامل بينهما يؤدي إلى الاستقرار والنمو الذي يؤدي إلى التنمية، وأن الزكاة ليست ضريبة، ولا تغني الضريبة عن الزكاة، بل العكس في حال تطبيق الزكاة بشكل فعال حسب الشريعة الإسلامية من الممكن أن تغني الزكاة عن بعض الضرائب، وأن يتم إلغاء بعض الضرائب التي تخفف عن كاهل المواطن ويستطيع دفع ما يستحق عليه من زكاة، هذا بالإضافة إلى أن على الهيئة أن تشرف على جميع الجهات التي تقوم بتحصيل الزكاة وصرفها خلافاً لها وعدم ترك دفع الزكاة للشخص نفسه حتى تتم السيطرة على هذا المورد وتوجيهه إلى مصارفه المحددة وبالتالي تحقيق مقاصد الزكاة واتفقت في ذلك مع دراسة (عليوة، 2007) من حيث ضرورة توحيد وتنسيق عمل هذه المؤسسات من خلال مؤسسة واحدة تشرف على وضع السياسات العامة والتخطيط والرقابة على أموال الزكاة وتنظيمها، كما اتفقت مع دراسة (عماوي، 2010) في أنه لكي تؤدي الزكاة أكلها، وتؤدي النتائج المؤملة منها، لا بد من نهوض الجهد الجماعي بشكل مؤسسي منظم سواء على الصعيد الشعبي أو الحكومي وأن تشارك القطاع الخاص، والعلماء ومن هم محل ثقة الناس في بناء سياساتها وخططها وقراراتها.

### ثالثاً: تحليل الأسئلة المفتوحة للاستبانة

جدول 20

#### تحليل الأسئلة المفتوحة للاستبانة

الترتيب حسب التكرار	الوزن النسبي	عدد التكرار	المقترحات
1	18%	10	تطبيق الزكاة جبرا (الزاميا) بحكم القانون وبصفة الضبطية القضائية وبخطوات فاعلة ومرتجة ومعاقبة من يتخلف أو يتهرب من دفع الزكاة
2	14%	8	الاهتمام بالجانب الإعلامي في تعريف الناس بالهيئة وعملها وتنقيفهم نحو دفع الزكاة لها وفق القانون
3	11%	6	نشر الوعي الزكوي بين الجمهور الفلسطيني عبر الإعلام والتعليم
4	9%	5	زيادة الفريق العامل بالهيئة من ذوي الكفاءات والتخصصات
5	7%	4	توضيح الثغرات الموجودة في القانون وتفسيره
6	5%	3	العمل على إنهاء الانقسام السياسي وتوحيد الجهود في غزة والضفة نحو تطبيق القانون على كافة أنحاء محافظات الوطن
6	5%	3	لابد من وجود تعاون ودعم حكومي للهيئة لجلب الزكاة من أصحابها
6	5%	3	عمل برنامج مشترك بين الهيئة والضريبة وتنظيم العلاقة بينهما وتوحيد النصوص القانونية بما لا يشكل ازدواجه وعبء على المكلفين
7	4%	2	التأكيد على حيادية الهيئة واستقلاليتها في جمع وصرف الزكاة وتعزيز ثقة المجتمع فيها
7	4%	2	الاهتمام بجمع الزكاة من كافة مواردها المتنوعة وتنظيم عملية تحصيلها
7	4%	2	استكمال أعضاء مجلس الإدارة في الهيئة
7	4%	2	إنشاء فروع للهيئة في كافة المحافظات
7	4%	2	إلحاق واحتواء الجهات المتعددة العاملة على جمع وصرف الزكاة بالهيئة عبر التنسيق المشترك لتحقيق أهداف الهيئة وتفعيل تطبيق القانون
8	2%	1	عمل زيارات ميدانية للشركات والمؤسسات التجارية
8	2%	1	مشاركة بعض المؤسسات وأصحاب الخبرات المؤسساتية والاستشارية
8	2%	1	إيجاد مقر دائم للهيئة عبر تخصيص قطعة أرض وبناء المقر عليها
	100%	55	المجموع

ومن خلال جدول رقم (20) يتضح بأن الإجابة على السؤال الأول في الأسئلة المفتوحة لأفراد الدراسة ما هي الحلول والمساهمات من أجل تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة؟ أشار أفراد الدراسة عند إجاباتهم على هذا السؤال في الاستبانة إلى وجود بعض الحلول والمساهمات المقترحة من وجهة نظرهم لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، عبر الإجابة على الأسئلة المفتوحة بالاستبانة، ويوضح الجدول هذه الحلول والمساهمات مرتبة تنازلياً حسب تكرار ورودها، ونسبة التكرار منسوبة إلى مجموع المجيبين على هذا السؤال والبالغ عددهم (66/55) من وجهة نظر

المبحوثين، حيث أظهرت النتائج حسب الوزن النسبي بأن من أهم الحلول المقترحة لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة من وجهة نظر المبحوثين تطبيق إلزامية الزكاة والاهتمام بالجانب الإعلامي في تعريف الهيئة ونشر الوعي الزكوي وزيادة الفريق العامل بالهيئة، كما لم يشر أفراد الدراسة بإجاباتهم على السؤال الثاني المفتوح وهو ما هي مقترحاتكم لأية معوقات وصعوبات أخرى تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة لم ترد بالاستبانة؟ بوجود أي معوقات وصعوبات أخرى تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة لم ترد بالاستبانة. ويعزو الباحث ذلك إلى أن فقرات الاستبانة فيما يتعلق بالمعوقات كانت شاملة لعدد كبير من المعوقات التي كان يتوقعها الباحث، وقد توافقت النتيجة الأولى من نتائج تحليل الأسئلة المفتوحة مع ما توصلت له دراسة (بلعدل، 2013) في ضرورة وجود تشريع يقنن تنظيم الزكاة وتطبيقه مما ينعكس إيجاباً على الحصيلة الزكوية أسوة بتطبيق التشريع الضريبي مما يحقق أهدافها التنموية كما أن بساطة الهيكل التنظيمي والإداري للهيئة مقارنة في الهيكل التنظيمي لضريبة الدخل جعل عملية التحصيل تبقى محدودة مما يعزز ما توصلت إليه الدراسة في النتيجة الرابعة وهي زيادة الفريق العامل بالهيئة من ذوي الكفاءات والتخصصات في حين أن باقي النتائج توافقت مع نتائج فقرات الاستبانة المغلقة ومع نتائج الدراسات السابقة في معظمها.

## الفصل الرابع

### واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: هيئة الزكاة الفلسطينية خلال الفترة من 2011 وحتى 2015

المبحث الثاني: التوجهات المستقبلية للهيئة والاستراتيجية المقترحة



## مقدمة:

يتضح واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين بشكل جلي، من دراسة وتحليل المعلومات عن واقع تطبيق الزكاة عبر مصادرها الأولية، والتي تم الحصول عليها من إجراء عدد من المقابلات واللقاءات وورش العمل والمجموعات البؤرية والاطلاع على الدراسات السابقة، وكذلك المعلومات من المصادر الثانوية، وربطها بنتائج تحليل الاستبانة، والتعرف على هيئة الزكاة الفلسطينية وتوجهاتها المستقبلية باعتبارها الجهة التنفيذية لتطبيق القانون والذي سيتم توضيحه من خلال هذا الفصل.

## المبحث الأول

## هيئة الزكاة الفلسطينية خلال الفترة

من 2011 وحتى 2015

## تمهيد:

في هذا المبحث نبين نشأة الهيئة، والاطار القانوني لها، وواقع الحالة الزكوية في فلسطين في ظل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، ومن ثم نظرة عامة على الوضع الفلسطيني خلال العام 2015، بكافة جوانبه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني لأهميته في فهم وتحديد الاستراتيجية المقترحة في ظل الجهود التي تبذل من قبل الهيئة لتفعيل تطبيق القانون، وتطوير عملها لتحقيق أغراضها، مما يضع الهيئة أمام مسؤولياتها في حل كافة الإشكاليات التي تواجهها، وأن تنتظر للفترة المستقبلية القادمة بنظرة توسع ونمو في كافة المجالات؛ لتتمكن من تفعيل تطبيق القانون والتغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون.

## المطلب الأول:

## نشأة هيئة الزكاة الفلسطينية والإطار القانوني لها

هيئة الزكاة الفلسطينية هي هيئة وطنية مستقلة، تعمل بموجب قانون تنظيم الزكاة رقم (9) لسنة 2008م، الصادر بتاريخ 20/11/2008م والذي نص على إنشائها في المادة (26) الفقرة (1) منه، فأنشئت الهيئة في عام 2010 بقرار مجلس الوزراء رقم (144) بتاريخ 2 فبراير والقاضي بتشكيل مجلس أمناء الهيئة وشرعت في أعمالها بداية عام 2011 حيث تمر الهيئة بمرحلة التأسيس والبناء، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، والأهلية القانونية، لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات، التي تكفل لها تحقيق أغراضها، وببشر مفهوم الاستقلال المالي والإداري للمؤسسات العامة التي منحت هذه الصفة بمقتضى الأداة القانونية المنشأة لها فهما خاطئاً في كثير من الأحيان سواء للقائمين عليها أو للجهات التي تمارس نوعاً من الرقابة عليها" (تقرير مؤسسة بكدار) وفي هيئة الزكاة يوجد وجهتي نظر قانونية في الشخصية الاعتبارية لها هل هي "هيئة حكومية عامة بصرف النظر عن استقلاليتها المالية والإدارية والقانونية، وعدم تخصيص موازنة مالية خاصة بها تكون تابعة للموازنة العامة" (المدهون، 2015) أم هي "هيئة وطنية مستقلة بصرف النظر عن الصلاحيات العامة الممنوحة لها وتقيدها بالرقابة العامة وخضوعها للمساءلة من قبل المجلس التشريعي وكذلك علاقتها بمجلس الوزراء في إصدار الأنظمة واللوائح التنفيذية المفسرة للقانون بما يخص استقلال الهيئة إدارياً ومالياً" (العندور، 2015) ولتوضيح هذه الإشكالية أو الخلاف القانوني فقد أوضحت ذلك بشكل مفصل دراسة

خاصة أعدتها أمان وأشارت فيها إلى هذا الخلاف في وجهات النظر التي تستند إلى أن "توضيح مفهوم الاستقلال المالي والإداري يجب أن ينطلق ابتداءً من الفلسفة التي ابتغاها المشرع من وراء منح بعض المؤسسات العامة هذه الصفة والمتمثلة في رغبة المشرع في إيجاد كيان إداري قادر على إنشاء وتنظيم وتقديم خدمة عامة بشكل مستقل ومهني ومتكامل بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية والروتين الحكومي، كما أن هذا الاستقلال لا يعني بأي حال من الأحوال الخروج الكامل عن القوانين والأنظمة المالية والإدارية النازمة لعمل المؤسسات العامة، أو تحصين القرارات الصادرة عنها وجعلها بمنأى عن الرقابة والمساءلة، بل على العكس من ذلك تماماً، فالاستقلال يعني ممارسة الأعمال والصلاحيات المنصوص عليها قانونياً بشكل مرن وبما يتفق مع طبيعة عمل الهيئة، فيكون لها صلاحية التعاقد والقيام بكافة الأعمال التي تحقق الأغراض التي أنشأت من أجلها المؤسسة، ووضع اللوائح الداخلية المنظمة لشؤونها المالية والإدارية بالقدر اللازم لممارسة أعمالها، وأن يكون لها موازنتها الخاصة والتي تكون موازنة ملحقة وتخضع لما تخضع له الموازنة العامة من قواعد وأحكام، وأن تعتبر أموالها أموالاً عامة تسري عليها الأنظمة القانونية التي تسري على المال العام، وأن يكون لها صلاحية تنظيم شؤون موظفيها وفق نظام خاص وذلك بتشريع للأنظمة الإدارية والمالية الخاصة بها وبخلاف ذلك يسري على أعمالها وموظفيها ما يسري على الموظفين العامين من قواعد وأحكام" (البرغوثي، 2007) وللتوسع في هذا المجال ممكن الرجوع إلى دراسة عزيز كايد حول الاستقلال المالي والإداري في المؤسسات العامة الفلسطينية المفهوم والممارسة حيث شخص الحالة بشكل جيد ومن الممكن الاستفادة منها في ترسيخ مفهوم واضح للاستقلال المالي والإداري بالهيئة.

وبالاطلاع على الواقع العملي لهيئة الزكاة الفلسطينية يلاحظ أنها لم تستكمل الأنظمة الإدارية والمالية التي تحكم عملها ولم تعد دليل للإجراءات المالية خاص بها ودليل خاص باللوائح الداخلية والتنظيم الإداري ولم تحصل على تمويل من الخزينة العامة حيث لم ينص القانون الذي أنشأها على ذلك صراحة وكذلك عدم حصول موظفيها على رواتبهم وفق قانون الخدمة المدنية إلا أنها التزمت بالعلاقة الرسمية مع السلطة الفلسطينية في العديد من القضايا القانونية والإدارية في حين أن "هناك توجه لمجلس الأمناء بأن تكون الشخصية الاعتبارية للهيئة بأنها هيئة وطنية وتطبيق مفهوم الاستقلال المالي والإداري" (أبو زيد، 2015) وذلك يتفق مع اعتبار أن القانون واللائحة التنفيذية مع ما جاء في قانون الخدمة المدنية وقانون العطاءات وهو ما ينسجم مع رأي الدراسة في مفهوم الاستقلال باستثناء تخصيص موازنة مالية خاصة بها تشمل نفقات الموظفين تكون موازنة ملحقة وتخضع لما تخضع له الموازنة العامة من قواعد وأحكام وذلك للمحافظة على ديمومتها واستمراريتها وأن تعتبر أموالها أموالاً عامة تسري عليها الأنظمة القانونية التي تسري على المال العام.

### المطلب الثاني:

#### واقع الحالة الزكوية في فلسطين في ظل تطبيق قانون تنظيم الزكاة

بيّنت نتائج الدراسة، بأن القانون لم يطبق بالدرجة المطلوبة لتنظيم الزكاة وتحقيق الغرض منه، ولم تقم الهيئة بتحصيل الزكاة من كافة مواردها، باستثناء عروض التجارة، وما عزز تلك النتائج المعلومات التي تم الحصول عليها من الهيئة حول إيرادات الهيئة من الأموال الزكوية والتبرعات والمساعدات ومصارفها وفقاً لما يلي:

#### 1. الإيرادات

"الهيئة منذ بداية عملها بموجب القانون في أواخر عام 2011 وحتى شهر سبتمبر 2015، وبحسب آخر إحصاء لها عن تلك الفترة والتي تقارب أربع سنوات، بلغ عدد دافعي الزكاة عبر الهيئة (1875) مكلف، دون تحديد الوعاء الزكوي لعدم الأخذ بالإلزام في جمع الزكاة وعدم استخدامها لنموذج الإقرار الزكوي" (الخطيب، 2015)، والجدول رقم (21) يبيّن مؤشرات الوضع القائم لإيرادات الهيئة عن الفترة أعلاه من الأموال الزكوية والتبرعات والمساعدات والتي تم الحصول عليها من تقارير الهيئة المالية خلال فترة الأربع سنوات الماضية.

#### جدول 21

يوضح مؤشرات الوضع القائم لإيرادات الهيئة من الأموال الزكوية والتبرعات والمساعدات خلال

الفترة من 2011 وحتى شهر سبتمبر 2015

م.	المؤشر	عدد الدافعين للزكاة	الأموال المحصلة بالدولار الأمريكي	القيمة القياسية (نسبة المحصل من إجمالي التحصيلات)
1	عروض التجارة	1,875	2,054,101.00	81%
2	زكاة النقود وما يقوم مقامها	0,00	0,00	—
3	زكاة كسب المال والمهن الحرة	0,00	0,00	—
4	زكاة المستغلات	0,00	0,00	—
5	زكاة الزروع والثمار	0,00	0,00	—
6	زكاة المعادن والركاز	0,00	0,00	—
7	زكاة الذهب والفضة	0,00	0,00	—
8	زكاة الأنعام	0,00	0,00	—
9	زكاة مستخرجات البحر	0,00	0,00	—
10	زكاة عسل النحل والمنتجات الحيوانية والمائية	0,00	0,00	—
11	تبرعات ومساعدات خارجية	غير محدد	473,964.00	19%
	الإجمالي	1,875	2,528,065.00	100%
	المتوسط السنوي للأموال الزكوية والتبرعات والمساعدات خلال الفترة		630,000 دولار	

الجدول جُرد بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الزكاة الفلسطينية غزة والتي تم تصنيفها وفقاً لمواردها.

**التعليق:** يعتبر هذا العدد من المكلفين، محدوداً جداً، إذا ما قسناه بعدد الشركات المسجلة لدى دائرة السجل التجاري، حيث أن "عدد الشركات المسجلة لدى دائرة السجل التجاري وصل إلى (23,030) شركة وتاجر فردي، برأسمال إجمالي قدره (\$1,196,117,390) دولار أمريكي، للشركات المساهمة والشركات ذات المساهمة المحدودة، دون احتساب رأسمال شركات التضامن؛ لعدم تحديد رأس المال في عقود شركات التضامن" (أبو رويضة، 2015)، وهذه الشركات تعتبر من المكلفين بدفع الزكاة وفقاً للقانون، مع ملاحظة أن هنالك العديد من التجار لا يقوموا بتسجيل نشاطهم التجاري لدى مسجل الشركات، وكذلك عدم احتساب رأسمال شركات التضامن والنشاطات التجارية ذات الملك الفردي، مما يشير ذلك إلى عظم الأموال الزكوية الممكن تحصيلها من هذه الموارد، وفق ما هو مبين في الجدول رقم (22)، الذي يبيّن عدد المكلفين بدفع الزكاة وفق القانون وحجم الأموال الخاضعة للزكاة ومقدار الزكاة الواجب تحصيلها باستثناء التبرعات والمساعدات:

## جدول 22

### يبيّن عدد المكلفين بدفع الزكاة بموجب القانون

#### وحجم الأموال الخاضعة للزكاة ومقدار الزكاة الواجب تحصيلها سنوياً

الشركات والأفراد	عدد المكلفين	رأس المال المستثمر	صافي رأس المال العامل	هامش الربح 10%	الوعاء الزكوي	الزكاة الواجبة بمقدار 2.5%
شركات مساهمة	30	778,067,390	389,033,695	77,806,739	466,840,434	11,671,011
شركات ذات مسؤولية محدودة	2787	418,050,000	209,025,000	41,805,000	250,830,000	6,270,750
شركات تضامن	3400	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
أفراد	16813	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد
<b>الإجمالي</b>	<b>23,030</b>	<b>1,196,117,390</b>	<b>598,058,695</b>	<b>119,611,739</b>	<b>717,670,434</b>	<b>17,941,761</b>

والجدول جُرد بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الاقتصاد الفلسطينية غزة والمبالغ المدرجة بالدولار

**ملاحظة:** تم احتساب صافي رأس المال العامل بنسبة فرضية من قبل الباحث بمتوسط نسبة 50% من رأس المال المستثمر، وإضافة هامش ربح بمقدار 10% من رأس المال فيكون الوعاء الزكوي 60% من رأس المال المستثمر.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الأموال الزكوية التي يمكن تحصيلها من خلال المصارف الفلسطينية كبيرة، فحسب المعلومات المنشورة عن سلطة النقد الفلسطينية في تقريرها السنوي لعام 2014، والذي "يبيّن أن هناك ارتفاعاً لحجم الموجودات والودائع في المصارف، حيث بلغت موجودات المصارف الفلسطينية للعام 2014 (11.815) مليار دولار بارتفاع نسبته 5.6% مقارنة بالعام 2013، فيما بلغ حجم وودائع العملاء في المصارف لعام 2014 بمبلغ (8.934) مليار بزيادة 7.6% عن العام 2013". (بوابة <http://www.palestineconomy.ps> 2015: "نت") "وعدد المصارف المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية 16 مصرف"، مع العلم بأن الحد الأدنى

لرأس المال المسموح به للبنك 50 مليون دولار. (سلطة النقد الفلسطينية [www.pma.ps](http://www.pma.ps) 2015: "نت")

في حين أن سلطة النقد رفعت هذا الحد إلى 75 مليون دولار وفقاً لمصادر وكالة الأنباء معا " قرر مجلس إدارة سلطة النقد الموافقة على رفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع أو المخصص لمزاولة العمل المصرفي في فلسطين من (50) إلى (75) مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات المتداولة". (معا <https://www.maannnews.net> 2015/05/24: "نت")

وأما فيما يخص العديد من موارد الزكاة الأخرى والتي لم تُحصّل الهيئة منها أموال زكوية، حيث تبيّن أن هناك قصور من قبل الهيئة في العمل على تطبيق القانون في تحصيلها، وأنها لم تولي اهتماماً في هذه الجوانب، ولم تضع لها خطة في السنوات الماضية، وأن الهيئة في العام 2015 قامت بإعداد خطة تشغيلية تضمنت أهدافها تعزيز دور الهيئة في استقطاب أموال الزكاة والمساعدات والهبات، دون أن تحقق أي نتائج ملموسة، مما يستوجب عليها العمل وفق خطة استراتيجية، وفي ذلك أفاد عضو مجلس الإدارة بالهيئة أنه "من الممكن بناء علاقات قوية مع وزارة النقل والمواصلات، وضريبة الدخل، ووزارة الزراعة، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة التربية والتعليم، ومنظمات المجتمع المدني، ووزارة الصحة، والتنسيق معها مما يتطلب من الهيئة بذل مجهود كبير في ذلك وكذلك في جمع المعلومات وبناء قاعدة بيانات محوسبة عن موارد الزكاة للشروع بتحصيل الزكاة وفق القانون من كافة مواردها". (العشي، 2015)

وبمقارنة النتائج التي حققتها الهيئة على صعيد الإيرادات وما يجب أن تكون عليه نجد أنها تعبر عن عدم فاعلية هيئة الزكاة في تطبيق القانون حتى نهاية سبتمبر 2015 حيث بلغت نسبة متوسط التحصيل السنوي للزكاة ما يقارب (500,000) دولار تقريباً مقارنةً بالأموال الزكوية المفترض تحصيلها إلزامياً والتي تقدر بمبلغ (17,900,000) أي ما نسبته (2.8%) تقريباً، وهذه نسبة قليلة جداً وذلك على اعتبار أن الخاضعين لدفع الزكاة إلزامياً وفق القانون هم جميع الشركات الفلسطينية المسجلة لدى سجل الشركات باستثناء التبرعات والمساعدات. وأن نسبة الدافعين للزكاة من إجمالي عدد المكلفين بدفع الزكاة (8%) تقريباً وبالتالي فإن درجة التزامهم بدفع الزكاة للهيئة محدود جداً.

وبمقارنة الإيرادات الزكوية الممكن تحصيلها استناداً لبيانات وزارة الاقتصاد عن الشركات الملزمة بدفع الزكاة وفق القانون والمبيّنة في جدول رقم (22) بإيرادات ضريبة الدخل التي تظهر متوسط تحصيل سنوي 21 مليون دولار وفق الجدول رقم (23) حيث يتضح أن إيرادات الأموال الزكوية مقارنة إلى إيرادات ضريبة الدخل بل قد تزيد حيث لم يؤخذ بعين الاعتبار إيرادات الأموال الزكوية الأخرى ومنها زكاة الودائع لدى المصارف والتي قدرت بمبلغ 9 مليار دولار فهذا الواقع يشكل عائق أمام هيئة الزكاة في تحصيلها للزكاة من هذه الموارد لشعور المكلف بالازدواجية في

العبء المالي من ضريبة وزكاة مما يعزز وجهة النظر التي تتبني توحيد الجهود من خلال تنظيم العلاقة بين ضريبة الدخل وهيئة الزكاة بحيث تكون علاقة تكاملية وتنص صراحة وبحكم القانون على خصم الزكاة من الضريبة مما يحسن من حصيلة ضريبة الدخل وبالمقابل زيادة حصيلة الأموال الزكوية عبر تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة.

### جدول 23

#### بيّن حجم الأموال الضريبية المحصلة

خلال الفترة من 2012 وحتى 2015 بالدولار الأمريكي

السنوات				المكلفين بدفع ضريبة الدخل
2015	2014	2013	2012	
7,200,000	4,300,000	6,200,000	4,300,000	الشركات والمصارف وشركات التأمين
4,400,000	2,900,000	5,100,000	2,900,000	الأفراد
13,500,000	13,200,000	10,100,000	10,000,000	الموظفون والمستخدمون
25,100,000	20,400,000	21,400,000	17,200,000	الإجمالي

الجدول جُرد بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية غير منشورة

وهناك واقع آخر أظهرته نتائج الدراسة أمام هيئة الزكاة الفلسطينية، وهو تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة في، الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف، والتي تحصل على شريحة كبيرة من الأموال الزكوية، وذلك استناداً إلى ما ورد من معلومات في النشرة الصادرة عن الإدارة العامة للزكاة في وزارة الأوقاف لعام 2014 والتي تم الحصول عليها رداً على مراسلة الباحث لمدير عام الإدارة العامة للزكاة ملحق رقم (9) والتي أظهرت بأن عدد اللجان بها 45 لجنة موزعة على محافظات غزة وأن قيمة المساعدات التي قدمتها الإدارة العامة للزكاة ولجانها الفرعية خلال الأعوام (2012، 2013، 2014) على التوالي مبلغ (2,049,320)، (2,690,113)، (13,122,206) دولار ما مجموعه (17,861,636) دولار وبمتوسط سنوي 6 مليون دولار تقريباً وبمقارنة تحصيلات هيئة الزكاة لنفس الفترة مع تحصيلات لجان الزكاة التابعة للأوقاف نجدها تمثل نسبة (10%) تقريباً من تحصيلات اللجان هذا باستثناء الأموال الزكوية التي يتم تحصيلها عبر الجمعيات الخيرية وهذا ما يؤكد ضرورة تفعيل دور الهيئة كجهة رسمية بحكم القانون في تنظيم الزكاة تحصيلًا وصرفًا لتحقيق مقاصدها وإبراز أهميتها على أرض الواقع.

### 2. المصارف

تصرف الزكاة على مصارفها المحددة في الشرع الإسلامي بأدلة الكتاب والسنة والإجماع. وتدفع الزكاة إلى الأصناف الثمانية وقد بيّنت هذه الأصناف في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ

فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ». وقد قامت الهيئة بالصرف وفق الشريعة الإسلامية والجدول رقم (24) ببيان مصارف الهيئة للأموال الزكوية على المشاريع ونفقاتها التشغيلية من الأموال التي تم تحصيلها، حيث أن ثلث إيرادات الهيئة تم صرفها على المشاريع الطارئة والباقي تم توزيعها على مشاريع تخدم الأسر الفقيرة وأقفر الفقراء ومشاريع تنمية كتوفير فرص عمل والطاقة الشمسية بالإضافة إلى تغطية نفقات الهيئة التشغيلية.

## جدول 24

يبين مؤشرات قياس الوضع القائم لمصارف الزكاة عبر الهيئة

خلال الفترة من أول نوفمبر 2011 وحتى نهاية سبتمبر 2015

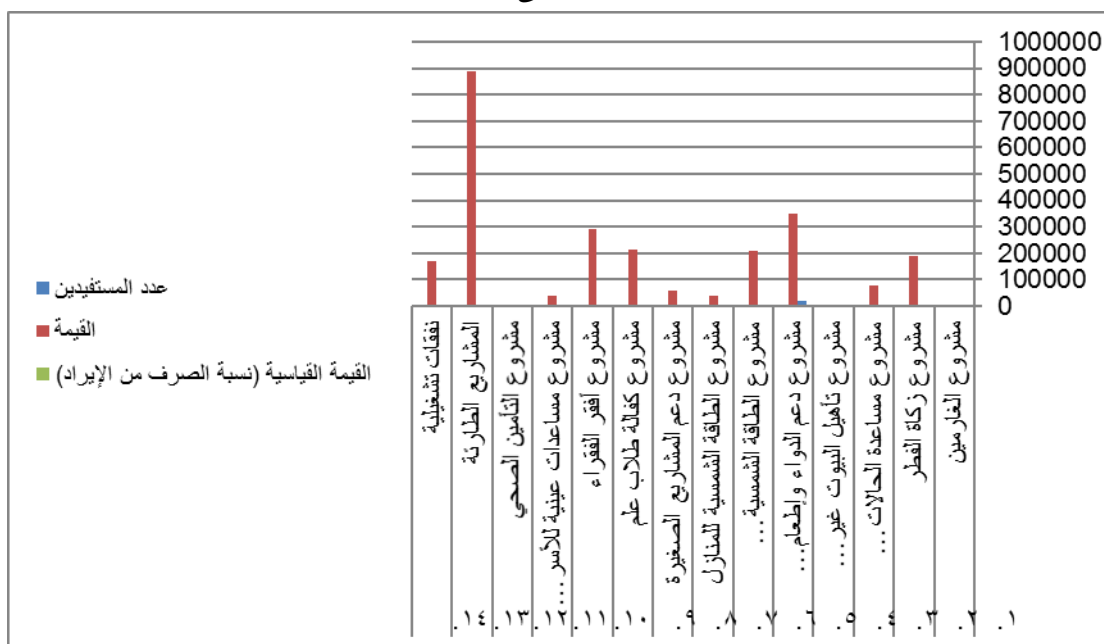
م	المشروع	المؤشر	الفئة المستفيدة	عدد المستفيدين	القيمة	القيمة القياسية (نسبة الصرف من الإيراد)
1.	مشروع الغارمين	عدد الغارمين الذين تم استهدافهم	غارم مسجون	*	3000.00	% 0.12
2.	مشروع زكاة الفطر	عدد الأسر المستفيدة من المشروع	أسر فقيرة	1900	190,000.00	% 7.52
3.	مشروع مساعدة الحالات الخاصة من الموظفين	عدد الموظفين المستفيدين من المشروع	موظف حكومي	31	76,525.00	% 3.03
4.	مشروع تأهيل البيوت غير الصالحة للسكن	عدد البيوت غير صالحة للسكن التي تم تأهيلها	أسر فقيرة	لم يتم	*	*
5.	مشروع دعم الدواء وإطعام المرضى	عدد المرضى الذين تم استهدافهم	مريض من الفقراء	17,500	350,022.00	% 13.85
6.	مشروع الطاقة الشمسية للمستشفيات	كمية الطاقة الشمسية المنتجة	مؤسسة صحية بالكيلو واط	73	209,160.00	% 8.27
7.	مشروع الطاقة الشمسية للمنازل	عدد المنازل وكمية الطاقة	منازل فقيرة/ كمية الطاقة	53	38,000.00	% 1.50
8.	مشروع دعم المشاريع الصغيرة	عدد فرص العمل	أسرة فقيرة	32	60,000.00	% 2.37
9.	مشروع كفالة طلاب علم	عدد الطلاب المكفولين	طالب علم فقير	1000	212,388.00	% 8.40
10.	مشروع أقفر الفقراء	عدد الأسر المستهدفة	أسرة فقيرة	786	290,133.00	% 11.48
11.	مشروع مساعدات عينية للأسر الفقيرة	عدد الأسر الفقيرة المستفيدة	أسرة فقيرة	1500	40,184.00	% 1.59
12.	مشروع التأمين الصحي	عدد المؤمنین صحيا الذين تم استهدافهم	أسرة فقيرة	لم يتم	*	*
13.	المشاريع الطارئة	حجم الأموال المنفقة	أسرة فقيرة	*	890,157.00	% 35.21
14.	نفقات تشغيلية	حجم النفقات التشغيلية	رواتب موظفين	*	168,495.00	% 6.66
الإجمالي						% 100
2,528,064.00						

المصدر: هيئة الزكاة الفلسطينية المبالغ بالدولار الأمريكي وتم احتساب المؤشرات بناء على إجمالي الإيرادات خلال السنوات الأربع السابقة.



## شكل رقم 1

يبين الشكل بياناً نسب الصرف على المشاريع والمصاريف التشغيلية للهيئة خلال الفترة من نهاية نوفمبر 2011 وحتى نهاية سبتمبر 2015



الشكل جُرد بواسطة الباحث

كما يبين الجدول رقم (25) نتائج أعمال الهيئة السنوية خلال الفترة من نهاية نوفمبر 2011 وحتى نهاية سبتمبر 2015 من خلال مقارنة مجموع الأموال الزكوية المُحصَّلة بمجموع الأموال المصروفة على المشاريع ونفقات الهيئة التشغيلية والذي يدل على وجود تحسن في الإيرادات من سنة إلى أخرى والذي يعني بأن الهيئة تبذل جهود نحو تفعيل تطبيق القانون ولكن ليس بالشكل المرجو.

## جدول 25

إيرادات ونفقات هيئة الزكاة الفلسطينية خلال الفترة

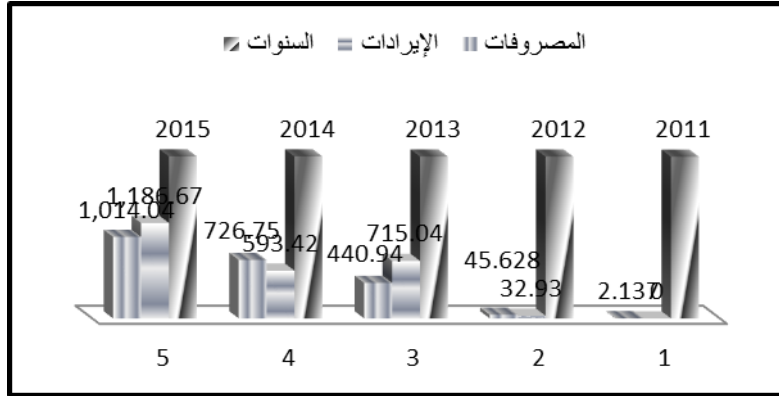
من نوفمبر 2011 وحتى سبتمبر 2015 (العملة: دولار الأمريكي والمبالغ بالآلاف دولار)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	المجموع
الفائض أو العجز المدور		(2.137)	(14.835)	259.265	125.935	
الإيرادات	0	32.930	715.040	593.42	1,186.67	528.060,2
المصروفات	2.137	45.628	440.940	726.75	1,014.04	229.495,2
الفائض والعجز العام	(2.137)	(12.698)	274.100	(133.330)	172.630	298.565
فائض أو عجز متراكم		(14.835)	259.265	125.935	298.565	

الجدول جُرد بواسطة الباحث اعتماداً على بيانات هيئة الزكاة الفلسطينية مع العلم بأن المبالغ التي بين قوسين تعبر عن العجز

## شكل رقم 2

يبين الشكل بالرسم البياني الإيرادات والمصروفات لهيئة الزكاة  
خلال الفترة من 2011 حتى 2015



الشكل جُرد بواسطة الباحث

## 3. المعوقات والصعوبات التي تواجه الهيئة في تطبيق القانون

فكان من المهم جدا إجراء تحليل عميق للمعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة والمتمثلة بالحالة الزكوية في ظل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني القائم، فالمعلومات حول ذلك مهمة جداً لتمكين الهيئة من تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة وإعداد أي خطة استراتيجية للقطاع الزكوي تتبناها الهيئة.

حيث أظهرت الدراسة العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والتي كانت محل دراسة وتحليل في صياغة الاستراتيجية المقترحة، وهناك قضايا عديدة متعلقة بالتحديات التي تواجه القطاع الزكوي في مجال التحصيل والمتابعة والحد من التهرب منه وآليات صرفها في الأوجه المحددة شرعاً، مما يستدعي البحث عن الأسباب والمؤثرات على ذلك. فكانت لنا مقابلة مع الباحث في ثغرات قانون تنظيم الزكاة حيث أظهر بحثه غير المنشور العديد من الثغرات والتي لا بد من الاهتمام بها من قبل المسؤولين عن تطبيق القانون وكان له رأي حول المعوقات والتي أكد على أهمها وهي "ضعف الوعي المجتمعي في مؤسسة الزكاة" (الأغا، 2015) ولذلك لا بد من إعادة تقييم لنوعية الخدمات الزكوية وجودة الخدمة وحقيقة التصورات، وجودة الأداء والشفافية في تقديم الخدمات وفقاً للمعايير التي تحقق العدالة الاجتماعية، وقياس مدى فعالية هذه الخدمات في ظل ما يعكسه الواقع الزكوي مقابل نوعية المفاهيم التي ينظر لها المستفيدين ومستوى الخدمات التي يجب أن يتلقوها ومدى تلبية توقعاتهم مما دفع بأن نلقي نظرة عامة على الوضع الفلسطيني خلال عام 2015 لتحديد الاستراتيجية المقترحة والحلول والمساهمات في تفعيل تطبيق القانون والتغلب على المعوقات والصعوبات التي تضمنها الفصل السادس بالنتائج والتوصيات حيث أخذت بعين الاعتبار بصياغة الاستراتيجية.

### المطلب الثالث:

#### نظرة عامة على الوضع الفلسطيني خلال العام 2015

يعتبر معرفة الوضع الفلسطيني خلال العام 2015 بكافة جوانبه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني ذات أهمية عالية في فهم وتحديد الاستراتيجية المقترحة، فهو يوفر الأساس للتخطيط وفقاً للموارد المتاحة، ولما له الأثر في القطاع الزكوي في تحصيل الأموال الزكوية وتأدية مصارفها لحماية المجتمع من مظاهر الفساد وبناء دولة الحكم الرشيد، فمعرفة السياسات المالية ووضع السكان وحالاتهم الاجتماعية والقوانين ذات العلاقة بالقطاع الزكوي ضرورية ومهمة، فهي بمثابة تقييم يتيح المجال لتحديد العلاقة الشاملة بين القطاع الزكوي وغيرها من الهيئات والوزارات كما أنها تحفز على إنشاء علاقات بين القطاعات المختلفة الرامية إلى تحسين الواقع الزكوي في فلسطين من خلال تطبيق القانون وفق الاستراتيجية المقترحة.

وبالاطلاع على الوضع السياسي خلال العام 2015 نجد أنه على المستويين المحلي والخارجي ظل الوضع السياسي يراوح مكانه، متسماً بالهشاشة والتقلب وعدم الاستقرار، وتعثّر المفاوضات، وتصعيد الممارسات الإسرائيلية العدوانية والإصرار الإسرائيلي على مواصلة التوسع الاستيطاني في الضفة، وإبقاء قطاع غزة تحت الحصار، إضافة إلى استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي واستمرار تعطيل المجلس التشريعي. وعدم تحمل حكومة الوفاق مسؤولياتها في قطاع غزة. مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة حيث "مع استمرار الاعتماد على المساعدات وارتفاع معدلات البطالة إلى ما نسبته 45% في قطاع غزة و18% في الضفة، وارتفعت البطالة في صفوف الشباب إلى ما يزيد عن 60% بحلول نهاية عام 2014 وهذا مؤشر على التدهور الاقتصادي غير المسبوق لسكان القطاع نتيجة تشديد الحصار عليه" (جهاز الإحصاء المركزي [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps) 2014)

"وبلغت نسبة الفقر في قطاع غزة 50% بينما في الضفة 38.8% وارتفعت نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات تموينية من البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية لتصل إلى 27.7% في قطاع غزة". (الطرشاي، 2015)

واتسم الوضع القانوني في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي بالاختلاف، بحيث أصبح كل طرف يتمسك بشرعيته في التشريع للقوانين، ففي الضفة الرئيس يصدر مراسيم رئاسية وفي غزة التشريعي يصدر قوانين بدون مصادقة الرئيس مما أوجد واقع تشريعي يشوبه التناقض والاختلاف في تطبيقه على شطري الوطن مما يشكل عائق في التطبيق للقوانين.

### خلاصة المبحث الأول:

ومن خلال استعراض نشأة هيئة الزكاة الفلسطينية والإطار القانوني لها ، وواقع الحالة الزكوية في فلسطين في ظل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، واستعراض النظرة العامة على الوضع الفلسطيني خلال العام 2015، خلص الباحث بنتيجة بأن واقع تطبيق القانون يعبر عن عدم استكمال النظم الضابطة لتنظيم الزكاة وتحديد الآليات والإجراءات اللازمة لعمل الهيئة، حيث لا بد من استكمال هذه النظم ووضع آليات عمل لهيئة الزكاة لتنظيم الزكاة تحصيلًا وصرفًا وفق القانون، سواء كانت نُظم إدارية أو مالية، بحيث تنظم عملية جباية الزكاة وصرفها وفقًا للقواعد الشرعية، هذا بالإضافة إلى اتخاذ القرارات اللازمة لتنظيم الزكاة، وخصوصًا التي لها علاقة بوضع الحلول للمعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون، والتي يتمثل أهمها في ثلاثة نقاط وفقًا لما يلي:

1. تعدد الجهات التي تقوم بجمع الزكاة في مشاركتها للهيئة في تحصيل الزكاة من المكلفين والشركات وصرفها
  2. تنظيم العلاقة بين قانون تنظيم الزكاة وقانون ضريبة الدخل بما يحقق التكامل وتفاقي التعارض والازدواجية بينهما.
  3. توضيح العلاقة وتوطيدها بين كل من هيئة الزكاة وجهات الاختصاص الداعمة لتطبيق القانون كالقضاء والداخلية والحكم المحلي ووزارة الاقتصاد وسلطة الأراضي وغيرها.
- حيث أن هذه النظم والقرارات ستمثل عند صدورهما أساس قوي لتنظيم العمل والتعاملات مع الهيئة والمكلف واللجان المعنية وجهات الاختصاص في تطبيق القانون، وفي وضع حلول للخلافات أو المشاكل التي تواجه كل من الهيئة والمكلف والجهات المساندة لتطبيق القانون، هذا بدوره يساعد على تطبيق القانون بكفاءة وفاعلية، مما يعود على تحقيق مقاصد الزكاة والغرض من تشريع القانون بتنظيم الزكاة في فلسطين تحصيلًا وصرفًا، والتي تعتبر من أهم الموارد المالية للدولة الإسلامية.

## المبحث الثاني

## التوجهات المستقبلية للهيئة والاستراتيجية المقترحة

## تمهيد:

يتضح من خلال المبحث الأول، بأنه لم يكن في مقدور الهيئة خلال فترة عملها منذ نشأتها وحتى نهاية عام 2015، الوصول إلى المستوى المطلوب من تحقيق الغرض من إنشائها، وتحقيق أهدافها بالشكل المرجو، وخصوصاً في ظل المعوقات والصعوبات التي تواجهها لتحقيق أهدافها، واستكمالاً للمبحث الأول في وصف وتحليل واقع تطبيق القانون كان لزاماً على الباحث دراسة وتحليل التوجهات المستقبلية للهيئة من خلال دراسة النظرة المستقبلية لتفعيل تطبيق القانون، والاستراتيجية المقترحة كأحد أهم الحلول والمساهمات لتفعيل تطبيق القانون، والتي سيتم التطرق لها في هذا المبحث، حيث أن هذه الاستراتيجية تم صياغتها استناداً للمعلومات التي تم جمعها عن الهيئة وتوجهاتها عبر اللقاءات المتكررة مع الإدارة ومجلس أمنائها والعاملين فيها بطريقة مهنية وعلمية وبمساعدة طاقم المجموعة البورية، والتي جاءت متوافقة مع القرار الحكيم لمجلس الأمناء بالهيئة بإعداد خطة استراتيجية لفترة خمس سنوات.

## المطلب الأول:

## النظرة الاستراتيجية لتفعيل تطبيق القانون

في ضوء مؤشرات الواقع لتطبيق القانون والتوجهات العامة المستقبلية للهيئة وتفعيلها كهيئة وطنية مستقلة لتنظيم الزكاة، وضرورة مأسسة الزكاة لتحقيق الزكاة مقاصدها، والتي أظهرتها نتائج الدراسة والمؤشرات المستقبلية فإن النظرة الاستراتيجية التي تم بلورتها، تحمل عنوان استراتيجية النمو والتوسع، فهي التوجه الأفضل لتفعيل تطبيق القانون للارتقاء بالوضع الحالي، من خلال تحديد أهدافها أو النتائج المطلوب تحقيقها، إذ من المفترض أن تشهد الفترة المستقبلية للهيئة في ظل تنفيذها استراتيجية النمو والتوسع نمواً كبيراً في موارد الزكاة وتنوعها، الأمر الذي يتطلب من الهيئة التوسع في استقطاب الكفاءات المحلية، ورفع درجة الوعي المجتمعي بمأسسة الزكاة؛ لتنتقل لمرحلة التوسع في تقديم الخدمات للفئات المستهدفة بشكل أكبر؛ مما يعزز ثقة المجتمع الفلسطيني بها، ومما يساعد الهيئة بتحقيق أهدافها أيضاً تفعيل العمل التطوعي كركيزة أساسية في المجتمع الفلسطيني؛ لتجنيد العاملين عليها في مرحلة لاحقة من العمل التطوعي، وزيادة أعداد العاملين بالهيئة، وإنشاء أقسام ووحدات تنظيمية جديدة، وتطوير طرق وأساليب العمل، واستخدام التكنولوجيا لتطوير أنشطتها، وغرس قيم وأخلاقيات عمل جديدة بين الموظفين، كل ذلك يمثل الاتجاه نحو النمو والتوسع، والتي ستساعد على تحقيق العديد من المزايا أهمها تحقيق

قدر أكبر من التحصيل للزكاة من مواردها كافة، وتقديم خدمة مميزة من خلال المنظمات الخدمية والأجهزة الحكومية، وتحقيق مكانة أقوى للهيئة، وتحقيق القدرة على التمتع باقتصاديات الحجم الكبير، وإمكانية السيطرة والنجاح في الأجل الطويل، وخصوصاً أنها تمتلك نقاط قوة وفرص تمكّنها من ذلك، مما يحدث تغيير جذري وحقيقي في واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين، وتوفير مناخ جديد في هيئة الزكاة، ابتداءً بالجوانب العقديّة، والمفاهيم المتعلقة بالزكاة، والجوانب المجتمعية وسلوك أفرادها، وتغيير في الواقع الزكوي في فلسطين، مما يؤدي إلى تحقيق فاعلية الزكاة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، وتطوير ثقافة المجتمع الفلسطيني في الفكر السياسي والديني والاقتصادي والقانوني، وتطوير التشريعات المالية الموروثة، ودور الهيئة في ذلك هو إحداث التغيير نحو تنظيم الزكاة وتبني البرامج الطويلة الأمد التي تطبق عبر سنين طويلة من العمل والجهد الواعي للوصول للتغيير المنشود، ولابد من التغلب كافة المعوقات والصعوبات التي تواجه الهيئة في تحقيق هذا التغيير من خلال النظرة الاستراتيجية في تطبيق استراتيجية النمو والتوسع والتي تتضمن مجموعة من الراحل نبينها فيما يلي:

**أولاً: تطبيق خطوات توجهات استراتيجية النمو والتوسع المقترحة المتمثلة فيما يلي:**

1. تبني عملية التخطيط الاستراتيجي وصولاً لصياغة استراتيجية خاصة بالهيئة.
2. إجراء نشاطات تغطي مجالات البحث وتقديم الاستشارات لفهم واقع الأوضاع المجتمعية وحل المشاكل الإنسانية الهامة التي يعاني منها النظام الاجتماعي في فلسطين.
3. تطوير أساليب وطرق جباية وصرف الزكاة، واتباع ممارسات تقييمية ورقابية للأداء مستمرة، وتطوير برامج تدريب العاملين عليها ما قبل الشروع بالعمل وخلالها.
4. استثمار موارد الهيئة المالية بما يحقق مشاريع تنمية ذات أهداف اجتماعية.
5. تعزيز وتوطيد الشراكة مع المؤسسات الفلسطينية المحلية (المنظمات الأهلية، التعاونيات، السلطات المحلية) واستكشاف كافة الإمكانيات لتوسيع الائتلافات الحالية بقيادة الهيئة.
6. بناء شبكة من العلاقات ما بين المؤسسات الزكوية العالمية الحكومية وغير الحكومية وهيئة الزكاة الفلسطينية بما يكفل النهوض بأدائها وتطبيق القانون بما يحقق الحد من ظاهرة الفقر والبطالة.
7. تعزيز وضع الهيئة على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تكثيف حضورها في وسائل الإعلام وتسلط الضوء على دورها الريادي.
8. نشر فقه الزكاة من خلال العديد من الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية وتبسيطها بما ينسجم مع القدرة الاستيعابية لأفراد المجتمع.

9. استثمار مزيد من الجهود في رفع مهارات وخبرات العاملين في الهيئة وتأهيلهم لمراحل متقدمة من العمل نحو تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين.
10. بناء وتطوير نظم إدارة المعلومات الخاصة بالهيئة، فيما يتعلق بمشاريع الهيئة التنموية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة الموارد المالية والزكوية، وإدارة مصارف الزكاة وعمل وحدة إحصاء وحصر للحالات الاجتماعية ميسورة الحال وفقاً لمعايير تحقق التنمية المجتمعية لبناء مجتمع متكافل تتحقق فيه العدالة الاجتماعية.
11. استكشاف فرص جديدة لتقوية دعائم الشراكة مع الجامعات المحلية.
12. بذل جهود حقيقية لجذب الخبرات الوطنية لتحسين أداء الهيئة على الصعيد الزكوي والتنموي وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج.
13. تطبيق إلزامية الزكاة بشكل تدريجي باستثمار صفة الضبطية القضائية لتحصيل الزكاة جبراً من الشركات والشخصيات الاعتبارية المتنوعة وتطبيق العقوبة المحددة وفق القانون على كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه أو يتحايل أو يتهرب عن دفعها.

#### ثانياً: النظام الزكوي المنظور في فلسطين (محافظات غزة) والاستراتيجية المقترحة

ويقترح الباحث على ضوء ما سبق بالدفع باتجاه وضع آليات عمل لهيئة الزكاة لتحصيل الزكاة وفق القانون على شكل نظام زكوي ينظم عملية جباية الزكاة وصرفها وفقاً للقواعد الشرعية، بجانب النظم الإدارية والمالية الأخرى والقرارات التنظيمية لعملية جباية الزكاة وتنظيمها والصادرة عن هيئة الزكاة الفلسطينية فقط كجهة رسمية بحكم القانون، والذي يجب أن يتضمن بشكل رئيس حل مشكلة تعدد الجهات التي تقوم بجمع الزكاة، مثل لجان الزكاة والتي لا بد من دمجها ضمن إطار عمل هيئة الزكاة لتحصيل أكبر قدر ممكن من الزكاة من المكلفين والشركات بشكل منظم، وكذلك تنظيم العلاقة بين قانون تنظيم الزكاة وقانون ضريبة الدخل بما يحقق التكامل وتفاذي التعارض والازدواجية بينهما، كما لا بد من توضيح العلاقة وتوطيدها بين هيئة الزكاة وجهات الاختصاص الداعمة لتطبيق القانون، كالقضاء، والداخلية، والحكم المحلي، ووزارة الاقتصاد، وسلطة الأراضي، وغيرها بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في النظرة الاستراتيجية لتطبيق القانون، وتطبيق الاستراتيجية المقترحة والإسراع في إصداره.

#### ثالثاً: الدافع وراء صياغة استراتيجية لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة

"لقد كانت الفترة من 2011 وحتى العام الحالي 2015 هي مرحلة تأسيس وبناء للهيئة على الرغم من عدم توفر الإمكانيات من موارد مادية وبشرية وتنظيمية لكي تستطيع أن ترقى في عملها نحو تطبيق قانون تنظيم الزكاة بكفاءة مع استشراف المستقبل بنظرة توسع ونمو في كافة المجالات

لنتمكن من تفعيل تطبيق القانون لتساهم الهيئة في رفع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في فلسطين فلقد كان من غير الممكن في الفترة الماضية الوصول بالهيئة إلى المستوى المطلوب من تحقيق الغرض من إنشائها وتحقيق أهدافها بشكل كلي" (أبو زيد، 2015). وعليه فقد عزز هذا الواقع وجه النظر المستقبلية في تبني استراتيجية النمو والتوسع، مستنداً على العديد من الدوافع لصياغة استراتيجية مقترحة لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني، وأهمها تحقيق الأهداف الرئيسة للهيئة التي أنشئت من أجلها وتحقيق أغراضها، والذي لن يتأتى ذلك إلا بممارسة الهيئة للإدارة الاستراتيجية، وخصوصاً أنها حديثة النشأة، وكذلك لنتمكن من مواجهة المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون في ظل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفلسطين، والتغلب على نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة داخل الهيئة، واستثمار الفرص ووضع الحلول للتهديدات التي تواجه عملها في السنوات القادمة، انسجاماً مع الأولويات والأهداف المحددة والتي تساهم في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا، وأن يكون عام 2016 عام الانطلاقة نحو التخطيط الاستراتيجي في القطاع الزكوي وصياغة أول استراتيجية للهيئة بمشاركة كافة الجهات ذات الاختصاص.

### المطلب الثاني:

#### الاستراتيجية المقترحة

#### الإطار العام لصياغة الاستراتيجية:

لقد قام الباحث بإعداد الاستراتيجية المقترحة لهيئة الزكاة لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، وفق الأصول المهنية في إعداد وصياغة الاستراتيجيات، مستعيناً بالدراسات السابقة والخطط الاستراتيجية للعديد من المؤسسات وكذلك نخبة من الخبراء في التخطيط الاستراتيجي، حيث تمثلت الاستراتيجية في استراتيجية النمو والتوسع لمناسبتها لواقع العمل الزكوي في فلسطين وهيئة الزكاة الفلسطينية، واتبع الباحث منهجية علمية في صياغتها، تتلاءم مع البيئة الداخلية والخارجية، وأخذاً بعين الاعتبار الإمكانيات الفنية واللوجستية المتاحة للهيئة، وتخصيصها للاستخدامات البديلة بما يحقق زيادة الكفاءة والفعالية، والدقة في التنبؤ بنتائج التصرفات وتقدير الفرص المستقبلية، ومنطقية الأهداف الاستراتيجية وإمكانية تحقيقها، وبما يمنحها إمكانية الحصول على الميزة التنافسية المستمرة وبما يعزز التضامن المجتمعي بمأسسة الزكاة، وخصوصاً أنها حديثة الإنشاء، وهذه الاستراتيجية المقترحة لتطبيق قانون تنظيم الزكاة استكمالاً للدراسة كأحد أهم النتائج التي توصل لها الباحث من خلال وصف وتحليل واقع تطبيق القانون والتي تعتبر من أهم الحلول والمساهمات لتفعيل تطبيق القانون والتي تتمثل فيما يلي:





الاستراتيجية المقترحة  
لهيئة الزكاة الفلسطينية - محافظات غزة  
وتطبيق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني

إعداد

الباحث: عبد الناصر نظير مهنا

نوفمبر 2015

إشراف الدكتور علاء الدين عادل الرفاتي

هيئة الزكاة الفلسطينية - محافظات غزة	
الجهة الداعمة	أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى
المكان	محافظات غزة - فلسطين
فترة التطبيق	فترة التنفيذ: 1 يناير 2016 وحتى 31 ديسمبر 2020
الفترة	5 سنوات
نوع التدخل	تدعم استراتيجية النمو والتوسع تطبيق قانون تنظيم الزكاة عبر هيئة الزكاة الفلسطينية
المستفيد الأساسي	السلطة الفلسطينية - هيئة الزكاة الفلسطينية - كل فلسطيني تتطبق عليه أوجه مصارف الزكاة
التاريخ	نوفمبر 2015
إعداد	عبد الناصر نظير مهنا باحث دراسات عليا ماجستير إدارة الدولة والحكم الرشيد

الجدول جُرد بواسطة الباحث

### فهرس المحتويات للاستراتيجية

هيئة الزكاة الفلسطينية - محافظات غزة	
رقم الصفحة	الموضوع
110	التخطيط الاستراتيجي في السياق الفلسطيني
110	قانون تنظيم الزكاة والتشريعات المالية في ظل السلطة الفلسطينية
112	منهجية إعداد الاستراتيجية
112	التحليل الاستراتيجي
114	المعيقات والصعوبات الرئيسة التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة ومقترحات الحلول
117	التحديات التي تواجه الهيئة كطموحات وآمال لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة
119	الاستراتيجية
128	محاور الاستراتيجية (2016م - 2020م)
133	موازنة تنفيذ الاستراتيجية

الجدول جُرد بواسطة الباحث

### التخطيط الاستراتيجي في السياق الفلسطيني

التخطيط الاستراتيجي يساعد على توضيح التوجه المستقبلي، ويطور أساساً منطقياً لاتخاذ القرارات، ويحسن الأداء، ويمكن منظمات الأعمال من التعامل بشكل أفضل مع الظروف المتغيرة، والتخطيط الاستراتيجي في السياق الفلسطيني حاجة ملحة، ويساعد في التعامل بطريقة أكثر عقلانية بشكل ملحوظ للمنظمات الفلسطينية إلا أن الاقتصاد الفلسطيني يكتنفه الغموض وعدم الاستقرار وعدم اليقين. فأصبح هذا التخطيط في السياق الفلسطيني صعب جداً. وقام الباحث بصياغة استراتيجية مقترحة ضمن متطلبات الدراسة والتي بعنوان "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة"، في ضوء الإمكانيات المتاحة والتنبؤات الاقتصادية، وفي ضوء تحليل الواقع للحالة الزكوية في فلسطين ومؤثراته، مستنيراً بما توصل له من نتائج وتوصيات للدراسة التي أعدها، ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وخبرات وتجارب بعض الدول العربية والأجنبية في نطاق الزكاة، لتكون نواة استراتيجية تساهم بوضع حلول للمعوقات والتهديدات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة، ليساهم في رفع معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين.

وهذه الاستراتيجية تعكس وجه نظر المعد لها، ولا تعكس وجه نظر الأكاديمية أو الهيئة. ولقد تم الأخذ بعين الاعتبار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، حيث سيتم تنفيذها على محافظات غزة التي يطبق فيها القانون، فهي بمثابة تقييم مفصل للوضع الفلسطيني بما يتعلق بالزكاة، وتطبيق القانون، لتطوير الوضع الزكوي في فلسطين.

### قانون تنظيم الزكاة والتشريعات المالية في ظل السلطة الفلسطينية

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 60)

عملت السلطة الفلسطينية منذ إنشائها في عام 1994 على إصدار قوانين جديدة لتنظيم مناحي الحياة، ومنها قانون سلطة النقد، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وقانون ضريبة الدخل، هذا بالإضافة إلى قانون تنظيم الزكاة<sup>1</sup> الذي أقر في فترة الانقسام السياسي، والذي يتميز عن غيره من القوانين في أنه منظم للزكاة وفق القواعد الشرعية في الإسلام.

<sup>1</sup> قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008

وتتبع أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني لدوره الفاعل في إدارة الدولة وتعزيز الحكم الرشيد، والمشاركة بين كل من الدولة والفرد المسلم على حد سواء في تأدية هذه الفريضة من خلال إعادة توزيع الدخل، وتحويل أموال أغنياء المسلمين إلى فقرائهم، وتخفيض معدلات البطالة، والحد من مظاهر الفقر وبناء مجتمع متكافل. وهذا الأمر يدفع باتجاه ضرورة الانتقال بالزكاة إلى مرحلة المؤسسة بتنظيمها تحصيلًا وصرفًا من خلال هذه الهيئة التي تهتم بشؤون الزكاة وإدارتها في فلسطين مما يستوجب منها القيام بتوحيد الجهود وتجنيد لها من خلال بناء شبكة علاقات محلية وإقليمية ودولية مع المؤسسات ذات العلاقة لتحقيق أغراضها وأهدافها التي أنشئت من أجلها.

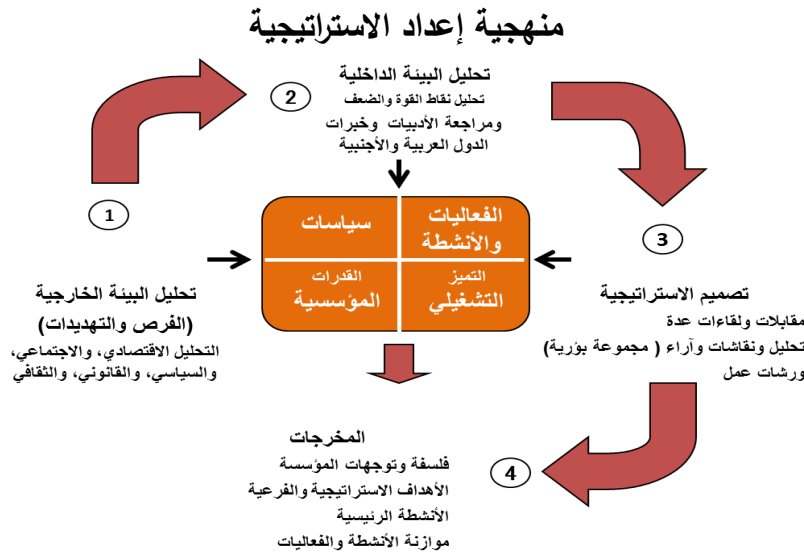
وأنشئت هيئة الزكاة الفلسطينية، كهيئة وطنية، وتم تعيين مجلس أمنائها<sup>2</sup>، وهي مخولة بتطبيق أحكام قانون تنظيم الزكاة، وممارسة أنشطتها التي تكفل لها تحقيق أغراضها، ويديرها مجلس إدارة تنفيذي، مسئولاً أمام مجلس الأمناء. وقامت الهيئة بتحصيل الزكاة من الشركات والأفراد في 16 يوليو 2012، بالتعاون مع وزارة المالية الفلسطينية، وفق نظام مالي محوسب يسهل عملية جمع الزكاة ممن وجبت عليهم. ومقرها المؤقت في غزة. وتم رفده بالطواقم الفنية والموظفين والتجهيزات.

<sup>2</sup> وذلك على أثر قرار مجلس الوزراء رقم (144) بتاريخ 2010/2/2 م

### منهجية إعداد الاستراتيجية

تمثلت منهجية إعداد الاستراتيجية في اتباع أربع خطوات بدأت في تحليل البيئة الخارجية: الفرص والتهديدات، ثم تحليل البيئة الداخلية: نقاط القوة والضعف، ومن ثم تصميم الاستراتيجية، وأخيراً المخرجات والمتمثلة بالرسم التوضيحي التالي:

#### شكل رقم 3



الرسم التوضيحي جُرد بواسطة الباحث بناءً على المنهجية المتبعة في إعداد الاستراتيجية

### التحليل الاستراتيجي للهيئة

#### التحليل الاستراتيجي لمناخ هيئة الزكاة الفلسطينية

يعتبر التحليل الاستراتيجي للبيئة العامة لهيئة الزكاة الفلسطينية تحليلاً دقيقاً لبعدين هما بيئتها الخارجية وخصائصها الداخلية لتنظيم الزكاة، ويسمى علماء الإدارة الاستراتيجية التحليل الاستراتيجي بـ (SWOT analysis) وهي الحروف الأولى من القوة Strength، والضعف Weaknesses، والفرص Opportunities، والتهديدات Threats. فتحليل البيئة الداخلية هو إلقاء نظرة تفصيلية إلى داخل الهيئة لتحديد مستويات الأداء، ومجالات القوة، ومجالات الضعف، بالإضافة إلى القيود، فمثل هذا التحليل يكون أكثر غنى وأعمق قياساً على تحليل المنافسة؛ نظراً لأهميته في بناء الاستراتيجية، وكثرة المعلومات عن المجالات التي يغطيها، بينما تعدّ دراسة وتحليل مكونات البيئة الخارجية أمراً ضرورياً عند وضع الاستراتيجية المناسبة للهيئة، حيث إن نتائج هذه الدراسات تساعد في التعرف على جانبين رئيسيين يمثلان نقطة الارتكاز في صياغة ورسم استراتيجية الهيئة وهما: الفرص التي يمكن للهيئة استغلالها، والمخاطر أو التهديدات التي

يجب عليها تجنبها أو الحد من آثارها. وتطبيق تحليل SWOT على الوضع العام لقطاع الزكاة يعتبر أداة مفيدة لمقارنة الفرص والتهديدات بعناصر القوة والضعف. وقد قام الباحث ببناء إطار التحليل الاستراتيجي لمناخ الهيئة في تنظيم الزكاة في قطاع غزة<sup>3</sup>.

### 1- تحليل البيئة الخارجية:

#### جدول 26

#### الفرص والتهديدات للبيئة الخارجية للهيئة

الفرص	التهديدات
1 وجود 23 ألف شركة بمتوسط رأسمال واحد مليار دولار و 17 بنك برأسمال لا يقل عن 50 مليون دولار للبنك الواحد وتقدر قيمة الودائع لدى البنوك بـ 9 مليار دولار	1 تعارض التشريعات والقوانين المالية وعدم تكاملها مع قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني
2 الهدف الأساسي لفريضة الزكاة يخدم مؤسسة الهيئة	2 انخفاض درجة الوعي المجتمعي وقصور المناهج التعليمية بما يكفل نشر الثقافة الزكوية في تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال مؤسسة الزكاة
3 إمكانية التنسيق مع دافعي الزكاة من الجاليات الفلسطينية في الخارج، وإمكانية بناء علاقات شراكة وتشابك مع جهات ومؤسسات ذات علاقة بالعمل الخيري والزكاة محلياً وخارجياً في ظل تعاطف المسلمين في أنحاء العالم مع الفلسطينيين.	3 الحصار المفروض والعدوان المتكرر على غزة وأثره السلبي على عجلة الاقتصاد الغزي.
4 الاتفاقية التي تم توقيعها مع لجان الزكاة لتحقيق مؤسسة جمع الزكاة يتمثل في تنظيم الزكاة من قبل الهيئة	4 هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وأثره على ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتبعيته للاقتصاد الصهيوني.
5 تعدد وسائل الإعلام والتطور التقني وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وإمكانية تجنيدها في توعية المجتمع وحثه على دفع الزكاة.	5 الواقع السياسي بما فيه الانقسام الداخلي الفلسطيني وأثره على تعطيل العمل في تطبيق القانون
	6 تعدد الجهات التي تقوم بجمع الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة حيث يوجد 49 لجنة زكاة بالإضافة إلى العديد من الجمعيات الخيرية.
	7 انخفاض ثقة المجتمع الفلسطيني بالمؤسسات العامة والفئوية والتحريض في بعض الأحيان ضد مؤسسة الزكاة.
	8 الظروف السياسية لا تسمح بتطبيق كافة بنود القانون وخصوصاً إلزامية الزكاة.
	9 عدم تخصيص موازنة حكومية للهيئة لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية للحفاظ على استمراريته حيث تعامل كمؤسسات العامة كما تعتبر أموالها أموالاً عامة.

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث

<sup>3</sup> بناءً على لقاءات مع مدراء في الهيئة والموظفين العاملين فيها ومقابلات مع أشخاص ذات علاقة بتطبيق قانون تنظيم الزكاة ومنهم أعضاء مجلس الإدارة وأحد الباحثين في القانون واعتمد على بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، وعلى طاقم المجموعة البورية وخبرة الباحث في الشؤون المالية والضريبية وعمله كمدير عام بوزارة المالية.

## 2- تحليل البيئة الداخلية:

### جدول 27

#### نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية

نقاط القوة	نقاط الضعف
1	1 عدم وجود مقر دائم للهيئة
2	2 عدم وجود فروع للهيئة في محافظات الوطن
3	3 عدم تفعيل لجان مجلس الأمناء والقيام بدورها المنوط بها
4	4 عدم اكتمال تشكيل مجلس الإدارة من حيث العدد والمهام
	5 تعدد المرجعيات الإدارية وعدم وضوح الأدوار وتعدد النقص الحاد بالموارد البشرية اللازمة واعتماد التشغيل المؤقت على العديد من الوظائف
	6 عدم وجود خطة استراتيجية
	7 عدم توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع
	8 عدم وجود نظام معلومات وقاعدة بيانات محدثة للمكلفين والشركات والمستفيدين.
	9 ضعف الشراكات مع المؤسسات الحكومية والأهلية في مجالات عمل الهيئة.
	10 انكماش استراتيجيات الاتصال (الإعلام والترويج) وضعف الخبرات الخاصة بتسويق الهيئة والعلاقات العامة.
	11 عدم تطبيق قانون تنظيم الزكاة في العديد من أحكامه.
	12 قصور دليل الإجراءات في جانب النماذج اللازمة للتطبيق.
	13

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث

### المعيقات والصعوبات الرئيسية

#### التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة ومقترحات الحلول

استناداً لنتائج الدراسة التي أجراها الباحث لواقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة، وعلى ضوء التحليل الاستراتيجي للهيئة في تحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، يمكن عرض أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون وعمل الهيئة، وفي هذا السياق تم طرح تصوّر ومقترحات الحلول لها بغرض الحدّ من تأثيراتها غير المرغوبة على تحقيق أهداف الاستراتيجية المقترحة والتي نلخصها في الجدول رقم (28) والجدول رقم (29) أدناه:

## جدول 28

### أهم المعوقات والصعوبات للبيئة الخارجية للهيئة في تطبيق القانون

المعوقات والصعوبات الرئيسية	مقترحات الحلول
1. الانقسام الداخلي الفلسطيني وأثره على تعطيل العمل في تطبيق القانون	• التطبيق العملي للزكاة بتطبيق القانون في محافظات غزة كنموذج لمؤسسة زكوية رائدة قائمة على أسس علمية يمكن أن يكون أنموذجاً يحتذى به في محافظات الضفة
2. استمرار الحصار المفروض والعدوان المتكرر على غزة وأثره السلبي على عجلة الاقتصاد الغزي	• استغلال الإمكانيات المحلية المتاحة والاعتماد على الذات الفلسطيني • تعزيز مقومات الصمود للمجتمع الفلسطيني وتأمين توفر الأمن القومي له • التشبيك مع المؤسسات المحلية والدولية، ورفع صوت المتضررين وتبني قضاياهم
3. هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وأثره على ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتبعيته للاقتصاد الصهيوني	• تنمية الاقتصاد الفلسطيني بالسبل المتاحة ومنها تشجيع الاستثمار وخصوصاً المشاريع الصغيرة. • توجيه الرأي العام وتعبئته نحو إزالة مسببات هذه التبعية المتمثلة في الاتفاقية الاقتصادية.
4. تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة بلجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد	• تنظيم تحصيل وصرف الزكاة عبر الهيئة وإلزام هذه الجهات بتبعيةها للهيئة والتنسيق معها وفقاً لنظام تعدد الهيئة ينظم ويحدد العلاقة بينها وبين هذه الجهات

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث



## جدول 29

## أهم المعوقات والصعوبات للبيئة الداخلية للهيئة في تطبيق القانون

المعوقات والصعوبات الرئيسية	مقترحات الحلول
1. تدني قدرات وإمكانيات الهيئة في لعب دورها الأساسي المتمثل في تنظيم الزكاة	• تدعيم الهيئة بالأنظمة والقوانين التي تمكنها من القيام بدورها الفعال في التنظيم، والتنسيق، والمراقبة على العمل الزكوي
2. عدم توفر التمويل المطلوب للمحافظة على استمرارية عمل الهيئة	• تعزيز مؤسسة الزكاة وتوعية المجتمع بأهميتها
3. انخفاض حجم خدمات الهيئة	• تقوية قدرات الهيئة في تشبيكها مع منظمات المجتمع المدني وتقوية قدرتها على تجنيد الأموال
4. النقص في بعض الكوادر المؤهلة	• العمل على تخصيص موازنة حكومية لتغطية نفقات الهيئة التشغيلية والرأسمالية
5. معايير بنوية في هيكلية الهيئة وعدم رفد الهيئة بالموارد البشرية اللازمة.	• تفعيل وتعزيز وتطوير خدماتها ومأسسة نشاطاتها في الخدمات المختلفة
6. عدم توفر بيانات معلومات كافية ومنظمة تدعم في مجال التخطيط واتخاذ القرارات.	• وضع أنظمة العمل الإجرائية في الهيئة وتطبيقها لزيادة كفاءة وفعالية الهيئة
7. عدم التنسيق والتكامل في تنظيم الزكاة بين الهيئة وضريبة الدخل والوزارات الأخرى ذات العلاقة بتطبيق القانون.	• العمل على وضع خطة تنمية القوى البشرية في الهيئة
	• وضع نظام للحوافز على أساس الكفاءة والفاعلية والجودة
	• تطوير برامج التعليم المستمر للفئات المهنية بالتعاون مع الجهات المهنية
	• تطوير التنظيم الإداري للهيئة بما ينسجم وأهدافها الاستراتيجية وأدوارها
	• تسكين الموظفين حسب الخطة التطويرية والهيكلية المقترحة بعد اعتمادها
	• بناء قاعدة بيانات شاملة الممولين للزكاة والمستفيدين منها
	• تأمين معالجة وعرض البيانات بطريقة تدعم وتسهل اتخاذ القرار والتخطيط
	• تدريب العاملين والمستخدمين للبيانات ورفع الوعي في هذا المجال
	• إنتاج دراسات تحليلية لتحديد المشاكل ووضع بدائل وحلول لها
	• وضع آلية للتنسيق الفعال بين الجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون
	• تطوير وتحديث القانون بما ينظم العلاقة بين الضريبة والزكاة

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث

## التحديات التي تواجه الهيئة كطموحات وآمال

### لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة

لا شك أن أمام هيئة الزكاة الفلسطينية كجهة رسمية تمثل الدولة العديد من التحديات كطموحات وآمال لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، والمقصود من هذه التحديات هو التحدي الداخلي للهيئة لتحقيق الأمانى والتطلعات، وليس المقصود منها هو المعوقات والصعوبات سابقة الذكر، ونذكر أهمها ما يلي:

#### 1. إلزامية الزكاة

يعتبر تطبيق إلزامية الزكاة تحدي كبير أمام الهيئة لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة؛ لأثره الكبير في تعظيم إيرادات الزكاة وإبراز دور الدولة وممارسة سلطتها في تنظيم جباية الزكاة وتوزيعها على مستحقيها والعناية بها من قبل ولي الأمر والمسؤولين بالدولة وتطبيق أحكامها إلزاماً لا طوعاً كونها فريضة من الفرائض التي تعرف من الدين بالضرورة.

#### 2. تحقيق الريادة والتميز في خدمة فريضة الزكاة.

وهذا التحدي يتطلب من الهيئة التغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون وكذلك تطوير العمل الزكوي بالهيئة بشكل أكبر.

#### 3. الوصول إلى العالمية في تنمية خدمة فريضة الزكاة.

وهذا التحدي أيضاً يعتبر جانب من جوانب تطوير العمل الزكوي في فلسطين عبر تواصل الهيئة مع مؤسسات الزكاة في عالمنا الإسلامي والتعاون المشترك في نقل أموال الزكاة ونقل الخبرات.

#### 4. تنمية موارد الزكاة والخيرات وإنفاقها في مصارفها الشرعية بأعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية.

هيئة الزكاة الفلسطينية أمام هذا التحدي مطالبة بأن تسعى لاكتساب الخبرة والتقدم في هذا المجال كونها حديثة الإنشاء وأنها تقع في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة نظراً لتبعيات الاحتلال الصهيوني، فإن تمكنها من تنمية موارد الزكاة والخيرات وإنفاقها في مصارفها الشرعية بأعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية يساهم في تشجيع المجتمع الفلسطيني نحو مأسسة الزكاة وتعزيز مصداقية الهيئة واستقلاليتها.

#### 5. وحدة الوطن والمواطن وشمولية تطبيق القانون على كافة أراضيهم ومواطنيه في الداخل والشتات.

فلسطين وحدة واحدة لا تتجزأ أرضاً وشعباً فهذه الزكاة أمامها هذا التحدي وهو التحدي الأصعب في تطبيق القانون على كافة أرض فلسطين وكل فلسطين وعلى أموال كافة

المواطنون الفلسطينيون في الداخل والشتات فتنبع أهمية هذا التحدي من الشعور بوحدة الوطن أرضاً وشعباً وروح الانتماء إليه.

لا بد لهيئة الزكاة أن تعمل على إحياء فريضة الزكاة في المجتمع الفلسطيني، وتنظيمها من خلال تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، حيث أصبحت الزكاة اليوم ذات أثر واضح في حياة الفرد والمجتمع الفلسطيني، ووفقاً لأحكام قانون تنظيم الزكاة يقع على الهيئة مسئولية التطبيق للقانون، وإلزام من تجب عليهم الزكاة بإخراجها بقوة القانون ومعاينة الممتنعين عن إخراجها، وهي من أهم مسؤولياتها لتنظيم الزكاة تحصيلاً وصرفاً نيابةً عن حق الدولة في فرض وسيادة القانون على الجميع دون استثناء لتحقيق العدل الاجتماعي والتكافل الاجتماعي، وهذا من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في مسيرة العمل الزكوي في فلسطين، مما يجعلها أن تحقق ذلك من خلال العمل وفق الاستراتيجية المقترحة لتفعيل تطبيق القانون في فلسطين لما فيه من منفعة كبيرة للصالح العام فيما تحققه هذه الفريضة من العدالة الاجتماعية كركن إسلامي يساوي بين طبقات المجتمع المسلم، ولإيجاد واقع زكوي جديد يحقق طموحات الشعب الفلسطيني.

## الاستراتيجية

### 1. الرؤية

مجتمع فلسطيني يسوده التكافل الاجتماعي ومتفاعل مع هيئة الزكاة الفلسطينية

### 1. الرسالة

هيئة فلسطينية مستقلة رائدة في تنظيم الزكاة، في تحصيلها من مواردها، وتنميتها وترشيد مصارفها وفق الشريعة الإسلامية واستخدام معايير الحكم الرشيد، ومعتمدةً على المشاركة المجتمعية العريضة الفاعلة لدفعي الزكاة والمؤسسات ذات العلاقة بالزكاة.

## 3. قيم الهيئة الجوهرية

تتركز قيم الهيئة الجوهرية حول الكيفية التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية في ركن الزكاة والمعاملات المالية للفئات المستهدفة من خلال الالتزام بالقيم الإيجابية والجوهرية السائدة في المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بالرسم التوضيحي التالي:

## شكل رقم 4

## أهم القيم الجوهرية لهيئة الزكاة الفلسطينية



المصدر: الرسم التوضيحي جُرد بواسطة الباحث بناءً على القيم الجوهرية لهيئة الزكاة الفلسطينية

1. الشفافية: وضوح الإجراءات المعمول بها وإمكانية نشر المعلومات
2. العدالة: تطبيق قانون تنظيم الزكاة عبر الهيئة له انعكاس إيجابي على العدالة الاجتماعية
3. الكفاءة والفاعلية: ترشيد استخدام الموارد والمدخلات بأقل ما يمكن لتقديم أكبر قدر من الخدمات وتحقيق الأهداف في البقاء والنمو وتلبية متطلبات المجتمع.
4. التميز: الإبداع والإتقان وتقديم الخدمة بأعلى درجة من الرقي والتعامل مع الناس بإحسان.
5. العمل بروح الفريق: يترسخ في قوله تعالى «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى...» (المائدة: 2) فهو التعاون والاشتراك في صنع القرارات وتبنيها عبر فريق عمل ذي مهارات متنوعة ومتكاملة.
6. الأمانة: الالتزام بالمسؤوليات والواجبات الوظيفية المنوطة بالعاملين انطلاقاً من أهمية قيمة الأمانة في العقيدة الإسلامية.

## 4. دور ومسؤوليات الهيئة:

إن مرجعية الهيئة للقيام بمهامها وأدوارها هي قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008. وتشكل الأدوار أدناه إطاراً عاماً لتطبيق أحكام هذا القانون:

1. العمل على تنظيم الزكاة وضمان تقديم خدمات بجودة عالية وتمويل المشاريع التنموية.
2. التخطيط لتحصيل وصرف الزكاة بالتنسيق مع جميع المؤسسات ذات العلاقة.
3. تطوير أساليب وطرق جباية وصرف الزكاة، وعمل ممارسات تقييمية مستمرة للأداء.
4. إجراء نشاطات تغطي مجالات البحث وتقديم الاستشارات لفهم واقع الأوضاع المجتمعية وحل المشاكل الإنسانية المهمة التي يعاني منها النظام الاجتماعي في فلسطين.
5. نشر فقه الزكاة عبر الوسائل الإعلامية المتعددة وتبسيطه بما ينسجم مع القدرة الاستيعابية لأفراد المجتمع.
6. ترشيد مصارف الزكاة وتوزيعها وفقاً للأولوية المجتمعية لتحقيق العدالة الاجتماعية.
7. رفع درجة التثقيف الزكوي وذلك لدوره المهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للشعب الفلسطيني.
8. تطوير وتدريب الكوادر البشرية الموجودة واستقطاب الكفاءات اللازمة للهيئة الزكاة.
9. إدارة ونشر المعلومات الزكوية بالتنسيق مع جهات الاختصاص.
10. استيعاب وكفالة الفقراء والمساكين الذين يحصلون على أموال الزكاة من المزكين الذين يدفعون الزكاة للهيئة وتزويد المزكين بما يفيد ذلك لطمأنتهم عليهم.

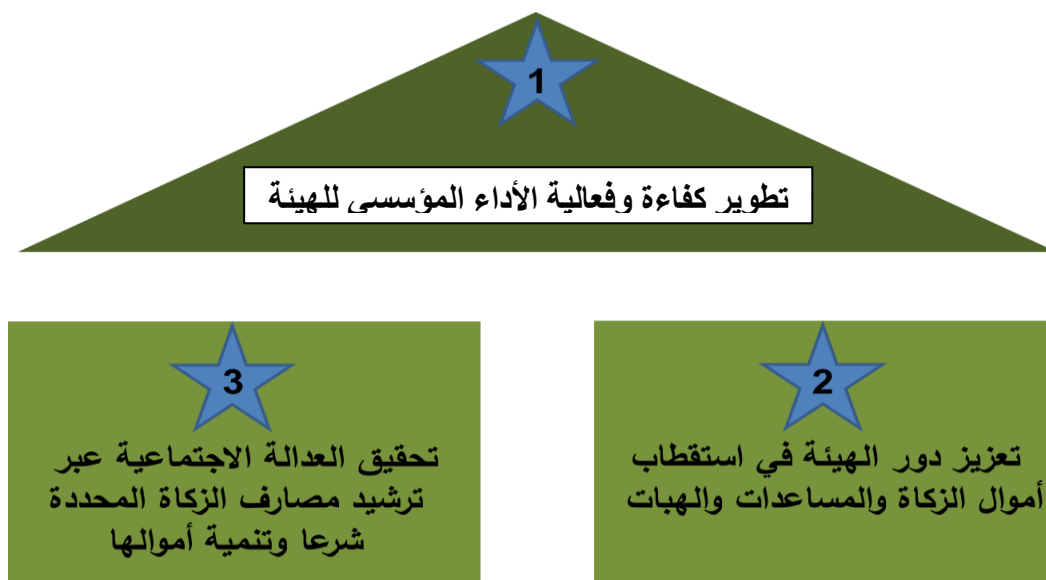
## 5. الأهداف

الأهداف هي بمثابة النتائج النهائية للأنشطة، أي ما يجب إنجازه من قبل الهيئة وترتبط بالرسالة والرؤية المستقبلية، وهي أيضاً بمثابة تحديات نبينها بالرسم التوضيحي التالي:

شكل رقم 5

الأهداف الاستراتيجية والفرعية لهيئة الزكاة الفلسطينية

الأهداف الاستراتيجية



24

الأهداف الاستراتيجية والفرعية

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الفرعية
<b>الهدف الأول:</b> تطوير كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للهيئة	1. تطوير البنية التحتية للهيئة 2. تطوير كفاءة وفعالية الأداء الإداري والمالي للهيئة 3. تطوير البيئة التقنية لأنظمة المعلومات وقواعد البيانات.
<b>الهدف الثاني:</b> تعزيز دور الهيئة في استقطاب أموال الزكاة والمساعدات والهبات.	1. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية تنظيم الزكاة وإبراز مقاصدها 2. تحسين قدرة الهيئة في تحصيل الزكاة من جميع مواردها وفق القانون 3. تفعيل تطبيق القانون في تحصيل الزكاة إلزاميا 4. تحسين قدرة الهيئة في استقطاب المساعدات والهبات من الخارج
<b>الهدف الثالث:</b> تحقيق العدالة الاجتماعية عبر ترشيد مصارف الزكاة المحددة شرعا وتنمية أموالها.	1. ترشيد مصارف الزكاة المحددة شرعا وفق معايير الحكم الرشيد 2. الاهتمام بالجانب التنموي في توزيع أموال الزكاة. 3. دعم الأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الخدمات المميزة

المصدر: الرسم التوضيحي جُرد بواسطة الباحث

## 6. أصحاب المصلحة (الشركاء من ذوي العلاقة)

جدول 30

### أصحاب المصلحة (الشركاء من ذوي العلاقة) بالهيئة

رقم	الشركاء من ذوي العلاقة	الهدف من الشراكة	درجة الشراكة		وصف الشريك				
			مرتبة	نوع	اطار الشراكة				
					القطاع	القطاع	القطاع	القطاع	القطاع
1	المجلس التشريعي	إلزام الجهات الحكومية في مساعدة الهيئة في تطبيق القانون	*	مرتبة	*				
2	وزارة التخطيط	تقييم الخطط وتطويرها	*	مرتبة	*				
3	المجلس الأعلى للقضاء	المساهمة في الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية	*	مرتبة	*				
4	وزارة الشؤون الاجتماعية	المساهمة في سد حاجات الفقراء	*	مرتبة	*				
5	وزارة التربية والتعليم	المساهمة في تزويد الهيئة بالمعلومات عن الطلبة الفقراء	*	مرتبة	*				
6	وزارة الاقتصاد	بناء شبكة معلومات عن المكلفين بدفع الزكاة وخصوصا الشخصيات الاعتبارية	*	مرتبة	*				
7	مجلس الوزراء	اصدرا اللوائح والأنظمة المقترحة من الهيئة لتطبيق القانون.	*	مرتبة	*				
8	وزارة الزراعة	تزويد الهيئة بالمعلومات عن الأراضي الزراعية ومحاصيلها	*	مرتبة	*				
9	وزارة الأوقاف (أساسي)	المساهمة في تحقيق أهداف الهيئة من خلال لجان الزكاة	*	مرتبة	*				
10	المزكون/ المحسنون	استقبال الزكوات	*	مرتبة	*	*	*	*	*
11	منظمات المجتمع المدني في العمل الخيري	كفالة أيتام ورعايتهم والاستعلام عن متلقي الخدمة	*	مرتبة	*	*	*	*	*
12	المؤسسات الدولية الخيرية	دعم مشاريع الهيئة	*	مرتبة	*	*	*	*	*
13	البنوك	علاقة مالية في تنظيم حسابات الهيئة	*	مرتبة	*	*	*	*	*
14	وزارة الداخلية	موافقات امنيه/ جمعيات الزكاة والجمعيات الخيرية/ ومساندة الهيئة في جبرية الزكاة	*	مرتبة	*	*	*	*	*
15	وزارة الصحة	التنسيق مع الهيئة للحالات المرضية من الفقراء	*	مرتبة	*	*	*	*	*
16	الجامعات	دورات وورش عمل	*	مرتبة	*	*	*	*	*
17	نقابة المحاسبين	دورات وورش عمل	*	مرتبة	*	*	*	*	*
18	وزارة النقل والمواصلات	تسهيل إجراءات ترخيص سيارات اللجان	*	مرتبة	*	*	*	*	*
19	وسائل الإعلام	حملات الهيئة الإعلامية	*	مرتبة	*	*	*	*	*
20	ديوان الرقابة المالية والإدارية	مراقبة مالية وإدارية	*	مرتبة	*	*	*	*	*
21	مدقق الحسابات	مطابقة حسابات الهيئة	*	مرتبة	*	*	*	*	*
22	سلطة الأراضي	الاستعلام عن متلقي الخدمة	*	مرتبة	*	*	*	*	*
23	وزارة المالية	الاستعلام عن متلقي الخدمة واتفاقيات عمل وإعفاءات ضريبية وتسهيل إجراءات الإعفاء للهيئة واللجان	*	مرتبة	*	*	*	*	*
24	وزارة الحكم المحلي	المساهمة في إصدار الرخص للمشاريع التنموية	*	مرتبة	*	*	*	*	*
25	المحاكم الشرعية	الاستعلام عن متلقي الخدمة وفرض العقوبات على المخالفين لتطبيق القانون	*	مرتبة	*	*	*	*	*

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث



## 7. ارتباط الأهداف الاستراتيجية للهيئة بالأهداف الفرعية

### جدول 31

يوضح مدى الارتباط بين الهدف الاستراتيجي الأول بالأهداف الفرعية والمشاريع أو الأنشطة ذات العلاقة به ومستويات التنفيذ خلال فترة الخطة والنتائج المرجوة

النتائج	الجدول الزمني للإنجاز					المشاريع / الأنشطة	الأهداف الفرعية	الهدف الاستراتيجي
	2020	2019	2018	2017	2016			
1. استقرار إداري وانتشار واسع في عمل الهيئة  2. تخفيض المصاريف التشغيلية الناتجة عن مصاريف الإيجار للمقر الرئيس للهيئة والحصول على المعلومات لتقديم الخدمات  3. تقديم خدمة مميزة تحقق العدالة الاجتماعية  4. سرعة في الإنجاز ودقة في الأداء					100%	1. تخصيص قطعة أرض لبناء المقر الرئيس والدائم	1. تطوير البنية التحتية للهيئة	1. تطوير كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للهيئة
			30%	30%	40%	2. تأثيث المقر الحالي بالتجهيزات اللازمة		
	30%	20%	15%	15%	20%	3. بناء المقر الدائم للهيئة وتجهيزه		
	25%	25%	25%	25%		4. فتح فروع في محافظات غزة وتجهيزها		
				30%	70%	1. استكمال وتحديث المنظومة القانونية النازمة للعمل الزكوي المالي والإداري والقانوني	2. تطوير كفاءة وفعالية الأداء الإداري والمالي للهيئة	
					100%	2. تخصيص موازنة حكومية لتغطية نفقات الهيئة التشغيلية والرأسمالية		
					100%	3. تطوير الهيكل التنظيمي للهيئة وتفعيله		
	20%	20%	20%	20%	20%	4. تعيين موظفين في الهيئة من ذوي الأمانة وأصحاب القدرات والمهارات العالية ومعرفة بالزكاة		
	20%	20%	20%	20%	20%	5. تدريب وتنمية قدرات العاملين	3. تطوير البنية التقنية لأنظمة المعلومات وقواعد البيانات.	
	20%	20%	20%	20%	20%	6. زيارات للمؤسسات المماثلة للعاملين لتبادل الخبرات		
		10%	20%	30%	40%	1. بناء نظام معلومات وقواعد بيانات متكامل ومحوسب للهيئة		
		20%	25%	25%	30%	2. توفير الدعم اللوجستي اللازم للبيئة التقنية والتكنولوجية		
				50%	50%	3. ربط نظام معلومات الهيئة بأنظمة المعلومات للجهات ذات العلاقة		

المصدر: الجدول جرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد التوزيع النسبي للتنفيذ

جدول 32

يوضح مدى الارتباط بين الهدف الاستراتيجي الثاني بالأهداف الفرعية والمشاريع أو الأنشطة ذات العلاقة به ومستويات التنفيذ خلال فترة الخطة والنتائج المرجوة

النتائج	الجدول الزمني للإنجاز					المشاريع / الأنشطة	الأهداف الفرعية	الهدف الاستراتيجي
	2020	2019	2018	2017	2016			
<p>1. ترسيخ البعد الرسمي في تنظيم الزكاة</p> <p>2. زيادة الأموال الزكوية المحصلة من قبل الهيئة</p> <p>3. زيادة حصيلة الهيئات والمساعدات الخارجية التي تدعم المشاريع التنموية للتخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة</p> <p>4. زيادة الاستثمار والحد من الإضرار والذي يعود برفع درجة الرخاء الاقتصادي</p>	%20	%20	%20	%20	%20	1. الترويج الإعلامي للزكاة في قنوات إعلامية مختارة	1. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية تنظيم الزكاة وإبراز مقاصدها	<p>2. تعزيز دور الهيئة في استقطاب أموال الزكاة والمساعدات والهبات.</p>
	%20	%20	%20	%20	%20	2. عمل ورش عمل لتفعيل الزكاة وتنظيمها		
	%60	%15	%15	%15	%15	3. عمل مؤتمر سنوي لإبراز مقاصد الزكاة ودور الهيئة في تنظيم الزكاة وتحقيق العدالة الاجتماعية		
	%20	%20	%20	%20	%20	4. إصدار نشرات تهدف لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الزكاة وكسب التأييد والمناصرة في تنظيمها من خلال الهيئة		
	%20	%20	%20	%20	%20	5. إنتاج فيلم يبين أثر الزكاة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.		
	%20	%20	%20	%20	%20	6. القيام بزيارات ميدانية لدفعي الزكاة ومنظمات المجتمع المدني		
	%20	%20	%20	%20	%20	1. بناء تشابك مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بالزكاة محليا	2. تحسين قدرة الهيئة في تحصيل الزكاة من جميع مواردها وفق القانون	
	%20	%20	%20	%20	%20	2. تنظيم علاقات شراكة مع الجهات المحلية المتعددة القائمة على تحصيل الزكاة		
			%10	%10	%80	1. تطوير اللوائح والإجراءات حول إلزامية الزكاة	3. تفعيل تطبيق القانون في تحصيل الزكاة إلزاميا	
	%20	%20	%20	%20	%20	2. تعبئة الرأي العام نحو تأييد إلزامية الزكاة تطبيقا للقانون		
				%20	%80	3. تنسيق جيد للعلاقة بين الهيئة ووزارة المالية من خلال نظام يرسخ خصم الزكاة من ضريبة الدخل		
	%20	%20	%20	%20	%20	1. تنظيم علاقات شراكة وتوأمة للممولين من الخارج الداعمين لقضية الشعب الفلسطيني ومعاذاته	4. تحسين قدرة الهيئة في استقطاب المساعدات والهبات من الخارج	
	%20	%20	%20	%20	%20	2. تعزيز الثقة مع الممولين الحاليين والمحافظين على استمرارية التواصل معهم		
	%20	%20	%20	%20	%20	3. فتح خطوط جديدة بكافة السبل مع ممولين جدد وتوقيع اتفاقيات وإجراء زيارات متبادلة		

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد التوزيع النسبي للتنفيذ

### جدول 33

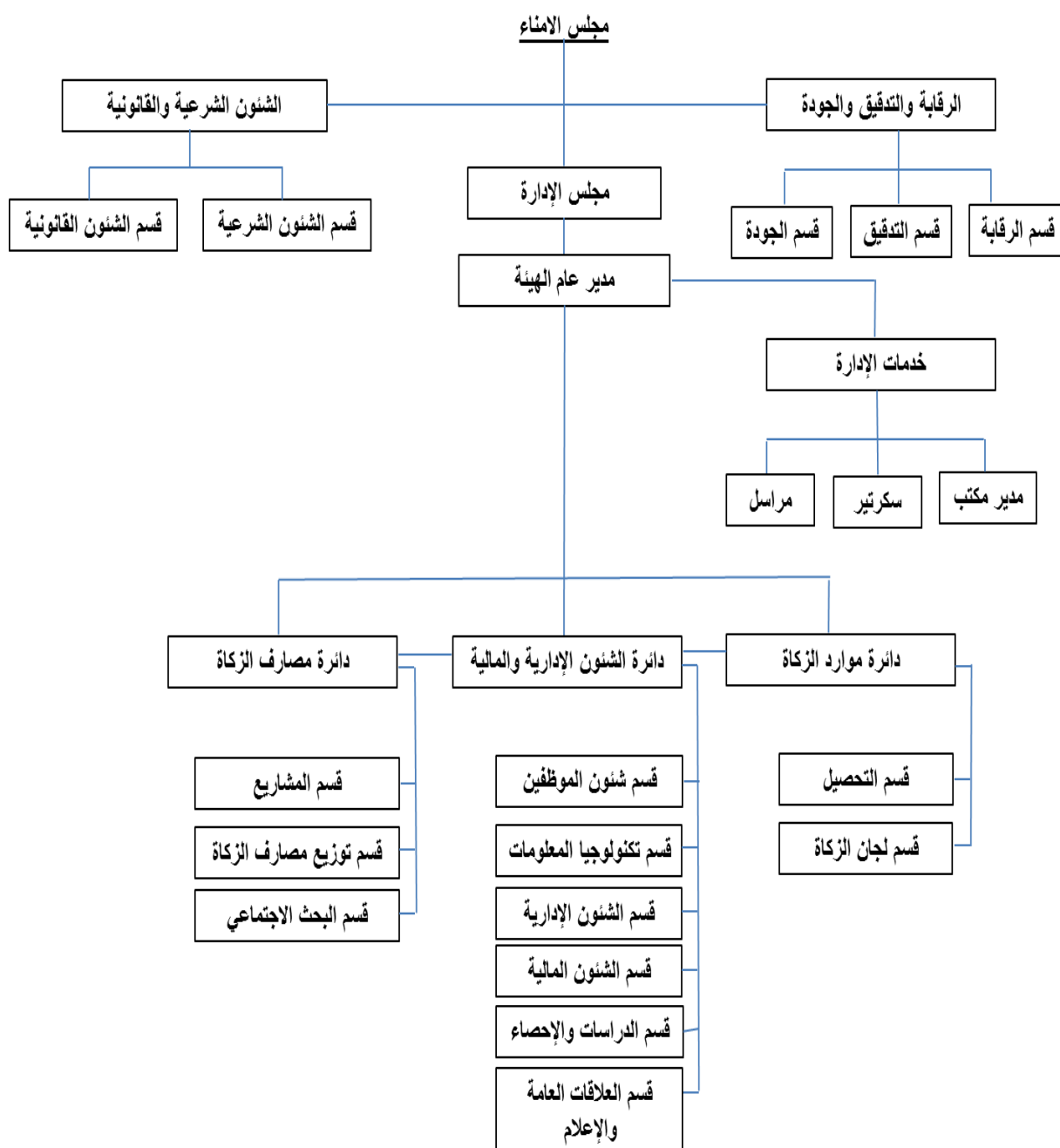
يوضح مدى الارتباط بين الأهداف الاستراتيجية الثالث بالأهداف الفرعية والمشاريع أو الأنشطة ذات العلاقة به ومستويات التنفيذ خلال فترة الخطة والنتائج المرجوة

النتائج	الجدول الزمني للإنجاز					المشاريع / الأنشطة	الأهداف الفرعية	الهدف الاستراتيجي
	2020	2019	2018	2017	2016			
1. المساهمة في حل مشكلة الفقر وتخفيض معدل البطالة				50%	50%	1. إعداد واعتماد نظام ينظم صرف الزكاة وترشيدها وفق أولويات المجتمع ويأخذ بالاعتبار معايير الحكم الرشيد	1. ترشيد مصارف الزكاة المحددة شرعا وفق معايير الحكم الرشيد	3. تحقيق العدالة الاجتماعية عبر ترشيد مصارف الزكاة المحددة شرعا وتنمية أموالها.
2. تحقيق التراحم والتكافل الاجتماعي المترسخ في الأخذ من أموال الأغنياء لسد حاجة الفقراء	20%	20%	20%	20%	20%	2. تحديث بيانات الفقراء والمستفيدين من أموال الزكاة بشكل دوري ومنظم	2. الاهتمام بالجانب التنموي في توزيع أموال الزكاة.	
3. رفع درجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفير مقومات الصمود للمجتمع الفلسطيني	20%	20%	20%	20%	20%	1. إعداد وتنفيذ مشاريع تنموية تخدم الفقراء ونوبي الدخل المحدود		
	20%	20%	20%	20%	20%	2. إنفاذ مشاريع الطاقة الشمسية لنوبي الاحتياجات الخاصة والمؤسسات العامة		
	20%	20%	20%	20%	20%	3. إنفاذ مشاريع توفر فرص عمل للفقراء		
4. تعزيز الثقة بالهيئة من خلال تطبيق معايير الحكم الرشيد	20%	20%	20%	20%	20%	1. توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء غير القادرين على العمل وتعزيز دخل الفقراء العاملين	3. دعم الأسر الفقيرة ونوبي الاحتياجات الخاصة وتقديم الخدمات المميزة	
	20%	20%	20%	20%	20%	2. تقديم مساعدات للحالات المرضية والطلبة من نوبي الأسر الفقيرة		

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد التوزيع النسبي للتنفيذ

8. الهيكل التنظيمي

شكل رقم 6  
الهيكل التنظيمي المقترح  
لهيئة الزكاة الفلسطينية



المصدر: الهيكل جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة

محاوَر الاستراتيجية

2020 – 2016

المحور الأول: محور تطوير كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي للهيئة

جدول 34

الهدف الفرعي للهدف الاستراتيجي الأول

الهدف الفرعي	المشاريع/النشاط	المنطقة المستهدفة/المنطقة الجغرافية	المتقنون	بالألف دولار	الجدول الزمني للإنجاز					المتقنون	بالألف دولار	القيمة المستهدفة سنوياً	القيمة الأصلية 2015	مؤشرات الاداء
					2016	2017	2018	2019	2020					
1. تطوير البنية التحتية للهيئة	1. تخصيص قطعة أرض لبناء المقر الرئيس والدائم	إدارة الهيئة والمستفيدين منها	إدارة الهيئة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اتفاقيات مبرمة
	2. تأثيث المقر الحالي بالتجهيزات اللازمة	إدارة الهيئة والمستفيدين منها	إدارة الهيئة	10	4	3	3	-	-	-	متغيرة	-	-	اتفاقيات تنفيذ
	3. بناء المقر الدائم للهيئة وتجهيزه	إدارة الهيئة والمستفيدين منها	إدارة الهيئة	450	90	67.5	67.5	90	135	-	متغيرة	-	-	مخططات واتفاقيات تنفيذ
	4. فتح فروع في محافظات غزة وتجهيزها	المركزون والمستفيدون	إدارة الهيئة	100	-	25	25	25	25	25	-	-	-	اتفاقيات تنفيذ

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد تكاليف التنفيذ للاستراتيجية

## جدول 35

### الهدف الفرعي الثاني للهدف الاستراتيجي الأول

الهدف الفرعي	المشاريع/التنشاط	المنطقة المستهدفة/الجغرافية	المختصون	بالآلاف دولار	الجدول الزمني للإنجاز					الموارد المطلوبة	مؤشرات الأداء		
					2016	2017	2018	2019	2020		القيمة المتوقعة سنوياً	القيمة الأساسية 2015	القيمة المتوقعة سنوياً
2. تطوير كفاءة وفعالية الأداء الإداري والمالي للهيئة	1. استكمال وتحديث المنظومة القانونية النافذة للعمل الزكوي المالي والإداري والقانوني	هيئة الزكاة	دائرة الشؤون الشرعية والقانونية	3	2.1	0.9	-	-	-	فريق شرعي وقانوني	مجموعة من النظم النظمة	المنظومة السابقة	متغيرة
	2. تخصيص موازنة حكومية لتغطية نفقات الهيئة التشغيلية والرأسمالية	هيئة الزكاة	الشؤون الإدارية والمالية	1	1	-	-	-	-	فريق مالي	موازنة تشغيلية ورأسمالية	-	متغيرة
	3. تطوير البنية التنظيمية للهيئة	هيئة الزكاة	الشؤون الإدارية والمالية	1	1	-	-	-	-	فريق إداري	هيكل تنظيمي	الهيكل السابق	متغيرة
	4. تعيين موظفين في الهيئة من ذوي الأمانة وأصحاب القدرات	هيئة الزكاة	الشؤون الإدارية والمالية ومجلس الإدارة	2	0.5	0.5	0.5	0.5	-	فريق إداري ومالي	بيانات وعدد الموظفين والوصف والتوصيف الوظيفي	14 موظف	0.5
	5. تدريب وتمتية قدرات العاملين	هيئة الزكاة	الشؤون الإدارية والمالية ومجلس الإدارة	5	1	1	1	1	1	برنامج التدريب والمدربين	عدد الدورات المنجزة	-	1
	6. زيارات للمؤسسات المماثلة للعاملين لتبادل الخبرات	هيئة الزكاة	الشؤون الإدارية والمالية ومجلس الإدارة	2.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	برنامج زيارات	عدد الزيارات المنجزة	-	0.5

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد تكاليف التنفيذ للاستراتيجية

## جدول 36

### الهدف الفرعي الثالث للهدف الاستراتيجي الأول

الهدف الفرعي	المشاريع/التنشاط	المنطقة المستهدفة/الجغرافية	المختصون	بالآلاف دولار	الجدول الزمني للإنجاز					الموارد المطلوبة	مؤشرات الأداء		
					2016	2017	2018	2019	2020		القيمة المتوقعة سنوياً	القيمة الأساسية 2015	القيمة المتوقعة سنوياً
3. تطوير البنية التقنية لأنظمة المعلومات وقواعد البيانات.	1. بناء نظام معلومات وقواعد بيانات متكامل ومحوسب للهيئة	هيئة الزكاة	الشؤون الإدارية والمالية قسم تكنولوجيا المعلومات بالهيئة	25	10	7.5	5	2.5	-	محللي نظم ومبرمجون	عدد البرامج المنفذة وقواعد البيانات المحوسبة	-	متغيرة
	2. توفير الدعم اللوجستي اللازم للبيئة التقنية والتكنولوجية	هيئة الزكاة	مجلس الإدارة	25	7.5	6.25	6.25	5	-	أجهزة حاسوب وطابعات واتصالات	عدد الأجهزة المتوفرة	-	متغيرة
	3. ربط نظام معلومات الهيئة بأنظمة المعلومات للجهات ذات العلاقة	هيئة الزكاة	الشؤون الإدارية والمالية قسم تكنولوجيا المعلومات بالهيئة والحاسوب الحكومي	2	1	1	-	-	-	مبرمجون وموظفو شبكات	حجم الترابط بالمعلومات بين الهيئة وذوي العلاقة	-	متغيرة

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد تكاليف التنفيذ للاستراتيجية

## المحور الثاني: محور تعزيز دور الهيئة في استقطاب أموال الزكاة

### والمساعدات والهبات

### جدول 37

### الهدف الأول للهدف الاستراتيجي الثاني

الهدف الفرعي	المشاريع/الأنشطة	المنطقة الجغرافية المستهدفة/المنطقة المستهدفة	الميزون	بالألف دولار	الجدول الزمني للإنجاز					الموارد المطلوبة	مؤشرات الأداء		
					2016	2017	2018	2019	2020		القيمة السنوية المستهدفة	القيمة السنوية المستهدفة	القيمة السنوية المستهدفة
1. تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية تنظيم الزكاة وإبراز مقاصدها	1. الترويج الإعلامي للزكاة في قنوات إعلامية مختارة	المزكون والمستفيدون	الشنون الإدارية والمالية	50	10	10	10	10	10	برامج إعلامية واتفاقيات عمل	عدد البرامج الإعلامية	20 لقاء 2 فلم	2
	2. عمل ورش عمل لتفعيل الزكاة وتنظيمها	المزكون والمستفيدون	الشنون الإدارية والمالية ومجلس الإدارة	6	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	خطة عمل للورش محددة المكان والزمان والموضوع	عدد الورش ورشتين		1.2
	3. عمل مؤتمر سنوي لإبراز مقاصد الزكاة ودور الهيئة في تنظيم الزكاة وتحقيق العدالة الاجتماعية	المزكون والمستفيدون والمؤسسات ذوي العلاقة	الشنون الإدارية والمالية ومجلس الإدارة	18	2.25	2.25	2.25	2.25	9	أبحاث وخطة إعداد لمؤتمرين خلال الفترة	عدد المؤتمرات	-	متغيرة
	4. إصدار نشرات تهدف لزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الزكاة وكسب التأييد والمناصرة في تنظيمها من خلال الهيئة	المزكون والمستفيدون	الشنون الإدارية والمالية ومجلس الإدارة	20	4	4	4	4	4	مواد توعوية للنشرات	عدد النشرات	1 برشور 1 تقرير	1.2
	5. انتاج فيلم يبين أثر الزكاة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.	المزكون والمستفيدون	الشنون الإدارية والمالية ومجلس الإدارة	12.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	اتفاقيات لإعداد 10 أفلام	عدد الأفلام	2 فلم	0.4
	6. القيام بزيارات ميدانية لدفعي الزكاة ومنظمات المجتمع المدني	المزكون	الشنون الإدارية والمالية ومجلس الإدارة	25	5	5	5	5	5	برنامج زيارات لعدد 240 زيارة سنويا	عدد الزيارات المنجزة	150 زيارة	0.2

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد تكاليف التنفيذ للاستراتيجية

جدول 38

للهدف الفرعي الثاني والثالث للهدف الاستراتيجي الثاني

الهدف الفرعي	المشاريع/التشاطر	المنطقة المستهدفة/الجغرافية	المنفذون	بالألف دولار	الجدول الزمني للإنجاز					الموارد المطلوبة	مؤشرات الأداء		
					2016	2017	2018	2019	2020		القيمة المتوقعة سنوياً	القيمة الأساسية 2015	القيمة المتوقعة سنوياً
2. تحسين قدرة الهيئة في تحصيل الزكاة من جميع مواردها وفق القانون	1. بناء تشابك مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بالزكاة محلياً	المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة	الشؤون الإدارية والمالية قسم العلاقات العامة	5	1	1	1	1	1	اتفاقيات تفاهم على تشبيك العلاقات	-	-	1
	2. تنظيم علاقات شراكة مع الجهات المحلية المتعددة القائمة على تحصيل الزكاة	لجان الزكاة والجمعيات الخيرية	الشؤون الإدارية والمالية قسم العلاقات العامة	5	1	1	1	1	1	اتفاقيات تفاهم على بناء شراكات	مع وزارة المالية ولجان الزكاة	-	1
3. تفعيل تطبيق القانون في تحصيل الزكاة إلزامياً	1. تطوير اللوائح والإجراءات حول إلزامية الزكاة	الهيئة الفلسطينية	الشؤون الشرعية والقانونية	6	4.8	0.6	0.6	-	-	بحوث ودراسات على إلزامية الزكاة ومستشارون قانونيون وباحثون اجتماعيون	*	متغيرة	متغيرة
	2. تعبئة الرأي العام نحو تأييد إلزامية الزكاة تطبيقاً للقانون	المزكون والمستفيدون	الشؤون الإدارية والمالية قسم العلاقات العامة والإعلام	5	1	1	1	1	1	برامج مرئية ومسموعة ومقالات ولقاءات صحفية ممن ملزم بالزكاة وفق القانون	*	-	1
	3. تنسيق جيد للعلاقة بين الهيئة ووزارة المالية من خلال نظام يرسخ خصم الزكاة من ضريبة الدخل	وزارة المالية ضريبة الدخل	الشؤون الشرعية والقانونية والشؤون الإدارية والمالية قسم العلاقات العامة	2	1.6	0.4	-	-	-	نظام يحكم العلاقة	-	-	متغيرة

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد تكاليف التنفيذ للاستراتيجية

جدول 39

للهدف الفرعي الرابع للهدف الاستراتيجي الثاني

الهدف الفرعي	المشاريع/التشاطر	المنطقة المستهدفة/الجغرافية	المنفذون	بالألف دولار	الجدول الزمني للإنجاز					الموارد المطلوبة	مؤشرات الأداء		
					2016	2017	2018	2019	2020		القيمة المتوقعة سنوياً	القيمة الأساسية 2015	القيمة المتوقعة سنوياً
4. تحسين قدرة الهيئة في استقطاب المساعدات والهبات من الخارج	1. تنظيم علاقات شراكة وتوأمة للمولين من الخارج الداعمين لقضية الشعب الفلسطيني ومعالته	الممولون من الخارج	الشؤون الإدارية والمالية قسم العلاقات العامة	10	2	2	2	2	2	اتفاقيات مشاريع وبرامج تنمية	-	-	2
	2. تعزيز الثقة مع المولين الحاليين والمحافظة على استمرارية التواصل معهم	الممولون من الخارج	مجلس الإدارة	10	2	2	2	2	2	تقارير إنجازات الهيئة والحالات المحتاجة	-	-	2
	3. فتح خطوط جديدة بكافة السبل مع مولين جدد وتوقيع اتفاقيات وإجراء زيارات متبادلة	الممولون من الخارج	الشؤون الإدارية والمالية قسم العلاقات العامة وقسم تكنولوجيا المعلومات بالهيئة	10	2	2	2	2	2	دليل للهيئة شامل على كافة المعلومات عنها وعن أنشطتها	-	-	2

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد تكاليف التنفيذ للاستراتيجية



المحور الثالث: تحقيق العدالة الاجتماعية عبر ترشيد مصارف الزكاة المحددة شرعاً

وتنمية أموالها

جدول 40

للأهداف الفرعية الأول والثاني والثالث للهدف الاستراتيجي الثالث

الهدف الفرعي	المشاريع/التنشاطات	المنطقة المستهدفة/ المنطقة الجغرافية	المتفنون	بالآلاف دولار التكلفة	الجدول الزمني للإنجاز					الموارد المطلوبة	مؤشرات الأداء			
					2020	2019	2018	2017	2016		القيمة المتوقعة سنوياً	القيمة الأساسية 2015	القيمة المستهدفة	
ترشيد مصارف الزكاة المحددة شرعاً وفق معايير الحكم الرشيد	1. إعداد واعتماد نظام ينظم صرف الزكاة وترشيدها وفق أولويات المجتمع ويأخذ بالاعتبار معايير الحكم الرشيد	الهيئة والمستفيدين	الشؤون الشرعية والقانونية والإدارة	10	5	5	-	-	-	تحديد الأولويات وأبحاث اجتماعية	إعداد النظام	-	-	1
	2. تحديث بيانات الفقراء والمستفيدين من أموال الزكاة بشكل دوري ومنظم	المستفيدين من الفقراء	الشؤون الإدارية والمالية قسم تكنولوجيا المعلومات	10	5	5	-	-	-	باحثون اجتماعيون	حجم البيانات المحدثة عن الفقراء	-	-	1
3. الاهتمام بالجانب التنموي في توزيع أموال الزكاة.	1. إعداد وتنفيذ مشاريع تنموية تخدم الفقراء وذوي الدخل المحدود وعندهم 200 أسرة	الأسر الفقيرة من ذوي الدخل المحدود القادرون على العمل	دائرة مصارف الزكاة قسم المشاريع	1000	200	200	200	200	200	دراسات اقتصادية لمشاريع تنموية	عدد المشاريع المعدة سنوياً 2 مشروع وعقد المستفيدين 10 أسر لكل مشروع	-	-	200
	2. إنفاذ مشاريع الطاقة الشمسية لذوي الاحتياجات الخاصة والمؤسسات العامة	المؤسسات العامة والأسر من ذوي الاحتياجات الخاصة وعندهم 50 أسرة بتكلفة \$1000 للأسرة	دائرة مصارف الزكاة قسم المشاريع	300	60	60	60	60	60	باحثون اجتماعيون ومهندسون طاقة كهربائية	عدد الأسر المستفيدة 50 أسرة ومؤسسة عامة سنوياً بتكلفة 50 ألف دولار للمؤسسة	-	-	60
3. إنفاذ مشاريع توفر فرص عمل للفقراء	العاطلون عن العمل من الفقراء والمساكين وعندهم 100 أسرة	دائرة مصارف الزكاة قسم المشاريع	500	100	100	100	100	100	100	دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع تنموية	عدد 100 مشاريع لعدد 100 أسرة بتكلفة 5000 لكل مشروع بواقع 20 مشروع سنوياً	-	-	100
	1. توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء غير القادرين على العمل وتعزيز دخل الفقراء العاملين	الأسر الفقيرة غير القادرين على العمل والفقراء ذوي الدخل المحدود وعندهم 100 أسرة بواقع 20 أسرة سنوياً	دائرة مصارف الزكاة قسم البحث الاجتماعي	600	120	120	120	120	120	باحثون اجتماعيون لإجراء مسح اجتماعي لهذه الحالات	عدد الأسر المستفيدة 100 أسرة بواقع \$6000 سنوياً للأسرة	-	-	120
2. تقديم مساعدات للحالات المرضية والطلبة من ذوي الأسر الفقيرة	المرضى والطلبة من الأسر الفقيرة وعندهم 100 طالب و200 حالة مرضية	دائرة مصارف الزكاة قسم البحث الاجتماعي	300	60	60	60	60	60	60	باحثون اجتماعيون لإجراء مسح اجتماعي لهذه الحالات	100 طالب بواقع \$1000 حالة مرضية بواقع \$1000 سنوياً	-	-	60

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد تكاليف التنفيذ للاستراتيجية

موازنة تنفيذ الاستراتيجية

جدول 41

يوضح موازنة تنفيذ الاستراتيجية

المبالغ المدرجة بالجدول بالآلاف دولار

سنوات تنفيذ الخطة الاستراتيجية					إجمالي الكلفة بالألف دولار	الأهداف
2020	2019	2018	2017	2016		
						الهدف الاستراتيجي الأول
155.00	115.00	95.50	95.50	94.00	555.00	الهدف الفرعي الأول
1.50	2.00	2.00	2.90	6.10	14.50	الهدف الفرعي الثاني
0.00	7.50	11.25	14.75	18.50	52.00	الهدف الفرعي الثالث
156.50	124.50	108.75	113.15	118.60	621.50	إجمالي التكلفة للهدف الاستراتيجي الأول
						الهدف الاستراتيجي الثاني
31.70	24.95	24.95	24.95	24.95	131.50	الهدف الفرعي الأول
2.00	2.00	2.00	2.00	2.00	10.00	الهدف الفرعي الثاني
1.00	1.00	1.60	2.00	7.40	13.00	الهدف الفرعي الثالث
6.00	6.00	6.00	6.00	6.00	30.00	الهدف الفرعي الرابع
40.70	33.95	34.55	34.95	40.35	184.50	إجمالي التكلفة للهدف الاستراتيجي الثاني
						الهدف الاستراتيجي الثالث
0.00	0.00	0.00	10.00	10.00	20.00	الهدف الفرعي الأول
360.00	360.00	360.00	360.00	360.00	1,800.00	الهدف الفرعي الثاني
180.00	180.00	180.00	180.00	180.00	900.00	الهدف الفرعي الثالث
540.00	540.00	540.00	550.00	550.00	2,720.00	إجمالي التكلفة للهدف الاستراتيجي الثالث
737.20	698.45	683.30	698.10	708.95	3,526.00	إجمالي التكلفة للخطة

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث بالتنسيق مع إدارة الهيئة في تحديد تكاليف التنفيذ للاستراتيجية.

## خلاصة المبحث الثاني:

خلص المبحث الثاني المبحث الثاني من هذا الفصل عبر استعراض التوجهات المستقبلية للهيئة ووصفها وتحليلها، إلى وضع تصور للنظام الزكوي المنظور في فلسطين، وتكوين نظرة استراتيجية لتفعيل تطبيق القانون والتي تمثلت في استراتيجية النمو والتوسع، وإبراز دوافع صياغتها باعتبارها أحد أهم الحلول والمساهمات التي توصلت لها الدراسة في تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، ورفع درجة الوعي المجتمعي في تبني فهم مأسسة الزكاة لتنظيم الزكاة تحصيلًا وصرفًا من خلال عمل مؤسسي يحكمه قانون ونظم تساهم في إدارة الدولة والحكم الرشيد، وتقديم خدماتها لأكبر عدد من فئات المجتمع الفلسطيني المستهدفة والمحددة شرعاً، وتحقيق التكافل الاجتماعي بينهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة المتفاقمة بين أفراد المجتمع الفلسطيني لخصوصية وضعه السياسي والاقتصادي والذي ينعكس على الوضع الاجتماعي، حيث خلص هذا المبحث بصياغة استراتيجية مقترحة للهيئة من الممكن الاعتماد عليها باعتبارها نموذجاً يقتدى به في تحقيق أهداف الهيئة وغاياتها وتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة.

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

مقدمة

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: توصيات الدراسة

ثالثاً: الدراسات المقترحة

### مقدمة:

تناول هذا الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد استعراض نتائج تحليل بيانات الدراسة، وبموجب هذه النتائج تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات المقترحة.

### أولاً: نتائج الدراسة

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة، سيتم استعراض النتائج وفقاً لمجالات الدراسة، حيث خلصت الدراسة بأن المتوسط الحسابي النسبي لمجالات الدراسة بلغ (54%) ويشير إلى أن قانون تنظيم الزكاة في مراحله الأولى ولم يطبق بالدرجة المطلوبة، ولم يتم تفعيل دور الهيئة كجهة رسمية بحكم القانون في تنظيم الزكاة تحصيلاً وصرفاً لتحقيق مقاصدها وإبراز أهميتها، إلا أنه وفق ما ورد في بيانات وتقارير الهيئة والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات واللقاءات تبين أن الهيئة استطاعت أن تتغلب على بعض المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون، وأنها أوجدت نوعاً جيداً من الجودة في تقديم الخدمات للمستفيدين من أموال الزكاة، كما أظهرت أن هناك تحسناً محموداً في إدارة الهيئة من سنة إلى أخرى للفترة من 2011 وحتى 2015.

### المجال الأول: جانب تحصيل الزكاة

أظهرت نتائج الدراسة إجمالاً لهذا المجال أن المتوسط الحسابي بلغ (59.68%) في اتجاه أن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة وفق القانون سواء كانت إلزامية أو طوعية بالمستوى المطلوب، ويتبين ذلك من نتائج فقراته التالية:

1. أن الزكاة التي تحصلها الهيئة ليست بالمستوى المطلوب رغم أن حجم الأموال التي يمكن تحصيل الزكاة منها بتفعيل تطبيق القانون في جبرية الزكاة أو طوعيتها كبيرة، والمؤشرات الإحصائية الدالة على ذلك ما يلي:

- أن نسبة 70.91% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة جبراً من الشركات والشخصيات الاعتبارية المتنوعة.
- أن نسبة 69.39% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تراعي تحصيل الزكاة من مستخرجات البحر بقيمة 2.5%، رغم سهولة حصرها عن طريق البلديات المحلية التابعة لوزارة الحكم المحلي.
- أن نسبة 68.18% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تقوم بتحصيل زكاة دخول المصارف وشركات التأمين ومحلات الإيجار بالعقارات ومحلات الصرافة الفلسطينية وما في حكمها وفق أحكام القانون.

- أن نسبة 67.27% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة من الأسهم والسندات والحصص في الشركات وفق أحكام القانون، رغم إمكانية حصرها والتنسيق مع وزارة الاقتصاد على طريقة التحصيل.
- أن نسبة 65.54% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة من الأموال المدخرة ومنها الودائع النقدية لدى المصارف وفق أحكام القانون، والتي يمكن حصرها من خلال المصارف، بدءاً بالمصارف الإسلامية.
- 2. أن نسبة 57.27% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تحرص على تحصيل الزكاة بشكل سنوي ومنتظم تمثيلاً مع نص القانون مما يؤدي إلى ضعف تحصيل الزكاة.
- 3. أن نسبة 65.85% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة تعامل مال الشركاء في العمل باعتباره مالاً واحداً لغرض تكملة نصاب الزكاة وفق القانون هذا يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

#### المجال الثاني جانب موارد الزكاة:

أظهرت نتائج الدراسة إجمالاً لهذا المجال أن المتوسط الحسابي بلغ (56.93%) في اتجاه أن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة من كافة مواردها وفق القانون رغم توفر إمكانية حصر هذه الموارد مثل الذهب والفضة والزراعة والشركات ومخرجات البحر والمصارف الإسلامية، ويتبين ذلك من نتائج فقراته التالية:

1. أن نسبة 64.85% من إجابات المبحوثين بأن الحملات الإعلامية التي تقوم بها الهيئة تساعد في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة بكافة مواردها.
2. أن نسبة 59.39% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة تحرص على تطبيق القانون في مورد زكاة الفطر.
3. أن نسبة 51.82% من إجابات المبحوثين أن دليل الزكاة المعدّ من قبل الهيئة يساعد بدرجة متوسطة على زيادة استقطاب الأموال الزكوية من كافة مواردها.

#### المجال الثالث جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها:

أظهرت نتائج الدراسة إجمالاً لهذا المجال أن المتوسط الحسابي بلغ (52.45%) في اتجاه أن مستوى العمليات الإدارية لم تصل إلى المستوى المطلوب، وأن هناك ضعف في الجوانب الإدارية للهيئة وأهمها عدم كفاية الفريق العامل بالهيئة من ذوي الكفاءات والتخصصات مما يؤثر سلباً على قدرة الهيئة في تحقيق أهدافها وتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة، ويتبين ذلك من نتائج فقراته التالية:

1. أن نسبة 76.62% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة تضع ما تم تحصيله من أموال زكوية في مكان وحساب خاص بما لا يتعارض مع أحكام القانون، مما يعزز استقلاليتها المالية والإدارية، ويعكس شفافية عمل الهيئة والمحافظة على الأموال الزكوية.
2. أن نسبة 72.31% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لم تُحَصِلْ الزكاة والغرامة المفروضة جبراً ممن امتنع أو يتحايل أو يتهرب عن دفع الزكاة.
3. أن نسبة 72.31% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة تلتزم بصرف أموال الزكاة على المصارف الثمانية التي حددت بنص القرآن الكريم.
4. أن نسبة 63.69% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تعمل وفق الإجراءات الخاصة بالإقرارات للمكلفين بدفع الزكاة في هذه المرحلة لحدثة نشأتها.
5. أن نسبة 62.77% من إجابات المبحوثين بأن المكلفون بالهيئة بتحصيل الزكاة لا يستثمرون صفة الضبطية القضائية لتحصيلها.
6. أن نسبة 62.54% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لم تعمل وفق الإجراءات الخاصة بتظلمات المكلفين بدفع الزكاة وذلك لحدثة نشأتها.
7. أن نسبة 58.46% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تمارس عملها بتطبيق القانون في تحصيل الزكاة على كافة المحافظات بفلسطين بسبب الانقسام السياسي الداخلي والحصار.
8. أن نسبة 53.94% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة لا تهتم بفتح فروع لها في كافة المحافظات لتطبيق القانون.
9. أن نسبة 53.64% من إجابات المبحوثين بأن الهيئة تبحث عن مصادر تمويل أخرى غير الأموال الزكوية لتفعيل أنشطتها، بما يكفل تطبيق القانون.
10. أن نسبة 52.26% من إجابات المبحوثين بأن درجة تنسيق الهيئة مع الجهات المعنية لتحصيل الزكاة محدودة.

#### المجال الرابع جانب المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون:

أظهرت نتائج الدراسة إجمالاً لهذا المجال أن المتوسط الحسابي بلغ (72.18%) بأن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة منها الخاصة بفلسطين كدولة ومنها العامة التي تتطلب من الهيئة والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون البحث عن حلول لها، تساهم في تفعيل تطبيق القانون ويتبين ذلك من نتائج فقراته والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

- أ. المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة الخاصة بفلسطين كدولة:
1. أن نسبة 87.69% من إجابات المبحوثين أيدت أن استمرار الحصار وآثاره السلبي على الاقتصاد الفلسطيني يعتبر من المعوقات والصعوبات.
  2. أن نسبة 86.98% من إجابات المبحوثين أيدت أن تعدد الحروب على غزة وآثارها على الوضع الاقتصادي للمكلفين تعتبر من المعوقات والصعوبات.
  3. أن نسبة 85.23% من إجابات المبحوثين أيدت أن استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وآثاره السلبية على تشريع وتطبيق القوانين في فلسطين وخصوصاً قانون تنظيم الزكاة يعتبر من المعوقات والصعوبات.
- ب. المعوقات والصعوبات العامة التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة التي تتطلب من الهيئة والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون البحث عن حلول لها:
1. أن نسبة 82.46% من إجابات المبحوثين ترى أن تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة في لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد تعتبر من المعوقات والصعوبات.
  2. أن نسبة 73.54% من إجابات المبحوثين ترى أن مستوى درجة الوعي المجتمعي في تطبيق الشريعة الإسلامية وخصوصاً ركن الزكاة ومأسسة الزكاة يعتبر من المعوقات والصعوبات.
  3. أن نسبة 69.85% من إجابات المبحوثين ترى تعارضاً بين الهيئة مع ضريبة الدخل على أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة مما يؤدي إلى ازدواجية العبء المالي على المكلف يعتبر من المعوقات والصعوبات.
  4. أن نسبة 66.77% من إجابات المبحوثين ترى ضعفاً في التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة الضريبة وهيئة الزكاة ويعتبر من المعوقات والصعوبات.
  5. أن نسبة 66.67% من إجابات المبحوثين ترى ضعفاً في توحيد الجهود وتنظيم العلاقة بين ضريبة الدخل وهيئة الزكاة لتكون علاقة تكاملية عبر توحيد النصوص القانونية بشكل واضح وصريح وخصوصاً خصم الزكاة من الضريبة ويعتبر من المعوقات والصعوبات.



6. أن نسبة 63.69% من إجابات المبحوثين ترى ضعفاً في آليات وإجراءات جمع البيانات الخاصة بموارد ومصارف الزكاة ويعتبر من المعوقات والصعوبات.
  7. أن نسبة 63.03% من إجابات المبحوثين ترى ضعفاً في التمويل المطلوب لتنمية وتطوير قدرات الهيئة لتطبيق القانون ويعتبر من المعوقات والصعوبات.
- وبالإضافة إلى المعوقات والصعوبات التي أظهرتها الدراسة من واقع تحليل نتائج الاستبانة فقد أظهرت نتائج الدراسة من خلال المقابلات واللقاءات معوقات وصعوبات ذات أهمية لا بد توضيحها وخصوصاً لما لها أثر كبير في صياغة الاستراتيجية المقترحة والتي تمثل أهمها فيما يلي:
1. ضعف العلاقات بين هيئة الزكاة والجهات الرسمية ذات العلاقة بتطبيق القانون.
  2. ضعف ثقة المجتمع الفلسطيني بحيادية واستقلال هيئة الزكاة.
  3. الندرة في قواعد البيانات والمعلومات عن موارد الزكاة وحوسبتها للشروع بتحصيل الزكاة منها وفق القانون.
  4. أن تشكيل مجلس الإدارة في الهيئة في مستواه الأدنى يؤثر على كفاءتها.
  5. محدودية التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

**نتائج الدراسة حول الحلول والمساهمات لتفعيل تطبيق القانون من وجهة نظر المبحوثين:**

أظهرت نتائج الدراسة من خلال ما توصل له الباحث عبر المقابلات وتحليل الواقع لتطبيق القانون والمجموعة البؤرية وورشة العمل إلى نتيجة بعدم وجود استراتيجية معتمدة لدى الهيئة والتي على ضوءها قدم الباحث استراتيجية النمو والتوسع استراتيجية مقترحة أنموذجاً يقتدى به ويعتبر كأحد أهم الحلول والمساهمات المقترحة لتفعيل تطبيق القانون بكفاءة وفاعلية.

كما أظهرت نتائج الدراسة من واقع تحليل إجابات المبحوثين للأسئلة المفتوحة للاستبانة حول الحلول والمساهمات لتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة حسب الوزن النسبي لها بأن أهم الحلول المقترحة لتفعيل تطبيق القانون تطبيق إلزامية الزكاة، والاهتمام بالجانب الإعلامي في تعريف الهيئة، ونشر الوعي الزكوي، وزيادة الفريق العامل بالهيئة، وتوضيح ثغرات القانون وتفسيرها.

### ثانياً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة التي خلصت بها الدراسة يمكن صياغة التوصيات وتبويبها حسب الجهات المختصة وفقاً لما يلي:

#### أ. التوصيات الخاصة بالمجلس التشريعي:

1. تعديل قانون ضريبة الدخل بما يسمح بحسم مقدار الزكاة المدفوعة من مبالغ الضريبة، تيسيراً على من يؤدون الزكاة بدون قيود أو حدود متى قدمت الأدلة الثبوتية على ذلك.
2. إعادة النظر بالقانون وخصوصاً توضيح وتفسير الثغرات التي أظهرتها الدراسات السابقة كدراسة الأغا والعشي ودراسة أبو جريوع.

#### ب. التوصيات الخاصة بالحكومة:

1. ضرورة توحيد الجهود لتنظيم العلاقة بين ضريبة الدخل وهيئة الزكاة لتكون علاقة تكاملية عبر توحيد النصوص القانونية بشكل واضح وصريح.
2. ضرورة التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة الضريبة وهيئة الزكاة والتوافق على أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة مما يؤدي إلى عدم ازدواجية العبء المالي على المكلف.
3. ضرورة التنسيق الجيد بين كل من وزارة المالية والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بتطبيق القانون وهيئة الزكاة وتفعيل التعاون وتقديم الدعم الحكومي لها.
4. دعم الهيئة في استيعاب الجهات المتعددة القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة تحت مظلة هيئة الزكاة وفق نظام يحدد العلاقة وينظمها لفترة محددة حتى يتم منعها من تحصيل الأموال الزكوية بحكم القانون حيث الجهة المختصة فقط بحكم القانون هيئة الزكاة الفلسطينية فقط.
5. تشكيل لجنة من ممثلين عن جهات الاختصاص بتطبيق القانون؛ للتنسيق معها وخصوصاً الجهات الحكومية لتفعيل تطبيقه.

#### ج. التوصيات الخاصة بالهيئة:

1. التأكيد على ضرورة تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني في فلسطين بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير الحكم الرشيد المعمول بها في فلسطين.
2. قيام الهيئة بتطبيق الإدارة الاستراتيجية عبر تنفيذ الاستراتيجية المقترحة لتحقيق أهدافها وأغراضها والتغلب على كافة المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون.
3. تفعيل دور الهيئة في تحصيل الزكاة وفق القانون بتطبيق إلزامية الزكاة وضمان حقوق المستفيدين من زكاة الدافعين لها من خلال الهيئة لتشجيعهم نحو مؤسسة الزكاة.

4. ضرورة تفعيل دور الهيئة في تحصيل الزكاة من جميع مواردها وفق القانون بالتنسيق مع جهات الاختصاص الرسمية ذات العلاقة بتطبيق القانون.
  5. تركيز هيئة الزكاة على البرامج التي تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية لمتلقي الزكاة بحيث لا تقتصر على الوفاء بالاحتياجات الضرورية للمستفيدين من الزكاة وإنما يجب أن تعمل على تحريرهم من الفقر وجعلهم قادرين على دفع الزكاة.
  6. ضرورة تحسين آليات صرف الزكاة بتحسين مستوى الإشراف والتعاون والإجراءات المتبعة في برامج مساعدة المستفيدين من الفقراء والمحتاجين مما يعزز مصداقية الهيئة واستقلاليتها.
  7. التركيز والاهتمام بالجانب الإعلامي في تعريف الهيئة ونشر الوعي الزكوي والقيام بالحملات الإعلامية في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة بالتعامل مع مؤسسة الزكاة.
  8. فتح فروع للهيئة في محافظات غزة أولاً ومن ثم في الضفة لتطبيق القانون.
  9. أهمية زيادة أعضاء مجلس الإدارة ومد الهيئة بالكادر البشري اللازم بالكفاءات والتخصصات اللازمة.
  10. اعتماد الإجراءات الخاصة بالإقرارات الزكوية للمكلفين بدفع الزكاة والعمل بموجبها.
  11. تطبيق العقوبة المحددة وفق القانون على كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه أو يتحايل أو يتهرب عن دفعها وفق إجراءات قانونية متدرجة يتم الإعلان عنها مسبقاً.
  12. استكمال إصدار الأنظمة الإدارية والمالية اللازمة لسير الهيئة وخصوصاً ما يكفل تحصيل الزكاة من المكلفين سنوياً وبشكل منتظم بما يتوافق مع القانون وبما يكفل تحقيق أهدافها من خلال تفعيل تطبيق القانون.
  13. حوسبة النظم الإدارية والمالية بالهيئة وبناء قاعدة بيانات شاملة بيانات المكلفين بدفع الزكاة من كافة موارد الزكاة والمستفيدين منها وربطها بمنظومة الحاسوب الحكومي.
- د. التوصيات الخاصة بالخبراء والباحثين:
- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث المتعلقة بالزكاة وهيئة الزكاة الفلسطينية خاصة التي تساعد على إظهار المبالغ الفعلية من الأموال التي يمكن جمعها من كافة موارد الزكاة من جميع المسلمين المكلفين بدفع الزكاة.

جداول النتائج والتوصيات

جدول 42

نتائج وتوصيات الدراسة حول واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة  
في مجالي تحصيل الزكاة ومواردها

النتائج	التوصيات	جهة الاختصاص بالتنفيذ	المدى الزمني للإنجاز
<p>1. أن الزكاة التي تحصلها الهيئة ليست بالمستوى المطلوب رغم أن حجم الأموال التي يمكن تحصيل الزكاة منها بتفعيل تطبيق القانون في جبرية الزكاة أو طوعيتها كبيرة.</p> <p>2. لا تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة بشكل سنوي ومنظم.</p> <p>3. أن الهيئة لا تقوم بتحصيل الزكاة من كافة مواردها وفق القانون رغم إمكانية حصرها.</p> <p>4. أن الهيئة تعامل مال الشركاء في العمل باعتباره مالاً واحداً لغرض تكملة نصاب الزكاة وفق القانون هذا يتوافق مع الشريعة الإسلامية.</p> <p>5. أن الحملات الإعلامية التي تقوم بها الهيئة تساعد في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة بكافة مواردها.</p> <p>6. أن الهيئة تحرص على تطبيق القانون في مورد زكاة الفطر.</p> <p>7. أن دليل الزكاة المعدّ من قبل الهيئة يساعد بدرجة متوسطة على زيادة استقطاب الأموال الزكوية من كافة مواردها.</p>	<p>1. أن تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة جبراً من الشركات والشخصيات الاعتبارية المتنوعة وتطوير اللوائح والإجراءات حول جبرية الزكاة.</p> <p>2. تطبيق العقوبة المحددة وفق القانون على كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه أو يتحايل أو يتهرب عن دفعها وفق إجراءات قانونية متدرجة يتم الإعلان عنها مسبقاً.</p> <p>3. ضرورة استكمال إصدار الأنظمة الإدارية والمالية اللازمة لسير عمل الهيئة وخصوصاً ما يكفل تحقيق تحصيل الزكاة من المكلفين.</p> <p>4. أن تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة بشكل سنوي ومنظم تمثيلاً مع نص القانون مما يزيد من حصيلة الزكاة.</p> <p>5. حوسبة النظم الإدارية والمالية وبناء قاعدة بيانات شاملة بيانات المكلفين بدفع الزكاة من كافة موارد الزكاة.</p> <p>6. الاهتمام بالحملات الإعلامية التي تقوم بها الهيئة وخصوصاً ما يلي:</p> <p>7. الترويج الإعلامي بكافة وسائل الإعلام وتعبئة الرأي العام للتوجه نحو مؤسسة الزكاة وتأييد جبرية الزكاة تطبيقاً للقانون.</p> <p>8. عقد ورش عمل ومؤتمر سنوي لإبراز مقاصد الزكاة ودور الهيئة في تنظيم الزكاة.</p> <p>9. إصدار النشرات والتقارير التي تعزز مصداقية المجتمع الفلسطيني بهيئة الزكاة وزيادة التوعية المجتمعية بأهمية الزكاة وإبراز دور الدولة في</p>	<p>هيئة الزكاة الفلسطينية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون.</p>	<p>بدءاً من العام 2016 وخلال مدة أقصاها 3 سنوات.</p>

النتائج	التوصيات	جهة الاختصاص بالتنفيذ	المدى الزمني للإنجاز
	<p>تنظيمها.</p> <p>10. القيام بزيارات ميدانية لدفعي الزكاة ومنظمات المجتمع المدني لكسب التأييد والمناصرة نحو تطبيق القانون.</p> <p>11. اعتماد الإجراءات الخاصة بالإقرارات الزكوية للمكلفين بدفع الزكاة والعمل بموجبها.</p> <p>12. ضرورة تفعيل دور الهيئة بتحصيل الزكاة من جميع مواردها لسهولة حصرها وخصوصاً ما يلي:</p> <p>13. أن تراعي الهيئة تحصيل الزكاة من مستخرجات البحر بقيمة 2.5%، لسهولة حصرها.</p> <p>14. أن تقوم بتحصيل زكاة دخول المصارف وشركات التأمين ومحلات الإيجار بالعقارات ومحلات الصرافة الفلسطينية وما في حكمها وفق أحكام القانون.</p> <p>15. أن تقوم بتحصيل الزكاة من الأسهم والسندات والحصص في الشركات وفق أحكام القانون، لإمكانية حصرها والتنسيق مع وزارة الاقتصاد على طريقة التحصيل.</p> <p>16. أن تقوم بتحصيل الزكاة من الأموال المدخرة ومنها الودائع النقدية لدى المصارف وفق أحكام القانون، حيث يمكن حصرها من خلال المصارف، بدءاً بالمصارف الإسلامية.</p>		

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث

جدول 43

نتائج وتوصيات الدراسة حول واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة

في مجال إدارة الهيئة

النتائج	التوصيات	جهة الاختصاص بالتنفيذ	المدى الزمني للإنجاز
<p>1. أن مستوى العمليات الإدارية لم تصل إلى المستوى المطلوب وأن هناك ضعف في الجوانب الإدارية للهيئة وأهمها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم كفاية الفريق العامل بالهيئة من ذوي الكفاءات والتخصصات مما يؤثر سلباً على قدرة الهيئة في تحقيق أهدافها وتفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة.</li> <li>• أن الهيئة لم تُحصّل الزكاة والغرامة المفروضة جبراً ممن امتنع أو يتحایل أو يتهرب عن دفع الزكاة.</li> <li>• أن المكلفون بالهيئة بتحصيل الزكاة لا يستثمرون صفة الضبطية القضائية لتحصيلها.</li> <li>• أن الهيئة لا تعمل وفق الإجراءات الخاصة بالإقرارات للمكلفين بدفع الزكاة في هذه المرحلة لحدثة نشأتها.</li> <li>• أن الهيئة لم تعمل وفق الإجراءات الخاصة بتظلمات المكلفين بدفع الزكاة وذلك لحدثة نشأتها.</li> </ul> <p>2. أن الهيئة لا تمارس عملها بتطبيق القانون في تحصيل الزكاة على كافة المحافظات بـ فلسطين ولا تهتم بفتح فروع لها في كافة المحافظات لتطبيق القانون.</p> <p>3. أن درجة تنسيق الهيئة مع الجهات المعنية لتحصيل الزكاة محدودة.</p> <p>4. أن الهيئة تبحث عن مصادر تمويل أخرى غير الأموال الزكوية لتفعيل أنشطتها، بما</p>	<p>1. قيام الهيئة بتطوير عملها بما يكفل رفع مستوى العمليات الإدارية إلى مستوى يحقق أهدافها وغاياتها التي أنشئت لأجلها.</p> <p>2. ضرورة مد الهيئة للفريق العامل بالهيئة بالكادر البشري اللازم وبالكفاءات والتخصصات اللازمة.</p> <p>3. قيام الهيئة بتحصيل الزكاة والغرامة المفروضة جبراً ممن يمتنع أو يتحایل أو يتهرب عن دفع الزكاة عملاً بالقانون وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.</p> <p>4. ضرورة استثمار المكلفون بالهيئة بتحصيل الزكاة لصفة الضبطية القضائية لتحصيلها.</p> <p>5. ضرورة قيام الهيئة بالعمل وفق الإجراءات الخاصة بالإقرارات للمكلفين بدفع الزكاة.</p> <p>6. قيام الهيئة بالعمل وفق الإجراءات الخاصة بتظلمات المكلفين بدفع الزكاة وذلك لتعزيزاً لمصادقية عمل الهيئة وتحقيقاً للعدل.</p> <p>7. ضرورة تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني في فلسطين بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير الحكم الرشيد المعمول بها في فلسطين.</p> <p>8. فتح فروع للهيئة في محافظات غزة</p>	<p>هيئة الزكاة الفلسطينية بالتعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص بتطبيق القانون.</p>	<p>خلال ثلاثة سنوات بحد أقصى بدءاً من عام 2016</p>

		<p>أولاً ومن ثم في الضفة لتطبيق القانون.</p> <p>9. رفع درجة التنسيق مع الجهات المعنية لتحصيل الزكاة وفق القانون.</p> <p>10. قيام الهيئة بتطبيق الإدارة الاستراتيجية عبر تنفيذ الاستراتيجية المقترحة لتحقيق أهدافها وأغراضها والتغلب على كافة المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون.</p> <p>11. التأكيد على استمرار قيام الهيئة بالبحث عن مصادر تمويل أخرى غير الأموال الزكوية لتفعيل أنشطتها بما يكفل تطبيق القانون.</p>	<p>يكفل تطبيق القانون.</p>
--	--	--	----------------------------

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث

جدول 44

نتائج وتوصيات الدراسة حول واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة  
في مجال المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون

النتائج	التوصيات	جهة الاختصاص بالتنفيذ	المدى الزمني للإنجاز
<p>أن هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة منها الخاصة بفلسطين كدولة ومنها العامة والخاصة بالهيئة والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون والتي تتمثل أهمها فيما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>1. المعوقات والصعوبات الخاصة بفلسطين كدولة:</li> <li>• استمرار الحصار وآثاره السلبي على الاقتصاد الفلسطيني.</li> <li>• تعدد الحروب على غزة وآثارها على الوضع الاقتصادي للمكلفين.</li> <li>• استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وآثاره السلبية على تشريع وتطبيق القوانين في فلسطين وخصوصاً قانون تنظيم الزكاة.</li> <li>2. المعوقات والصعوبات الخاصة بالهيئة والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون:</li> <li>• تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة في لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد.</li> <li>• تدني درجة مستوى الوعي المجتمعي في تطبيق الشريعة الإسلامية وخصوصاً ركن الزكاة ومأسسة الزكاة.</li> <li>• وجود تعارض بين الهيئة وضريبة الدخل على أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة مما</li> </ul>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تعديل قانون ضريبة الدخل بما يسمح بحسم مقدار الزكاة المدفوعة من مبالغ الضريبة، تيسيراً على من يؤدون الزكاة بدون قيود أو حدود متى قدمت الأدلة الثبوتية على ذلك.</li> <li>2. إعادة النظر بالقانون وخصوصاً توضيح وتفسير الثغرات التي أظهرتها الدراسات السابقة كدراسة الأغا والعشي ودراسة أبو جريوع.</li> <li>3. استغلال الإمكانيات المحلية المتاحة والاعتماد على الذات الفلسطيني.</li> <li>4. تعزيز مقومات الصمود للمجتمع الفلسطيني وتأمين توفر الأمن القومي له.</li> <li>5. التشبيك مع المؤسسات المحلية والدولية، ورفع صوت المتضررين وتبني قضاياهم.</li> <li>6. تنمية الاقتصاد الفلسطيني بالسبل المتاحة ومنها تشجيع الاستثمار وخصوصاً المشاريع الصغيرة.</li> <li>7. التطبيق العملي للزكاة بتطبيق القانون في محافظات غزة كنموذج لمؤسسة زكوية رائدة قائمة على أسس علمية يمكن أن يكون أنموذجاً يحتذى به في محافظات الضفة.</li> <li>8. تركيز هيئة الزكاة على البرامج التي تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية لمتلقي الزكاة بحيث لا تقتصر على الوفاء بالاحتياجات الضرورية للمستفيدين من الزكاة وإنما يجب أن تعمل على تحريرهم من الفقر وجعلهم قادرين على دفع الزكاة.</li> <li>9. ضرورة تحسين آليات صرف الزكاة بتحسين مستوى الإشراف والتعاون والإجراءات المتبعة في برامج مساعدة المستفيدين من الفقراء والمحتاجين مما يعزز مصداقية الهيئة</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. هيئة الزكاة الفلسطينية</li> <li>2. المجلس التشريعي الفلسطيني</li> <li>3. جهات الاختصاص بتطبيق القانون من مؤسسات القطاع العام كل فيما يخصه.</li> </ol>	<p>خلال ثلاثة سنوات بحد أقصى بدءاً من عام 2016</p>



		<p>10. تنظيم تحصيل وصرف الزكاة عبر الهيئة في استيعاب وإلزام الجهات المتعددة القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة بتبعيتها للهيئة والعمل تحت مظلة هيئة الزكاة والتنسيق معها وفق نظام يحدد العلاقة وينظمها لفترة محددة حتى يتم منعها من تحصيل الأموال الزكوية بحكم القانون حيث الجهة المختصة بحكم القانون هيئة الزكاة الفلسطينية فقط.</p> <p>11. ضرورة توحيد الجهود لتنظيم العلاقة بين ضريبة الدخل وهيئة الزكاة لتكون علاقة تكاملية عبر توحيد النصوص القانونية بشكل واضح وصريح.</p> <p>12. ضرورة التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة الضريبة وهيئة الزكاة والتوافق على أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة مما يؤدي إلى عدم ازدواجية العبء المالي على المكلف.</p> <p>13. رفع درجة التنسيق ما بين الهيئة والجهات المعنية لتحصيل الزكاة بما يكفل تفعيل تطبيق القانون.</p> <p>14. ضرورة التنسيق الجيد بين كل من وزارة المالية والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بتطبيق القانون وهيئة الزكاة وتفعيل التعاون وتقديم الدعم الحكومي لها.</p> <p>15. تشكيل لجنة من ممثلين عن جهات الاختصاص بتطبيق القانون؛ للتنسيق معها وخصوصاً الجهات الحكومية لتفعيل تطبيقه.</p> <p>16. أهمية زيادة أعضاء مجلس الإدارة حسب القانون.</p>	<p>يؤدي إلى ازدواجية العبء المالي على المكلف.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود ضعف في التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة الضريبة وهيئة الزكاة.</li> <li>• أن هناك ضعف في توحيد الجهود وتنظيم العلاقة بين ضريبة الدخل وهيئة الزكاة لتكون علاقة تكاملية عبر توحيد النصوص القانونية بشكل واضح وصريح وخصوصاً خصم الزكاة من الضريبة.</li> <li>• أن هنالك ضعف في آليات وإجراءات جمع البيانات الخاصة بموارد ومصارف الزكاة لدى الهيئة.</li> <li>• أن هناك ضعف في التمويل المطلوب لتنمية وتطوير قدرات الهيئة لتطبيق القانون.</li> <li>• ضعف العلاقات بين هيئة الزكاة والجهات الرسمية ذات العلاقة بتطبيق القانون.</li> <li>• ضعف ثقة المجتمع الفلسطيني بحيادية واستقلال هيئة الزكاة.</li> <li>• الندرة في قواعد البيانات والمعلومات عن موارد الزكاة وحوسبتها للشروع بتحصيل الزكاة منها وفق القانون.</li> <li>• أن تشكيل مجلس الإدارة في الهيئة في مستواه الأدنى يؤثر على كفاءتها.</li> <li>• أن محدودية التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.</li> <li>• عدم وجود استراتيجية معتمدة لدى الهيئة.</li> </ul>
--	--	--	--

المصدر: الجدول جُرد بواسطة الباحث

## ثالثاً: الدراسات المقترحة

- في ضوء دراسة الباحث والنتائج التي توصل إليها يقترح الباحث الدراسات التالية:
- مدى ملاءمة توحيد قانون ضريبة الدخل وقانون تنظيم الزكاة مع تحقيق التكامل بينهما وزيادة الإيرادات
  - مدى ملاءمة النظم المالية والإدارية التي تعمل بها هيئة الزكاة مع أهدافها وآليات عملها وطبيعة الأشخاص العاملين بها
  - دور شركات القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني الداعمة لهيئة الزكاة في تطبيق قانون تنظيم الزكاة
  - واقع التفاعل المجتمعي والعوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة في ظل قانون تنظيم الزكاة
  - أثر العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة على حصيلة الأموال الزكوية في ظل قانون تنظيم الزكاة

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: المراجع العربية

1. القرآن الكريم
2. السنة النبوية
3. الكتب والدراسات
4. المؤتمرات العلمية
5. المقابلات التي أجراها الباحث
6. مواقع الإنترنت

### ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية

أ. القرآن الكريم

ب. السنة النبوية

الألباني، محمد ناصر الدين (2000). **ضعيف الترغيب والترهيب**. المملكة العربية السعودية. الرياض: الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد بن إسماعيل (2001). **صحيح البخاري**. ط1. دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

البخاري، محمد بن إسماعيل (2002). **صحيح البخاري**. دار طوق النجاة.  
القزويني، ابو عبد الله محمد بن يزيد (1411هـ). **سنن ابن ماجه**. دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.  
النسائي، لأبو عبد الرحمن أحمد (1986). **سنن النسائي**. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.  
النيسابوري، مسلم بن الحجاج (2010) **المسند الصحيح المختصر**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

حنبل، أحمد (2001). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. مؤسسة الرسالة.

ج. الكتب والدراسات

البرغوثي، بلال (2007). **الإدارة العامة لمؤسسات الدولة غير الوزارية في فلسطين**، ائتلاف أمان، رام الله.

التويجري، محمد (2009). **موسوعة الفقه الإسلامي**. ط1. ج3. الرياض: بيت الأفكار الدولية.  
الجرجاني، زياد (2010). **القواعد المنهجية لبناء الاستبيان**. ط2. فلسطين. غزة: مطبعة أبناء الجراح.

الحمداني، موفق (2006). **مناهج البحث العلمي**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر.

الزحيلي، وهبه (2009). **الفقه الإسلامي وأدلته**. ط31. دمشق: دار الفكر العربي.

العمرى، عيسى (2009). **بين الضرائب والزكاة... دراسة في الحكم الشرعي**. بحث علمي

القرضاوي، يوسف (2006). فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء الكتابة والسنة. القاهرة: مكتبة وهبة.

المصري، جمال الدين (2000). معجم لسان العرب. ط1. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر. بلعل، بايزيد (2013). "محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.

حسونة، فاطمة محمد (2009). "اثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، الكلية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. خريس، نجيب (1998). "دراسة العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن. عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001). البحث العلمي - مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

عليوة، جبر (2007). "إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. عماوي، ختام عارف (2010). "دور الزكاة في التنمية الاقتصادية". رسالة ماجستير، الكلية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. عناية، غازي (1991). الزكاة والضريبة: دراسة مقارنة. الجزائر: دار الكتب. ماهر، أحمد (2011). الإدارة الاستراتيجية-الدليل العملي للمديرين. ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

#### د. المؤتمرات العلمية:

الحولي، ماهر (2006). الأموال التي تجب فيها الزكاة ومصارفها. يوم دراسي بعنوان الزكاة والضريبة وأثرهما في المجتمع، كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية، غزة 6 مايو 2006.

رضوان، إسماعيل (2014). كلمة رئيس المؤتمر. المؤتمر العلمي الدولي نحو زكاة فاعلة تحقق مقاصدها الشرعية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، غزة 7-8 مايو 2014، ص 1-5.

زيادة، فريد (2014). مقصود إيتاء الزكاة التربوي والاجتماعي على الفرد والمجتمع. المؤتمر العلمي الدولي نحو زكاة فاعلة تحقق مقاصدها الشرعية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، غزة 7-8 مايو 2014، ص 53-80.

عويضات، نزار (2014). زكاة استحقاقات العمل المالية (الرواتب ومكافآت نهاية الخدمة والراتب التقاعدي). المؤتمر العلمي الدولي نحو زكاة فاعلة تحقق مقاصدها الشرعية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، غزة 7-8 مايو 2014، ص 483-524.

عويضة، وليد، وكردية، سحر (2014). الزكاة ودورها في الإصلاح والتمكين. المؤتمر العلمي الدولي نحو زكاة فاعلة تحقق مقاصدها الشرعية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، غزة 7-8 مايو 2014، ص 125-164.

هندي، منير (1997) "الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر" ط3، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

هنية، مازن، والأغا، سهير (2014). مقاصد الزكاة. المؤتمر العلمي الدولي نحو زكاة فاعلة تحقق مقاصدها الشرعية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، غزة 7-8 مايو 2014، ص 15-51.

#### هـ. المقابلات التي أجراها الباحث

- محمد يوسف الأغا، (2015)، (مقابلة أجراها الباحث)، غزة، 3/10/2015  
رامي محمود الخطيب، (2015)، (مقابلة أجراها الباحث)، غزة، 9/11/2015  
اعتماد عبد العزيز الطرشاوي، (2015)، (مقابلة أجراها الباحث)، غزة، 1/10/2015  
بيان مدحت العشي، (2015)، (مقابلة أجراها الباحث)، غزة، 8/11/2015  
يعقوب يعقوب الغندور، (2015)، (مقابلة أجراها الباحث)، غزة، 2/11/2015  
نافذ ياسين المدهون، (2015)، (مقابلة أجراها الباحث)، غزة، 1/11/2015  
عبدالله أبو رويضة، (2015)، (مقابلة أجراها الباحث)، غزة، 10/11/2015  
زياد حسين أبو زيد، (2015)، (مقابلة أجراها الباحث)، غزة، 5/11/2015

#### و. مواقع الإنترنت:

موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني [www.pcbs.gov.ps](http://www.pcbs.gov.ps) 2015/12/10 الساعة 10 مساءً

موقع الدرر السنوية الموسوعة الفقهية <http://www.dorar.net/enc/feqhia/2202> 2015/12/15 الساعة 6 مساءً

الموقع الرسمي للعلامة يوسف القرضاوي <http://www.qaradawi.net> 2015/12/15 الساعة 8 مساءً

الملتقى الفقهي <http://fiqh.islammessage.com> 2016/3/14 الساعة 10 مساءً

بوابة اقتصاد فلسطين [www.palestineeconomy.ps](http://www.palestineeconomy.ps) 2015/12/10 الساعة 10 مساءً

موقع سلطة النقد الفلسطينية [www.pma.ps](http://www.pma.ps) 2015/11/10 الساعة 5 مساءً

موقع كنوز <http://konouz.com> 2015/11/8 الساعة 8 مساءً

معا <https://www.maannews.net> 2015/12/15 الساعة 7 مساءً

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Mohsin, M. I. a. (2013). Potential of Zakat in n Eliminating Riba and nd Eradicating Poverty in Muslim Countries. EJBMSpecial Issue: Islamic management and Business, 5(11).
- Siswantoro, D., & Nurhayati, S. (2012). Factors Affecting Concern about Zakat as Tax Deduction in Indonesia, 2(4).
- Wheelen, T. & Hunger, D. (2003) strategic Management and business policy, Reading, Mass. Addison Wesley, Singapore.
- Yaacob, A. C., Mohamed, s., Daut, A., Ismail, N., Ali, M., & Don, M. (2013). Zakat Disbursement via Capital assistance: A Case Study of Majlis Agama Islam johor. Journal of Emerging economies and Islamic research, 1(2).
- Zakaria, M. (2014). The influence of human needs in the perspective of Maqasid al-Syari' ah on Zakat distribution effectiveness. Asian Social Science, 10(3), 165-173. doi: 10.5539/ass.v10n3.

## الملاحق





أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا



Management & Politics Academy for Postgraduate Studies

بالشراكة مع جامعة الأقصى برنامج ماجستير إدارة دولة

## مقابلة

أخي الكريم.. أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة". لتقديمها كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بالمشاركة مع جامعة الأقصى، وقد صممت هذه الأداة (المقابلة) لجمع المعلومات النوعية حول موضوع الدراسة.

تستهدف الدراسة بشكل أساسي هيئة الزكاة الفلسطينية ولجان الزكاة العاملين على إدارة الزكاة وذوي العلاقة بتطبيق قانون تنظيم الزكاة وتهدف إلى التعرف على واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة والكشف عن المعوقات والصعوبات والحلول والمساهمات لصياغة استراتيجية مقترحة لتطبيقه وتعزيز إدارة الحكم الرشيد في فلسطين، ونرجو من سيادتكم الإجابة على أسئلة المقابلة بكل حيادية وموضوعية لخدمة هذه الدراسة.

فإن وجهة نظرك قيمة جداً للتعرف على واقع تطبيق القانون ووضع الحلول والآليات التي تساهم في تطبيق قانون تنظيم الزكاة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وإن مشاركتكم طوعية ومن حقك الإجابة عن كامل الأسئلة أو بعضها.

وإذ يشكر الباحث لكم تعاونكم الصادق، فإنه يؤكد لكم أن آراءكم وما تدلون به من اقتراحات سوف تحظى بالسرية الكاملة ولن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي وسيتم استعراض الإجابات بشكل مجموعات كتعبير عن الاتجاهات العامة فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

عبدالناصر نظير مهنا

**أولاً: معلومات عن المؤسسة التي تعمل بها:**

1. اسم المؤسسة: .....
2. اسم الشخص الذي تجري معه المقابلة: .....
3. عدد الموظفين العاملين في المؤسسة: .....
4. التعريف بمؤسستكم وبتنظيمها الإداري نبذة مختصرة
5. تقرير مالي وإداري للمؤسسة ذات العلاقة بجمع الزكاة وصرفها إن أمكن
6. الخطة التشغيلية والاستراتيجية في جمع الزكاة وصرفها في حال توفرها

**ثانياً: أسئلة المقابلة**

تنحصر أسئلة المقابلة، للتعرف على الواقع التطبيقي لقانون تنظيم الزكاة، وجوانب موارد ومصارف الزكاة في المحافظات الجنوبية لفلسطين، والمعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون والحلول والمساهمات، وآليات تطبيق القانون بفاعلية وكفاءة وأهمية تطبيق القانون.	
1	ما هي طبيعة عملك بالمؤسسة؟ ما علاقة مؤسستكم بالزكاة؟ فترة عمل المؤسسة بالزكاة والتجربة فيها؟ يوجد خطة استراتيجية للمؤسسة لتفعيل الزكاة؟
2	بشكل عام من وجهة نظرك ما أهمية تطبيق قانون تنظيم الزكاة؟
3	تحدث عن موارد الزكاة التي ينص عليها القانون وهل يتم العمل عليها في تحصيل أموال الزكاة؟
4	ما هي الآليات المتبعة لتحديد وتحفيز موارد الزكاة؟ وما مدى كفايتها وكفاءتها؟
5	ما هي الطرق والآليات التي تستخدم في تحصيل أموال الزكاة؟ وما مدى كفايتها؟
6	ما هي أبرز المعوقات والصعوبات كتحديات تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة؟
7	ما هي أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجه تحصيل أموال الزكاة؟
8	ما هي أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجه عملية الصرف على مصارف الزكاة؟
9	ما هي طبيعة العلاقة بين لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف وبين هيئة الزكاة؟
10	ما هي طبيعة العلاقة بين هيئة الزكاة والجهات ذات العلاقة بتطبيق القانون؟
11	ماذا يمكن عمله لتحسين تطبيق قانون تنظيم الزكاة؟ هل لديك مقترحات أخرى؟

شكراً جزيلاً لتعاونكم ووقتكم الثمين

نهاية المقابلة

## ملحق رقم 2

### أسماء الذين تم مقابلتهم

م.	الاسم	الوظيفة	مكان العمل	تاريخ المقابلة
1	د. نافذ ياسين المدهون	أمين عام المجلس التشريعي	المجلس التشريعي	1 نوفمبر 2015
2	أ. محمد يوسف الأغا	محاضر جامعي	الجامعة الإسلامية	3 أكتوبر 2015
3	أ. زياد حسين أبو زيد	مدير عام الهيئة ورئيس مجلس الإدارة	هيئة الزكاة الفلسطينية	5 نوفمبر 2015
4	أ. يعقوب يعقوب الغندور	مدير عام ديوان الفتوى والتشريع	ديوان الفتوى والتشريع	2 نوفمبر 2015
5	أ. اعتماد عبد العزيز الطرشاوي	مدير عام بوزارة الشؤون الاجتماعية	الشؤون الاجتماعية	10 نوفمبر 2015
6	أ. بيان مدحت العشي	مدير عام وعضو مجلس إدارة بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية	8 نوفمبر 2015
7	أ. رامي محمود الخطيب	مدير عام وعضو مجلس إدارة بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية	9 نوفمبر 2015
8	أ. عبد الله أبو رويضة	مدير دائرة السجل التجاري	وزارة الاقتصاد	1 أكتوبر 2015

## ملحق رقم 3

### أسماء المشاركين في المجموعة البورية

م.	الاسم	الوظيفة	مكان العمل
1	د. علاء الدين عادل الرفاتي	أستاذ مساعد الاقتصاد والعلوم السياسية	الجامعة الإسلامية
2	د. بسام عبد الجواد أبو حمد	أستاذ مساعد في التخطيط الاستراتيجي	جامعة القدس
3	د. أكرم إسماعيل سمور	أستاذ مساعد في الإدارة الاستراتيجية.	الجامعة الإسلامية
4	د. محمد عبد حسين اشتيوي	د. إدارة أعمال أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة
5	أ. زياد حسين أبو زيد	مدير عام الهيئة ورئيس مجلس الإدارة	هيئة الزكاة الفلسطينية
6	أ. بيان مدحت العشي	مدير عام وعضو مجلس إدارة بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية
7	أ. رامي محمود الخطيب	مدير عام وعضو مجلس إدارة بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية
8	أ. إياد حسن أبو هين	مدير عام بوزارة المالية	وزارة المالية
9	أ. غسان عيد أبو منديل	مستشار اقتصادي	عمل خاص
10	أ. أشرف خليل سكيك	باحث اقتصادي	جمعية ابن باز الخيرية
11	أ. نهاد اسحق أبو هويدي	مدير بديوان الرقابة	ديوان الرقابة المالية والإدارية
12	أ. محمد عبد الهادي نصار	مدير دائرة الدراسات والإحصاءات	وزارة الشؤون الاجتماعية
13	أ. عبد الرزاق حسن الشيخ	مدير الرقابة على المضافة والجمارك	وزارة المالية
14	م. ولاء زكري وربة	موظفة	هيئة الزكاة الفلسطينية
15	أ. هبة خالد صايمة	موظفة	هيئة الزكاة الفلسطينية

#### ملحق رقم 4

##### أسماء المشاركين في ورشة العمل لمناقشة الاستراتيجية

م.	الاسم	الصفة التمثيلية	مكان العمل
1	د. علاء الدين عادل الرفاتي	رئيس مجلس الأمناء بالهيئة والمشرف على الدراسة	الجامعة الإسلامية
2	أ. النائب جمال طلب نصار	رئيس لجنة الموازنة	المجلس التشريعي
3	د. شحادة سعيد السويركي	عضو مجلس أمناء بالهيئة	الجامعة الإسلامية
4	د. محمد حسن رباح بخيت	عضو مجلس أمناء بالهيئة	الجامعة الإسلامية
5	أ. عبد الرحمن عبد الرحيم تمارز	عضو مجلس أمناء بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية
6	أ. اعتماد عبد العزيز الطرشاوي	مدير عام ممثلة عن وزارة الشؤون الاجتماعية	وزارة الشؤون الاجتماعية
7	أ. نبيل عادل القيشاوي	عضو مجلس أمناء بالهيئة	صاحب شركة تجارية
8	أ. محمد رامي عبد الرافع أبو شعبان	ممثل عن المصارف الإسلامية	مدير عام بنك الإنتاج
9	أ. غسان عيد أبو منديل	مستشار اقتصادي	عمل خاص
10	أ. نزار عبد العزيز الوحيدي	مدير عام ممثل عن وزارة الزراعة	وزارة الزراعة
11	أ. زياد حسين أبو زيد	مدير عام الهيئة ورئيس مجلس الإدارة	هيئة الزكاة الفلسطينية
12	أ. بيان مدحت العشي	مدير عام وعضو مجلس إدارة بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية
13	أ. رامي محمود الخطيب	مدير عام وعضو مجلس إدارة بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية
14	أ. حازم محمد أبو كويك	موظف كمبيوتر	هيئة الزكاة الفلسطينية
15	أ. روان صابر الطهراوي	موظفة إعلام	هيئة الزكاة الفلسطينية
16	أ. صابرين محمود المبيض	قسم الكمبيوتر	هيئة الزكاة الفلسطينية
17	أ. منار إبراهيم الخطيب	محاسبة	هيئة الزكاة الفلسطينية
18	أ. إياد رجب شعبان	مدير الدائرة المالية	هيئة الزكاة الفلسطينية
19	م. ولاء زكري وهبة	موظفة بقسم تكنولوجيا المعلومات بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية
20	أ. هبة خالد صايمة	موظفة الشؤون المالية والإدارية بالهيئة	هيئة الزكاة الفلسطينية

## ملحق رقم 5

### الاستبانة بشكلها النهائي بعد التحكيم



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا



Management & Politics Academy for Postgraduate Studies

بالشراكة مع جامعة الأقصى برنامج ماجستير إدارة دولة

### استبانة

أخي الكريم.. أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان "واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة". لتقديمها كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد، وقد صممت هذه الاستبانة لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة. تستهدف الدراسة بشكل أساسي هيئة الزكاة الفلسطينية المنشأة بموجب القانون وذوي العلاقة الرئيسيين وتهدف إلى التعرف على واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة والكشف عن المعوقات والصعوبات والحلول والمساهمات لصياغة استراتيجية مقترحة لتطبيقه في فلسطين. يرجى منك الإجابة على فقراتها بكل حيادية وموضوعية وكتابة أية تعليقات أو مقترحات تراها ضرورية ومناسبة لخدمة هذه الدراسة. وإذ يشكر الباحث لكم تعاونكم الصادق، فإنه يؤكد لكم أن آراءكم وما تدلون به من اقتراحات سوف تحظى بالسرية الكاملة ولن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي.

### ملاحظات:

1. تتكون الاستبانة من قسمين:
    - القسم الأول: البيانات الشخصية عنك فيرجى منك وضع الإشارة (✓) أمام ما يناسب حالتك.
    - القسم الثاني: البيانات التخصصية ويتكون من أربعة مجالات في (65) فقرة لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة، يرجى منك وضع الإشارة (✓) في المستوى الذي يتفق مع رأيك أمام كل فقرة.
  2. أينما وردت كلمة "القانون" فيقصد به قانون تنظيم الزكاة الفلسطيني رقم 9 لسنة 2008.
  3. أينما وردت كلمة "الهيئة" فيقصد بها هيئة الزكاة الفلسطينية التي تم إنشاؤها بموجب أحكام القانون.
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث

عبد الناصر نظير مهنا

### القسم الأول: البيانات الشخصية

الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

العمر بالسنوات ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 - 40 ☐ أكثر من 40 سنة

المستوى التعليمي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

المستوى الوظيفي ☐ مدير عام ☐ مدير ☐ رئيس قسم

☐ رئيس شعبة ☐ موظف ☐ غير ذلك -----

سنوات الخدمة في العمل الحالي ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 - 10 ☐ أكثر من 10 سنوات

### القسم الثاني: البيانات التخصصية

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة			
		قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة جداً
المجال الأول: واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب تحصيل الزكاة					
1	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من قبل المكلفين بصرف النظر عن الضريبة.				
2	تعامل الهيئة مال الشركاء في العمل باعتباره مالياً واحداً لغرض تكملة نصاب الزكاة وفق القانون.				
3	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المكلف بشكل سنوي ومنظم تمشيا مع نص القانون.				
4	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة جبرياً من الشركات والشخصيات الاعتبارية المتنوعة.				
5	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة طوعاً من الأشخاص الطبيعيين والجمعيات الخيرية والأهلية.				
6	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من الأموال المدخرة ومنها الودائع النقدية لدى المصارف وفق أحكام القانون.				
7	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المنتجات الصناعية وفق القانون.				
8	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من الأسهم والسندات والحصص في الشركات وفق أحكام القانون.				
9	تقوم الهيئة بتحصيل الزكاة من عروض التجارة المتمثلة بالأراضي والعقارات ومنافعها المعدة للبيع بقصد التجارة بشروطها وفقاً لأحكام القانون.				
10	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من مالك الأرض الزراع لها أو مستأجرها وفق القانون.				
11	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المستغلات من الأراضي والعقارات				

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
	والسيارات ووسائل النقل الأخرى أو ما في حكمها وفق القانون.					
12	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة عسل النحل عند نصاب 70 كيلو جرام بمقدار 5% من صافي الإيراد.					
13	تراعي الهيئة تحصيل الزكاة من مستخرجات البحر بقيمة 2.5%.					
14	تحرص الهيئة على تحصيل الزكاة من المنتجات الحيوانية المعدة للتجارة وفق القانون.					
15	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة دخول أصحاب الرواتب والأجور لكافة العاملين بالدولة بالقطاعات المتنوعة (خاص - عام) وفق القانون.					
16	تقوم الهيئة بتحصيل زكاة دخول المصارف وشركات التأمين ومحلات الإتجار بالعقارات ومحلات الصرافة الفلسطينية وما في حكمها وفق القانون.					
<b>المجال الثاني: واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب موارد الزكاة</b>						
1	تراعي الهيئة تطبيق القانون في مورد زكاة الأنعام.					
2	تراعي الهيئة تطبيق القانون في مورد زكاة الذهب والفضة وما في حكمهما.					
3	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة النقود وما يقوم مقامها.					
4	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة الزروع والثمار عند حصادها.					
5	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة عروض التجارة.					
6	تقوم الهيئة بتطبيق القانون في مورد زكاة المستغلات.					
7	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة عسل النحل والمنتجات الحيوانية والمائية.					
8	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة الركاكز والمعادن.					
9	تحرص الهيئة على تطبيق القانون في مورد زكاة الفطر.					
10	يساعد دليل الزكاة المعد من قبل الهيئة على زيادة استقطاب الأموال الزكوية.					
11	تساعد الحملات الإعلامية التي تقوم بها الهيئة في زيادة عدد المكلفين بدفع الزكاة.					
<b>المجال الثالث: واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة رقم 9 لسنة 2008 في جانب إدارة الهيئة نحو تحقيق أهدافها.</b>						
1	تسمح الهيئة بدفع زكاة الفطر إلى غيرها من الهيئات.					
2	تمارس الهيئة مهام عملها بتطبيق القانون في تحصيل الزكاة على كافة المحافظات بفلسطين.					
3	تمارس الهيئة تمتعها بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها.					
4	تهتم الهيئة بفتح فروع لها في كافة المحافظات لتطبيق القانون.					

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
5	تبحث الهيئة عن مصادر تمويل أخرى غير الأموال الزكوية لتفعيل أنشطتها بما يكفل تطبيق القانون.					
6	تستثمر الهيئة حقها بالإعفاءات والتسهيلات الممنوحة لها وفق القانون.					
7	تستثمر الهيئة الفائض من أموال الزكاة وفقاً للأصول الشرعية.					
8	يستثمر المكلفون بالهيئة صفة الضبطية القضائية لتحصيل الزكاة.					
9	تقوم الهيئة بالتنسيق الكامل مع الجهات المعنية عند تحصيل الزكاة.					
10	تضع الهيئة ما تم تحصيله من أموال زكوية في مكان وحساب خاص بما لا يتعارض مع أحكام القانون.					
11	تعمل الهيئة على تسهيل مهام المكلفون بتحصيل الزكاة من قبل جهات الاختصاص وفقاً لأحكام القانون.					
12	تعمل الهيئة وفق الإجراءات الخاصة بالإقرارات للمكلفين بدفع الزكاة.					
13	تعمل الهيئة وفق الإجراءات الخاصة بتظلمات المكلفين بدفع الزكاة.					
14	تلتزم الهيئة بصرف أموال الزكاة على المصارف الثمانية الواردة في الشريعة الإسلامية وفق القانون.					
15	تطبق الهيئة العقوبة المحددة وفق القانون على كل شخص يمتنع عن دفع الزكاة الواجبة عليه أو يتحايل أو يتهرب عن دفعها.					
16	تحصل الهيئة الزكاة والغرامة المفروضة جبراً ممن امتنع أو تحايل أو تهرب عن دفع الزكاة.					
17	تعاقب الهيئة من يعمل بالهيئة عند إفشائه أسرار أي من المكلفين بدفع الزكاة.					
18	يجتمع مجلس إدارة الهيئة بشكل دوري حسب القانون وينشر القرارات الهامة المتعلقة بالعمل.					
19	يقوم مجلس إدارة الهيئة بإعداد التقارير المطلوبة ويقدمها لمجلس الأمناء باستمرار.					
20	يتم مراقبة عمل الهيئة وفحص حساباتها من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية.					
<b>المجال الرابع: المعوقات والصعوبات التي تواجه تطبيق القانون.</b>						
1	عدم وضوح بعض مواد القانون واللوائح والأنظمة المتعلقة به.					
2	عدم مرونة اللوائح والأنظمة المتعلقة بقانون تنظيم الزكاة.					
3	عدم تنظيم العلاقة بين قانون ضريبة الدخل وقانون تنظيم الزكاة بشكل واضح وصريح وخصوصاً خصم الزكاة من الضريبة.					
4	عدم توافق الهيئة مع ضريبة الدخل في أنظمة وإجراءات تحصيل الزكاة.					
5	عدم توفر التمويل المطلوب لتنمية وتطوير قدرات الهيئة لتطبيق القانون.					
6	عدم التنسيق وتبادل المعلومات بين دائرة الضريبة وهيئة الزكاة مما يؤدي إلى ازدواجية العبء المالي على المكلف.					



الرقم	الفقرة	موافق بدرجة				
		قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
7	تعدد الجهات القائمة على تحصيل الأموال الزكوية والتصرف بها بخلاف الهيئة والمتمثلة في لجان الزكاة التابعة لوزارة الأوقاف والجمعيات الخيرية والأفراد.					
8	تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال.					
9	استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي وآثاره السلبية على تشريع وتطبيق القوانين في فلسطين وخصوصاً قانون تنظيم الزكاة.					
10	استمرار الحصار وآثاره السلبي على الاقتصاد الفلسطيني.					
11	تعدد الحروب على غزة وآثارها على الوضع الاقتصادي للمكلفين.					
12	عدم تحديد أهداف محددة لاستغلال أموال الزكاة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، واقعية، ذات زمن محدد.					
13	عدم وجود آليات واضحة لجمع البيانات الخاصة بموارد ومصارف الزكاة.					
14	تعدد الألوان السياسية المؤثرة في اتجاهات وقناعات أفراد المجتمع الفلسطيني.					
15	انخفاض درجة ثقة الجمهور في الجهاز الحكومي.					
16	قصور المناهج التعليمية بما يكفل نشر الثقافة الزكوية والوعي المجتمعي في تطبيق ركن الزكاة.					
17	انخفاض درجة الوعي المجتمعي في تطبيق الشريعة الإسلامية وخصوصاً ركن الزكاة.					
18	اعتقاد المسؤولين بأن وضع استراتيجية لتطبيق القانون هو عملية معقدة تستهلك الوقت والجهد دون جدوى.					
19	عدم إدراك الهيئة قيمة ممارسة التخطيط لاستثمار أموال الزكاة.					
20	عدم تقبل المكلفين لأسلوب تحصيل الزكاة من قبل الهيئة.					

من وجهة نظرك:

ما هي الحلول والمساهمات من أجل تفعيل تطبيق قانون تنظيم الزكاة؟

ما هي مقترحاتكم لأية معوقات وصعوبات أخرى تواجه تطبيق قانون تنظيم الزكاة لم ترد في الاستبانة؟

شكراً جزيلاً لتعاونكم ووقتكم الثمين

نهاية الاستبيان

**ملحق رقم 6**  
**أسماء المحكمين**

م.	الاسم	الوظيفة	مكان العمل
1	أ. د. ماجد محمد الفرا	نائب رئيس الجامعة الإسلامية للشؤون الإدارية	الجامعة الإسلامية غزة
2	أ. د. على عبد الله شاهين	عضو هيئة تدريس قسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية غزة
3	أ. د. محمد إبراهيم مقداد	عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية غزة
4	أ.د. محمد إبراهيم المدهون	رئيس الأكاديمية	أكاديمية الإدارة والسياسة
5	د. بسام عبد الجواد أبو حمد	عضو هيئة تدريس أستاذ مساعد	جامعة القدس
6	د. محمد عبد حسين اشتيوي	عضو هيئة تدريس أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة
7	د. حسن يوسف الصيفي	وكيل وزارة الأوقاف	وزارة الأوقاف
8	د. زياد إبراهيم مقداد	عضو هيئة تدريس كلية الشريعة أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية غزة
9	د. أكرم إبراهيم حماد	مدير عام	وزارة التربية والتعليم
10	د. نافذ ياسين المدهون	أمين عام المجلس التشريعي	المجلس التشريعي
11	د. معين محمد رجب	خبير اقتصادي	جامعة الأزهر سابقا
12	د. نبيل عبد اللوح	هيئة تدريس	أكاديمية الإدارة والسياسة
13	أ. رامي محمود الخطيب	مدير عام	هيئة الزكاة الفلسطينية

## ملحق رقم 7

### رسالة إلى مدير عام هيئة الزكاة للحصول على معلومات

2015/09/22

الأخ / زياد أبوزيد المحترم

رئيس مجلس إدارة هيئة الزكاة الفلسطينية

#### الموضوع : معلومات تتعلق بالزكاة لأغراض البحث العلمي

بداية نهننكم بعيد الأضحى المبارك ونهديكم أطيب تحياتنا ونتمنى لكم دوام الصحة والعافية، بالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه ، نفيدكم علماً بأن الباحث يقوم بدراسة بعنوان " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة" لتقديمها كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد من أكاديمية الإدارة السياسة للدارسات العليا بالمشاركة مع جامعة الأقصى ، ونعلمكم بأنه سوف تحظى هذه المعلومات بالسرية الكاملة ولن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي. لذا نأمل من سيادتكم تزويدنا بالمعلومات المطلوبة وفقاً لما يلي:

والمعلومات المطلوبة تتمثل في الآتي:

1. عدد المكلفين المسجلين لدى هيئة الزكاة بحسب آخر إحصاء لديكم.
2. الأموال الخاضعة للزكاة في حال حصرها من خلال الاقرار الزكوي إن وجدت.
3. الأموال الزكوية التي تم تحصيلها من المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية عبر الهيئة خلال الأعوام 2012 وحتى 2014 وفق الجدول التالي:

الجهة	العدد	إجمالي أموال الزكاة المحصلة
شركات عامة		
شركات مساهمة خصوصية		
شركات عادية		
أفراد		
الإجمالي		

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا،،،،،

عبد الناصر نظير مهنا  
باحث ماجستير

استلمت، لا حول  
مدير

## ملحق رقم 8

رسالة إلى وكيل وزارة الاقتصاد للحصول على معلومات

2015/09/22

الأخ / حاتم عويضة حفظه الله

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ومسجلي الشركات

الموضوع : معلومات تتعلق بالزكاة لأغراض البحث العلمي

بداية نهننكم بعيد الأضحى المبارك ونهديكم أطيب تحياتنا ونتمنى لكم دوام الصحة والعافية، بالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه ، نفيدكم علماً بأن الباحث يقوم بدراسة بعنوان " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة " لتقديمها كبحت أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد من أكاديمية الإدارة السياسة للدارسات العليا بالمشاركة مع جامعة الأقصى ، ونعلمكم بأنه سوف تحظى هذه المعلومات بالسرية الكاملة ولن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي. لذا نأمل من سيادتكم تزويدنا بالمعلومات المطلوبة وفقاً لما يلي:

والمعلومات المطلوبة تتمثل في الآتي:

عدد الشركات العاملة والفاعلة حسب تصنيفها ورأسمالها الحاصلة على سجل تجاري ومسجلة لدى وزارة الاقتصاد وفق الجدول التالي:

الشركات	العدد	إجمالي رأس المال
شركات عامة		
شركات مساهمة خصوصية		
شركات عادية		
أفراد		
الإجمالي		

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا،،،،،

عبد الناصر نظير مهنا

باحث ماجستير

أستاذة  
٩١٢٨  
٢٠١٥/٩/٢٢

## ملحق رقم 9

### رسالة إلى مدير عام الزكاة بوزارة الأوقاف للحصول على معلومات

2015/09/22

الأخ / مدير عام لجان الزكاة بوزارة الأوقاف ،،،، حفظه الله

#### الموضوع : معلومات تتعلق بالزكاة لأغراض البحث العلمي

بداية نهنتكم بعيد الأضحى المبارك ونهديكم أطيب تحياتنا ونتمنى لكم دوام الصحة والعافية، بالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه ، نفيدكم علماً بأن الباحث يقوم بدراسة بعنوان " واقع تطبيق قانون تنظيم الزكاة في فلسطين والاستراتيجية المقترحة" لتقديمها كبحت أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد من أكاديمية الإدارة السياسة للدارسات العليا بالمشاركة مع جامعة الأقصى ، ونعلمكم بأنه سوف تحظى هذه المعلومات بالسرية الكاملة ولن تستخدم إلا في مجال البحث العلمي. لذا نأمل من سيادتكم تزويدنا بالمعلومات المطلوبة وفقاً لما يلي:

والمعلومات المطلوبة تتمثل في الآتي:

الأموال الزكوية التي تم تحصيلها من خلال لجان الزكاة في محافظات غزة التابعة لوزارة الأوقاف والتي عددها 31 لجنة وفق الجدول التالي:

ملاحظات	الأموال الزكوية			العدد	اللجان
	2014	2013	2012		
					لجان محافظات غزة
					لجان محافظات الشمال
					لجان محافظات الوسطى
					لجان محافظات خانيونس
					لجان محافظات رفح
					الإجمالي

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا،،،،

  
عبد الناصر نضير مهنا  
باحث ماجستير

  
2015/9/28